


بازدید شد
۱۳۸۴

 کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس در روز شنبه ۱۳۰۲ هجری قمری
شماره ثبت کتاب ۱۰۲۷۴۴

۱۹۷۰۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب خطبه الکاشف

مؤلف ابن کمونه (سعد بن محمد بن سعد بن الحسن)

موضوع

شماره قفسه ۱۹۳۹



ثبت کتاب

۶۲۴۶۷

۹۲۴

۱۹۳۹

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . اللَّهُمَّ اعِزَّهُ

كتاب حكمه صنف الشيخ الفاضل العلامة سعد بن منصور المعروف بابن كونه

هو الله عز وجل في هذا الكتاب المذكور سبعة ابواب في كل باب سبعة فصول

الباب الاول في آله النظر المستمارة بالمنطق وفيه سبعة فصول

الفصل الاول في ماهية المنطق ومنفعته وامور منفع بها وتوطيه

الثاني في انساب القصورات

الثالث في القضايا واقسامها

الرابع في لوازم القسمة عند انفرادها

الخامس في العناوين البسيطة

السادس في تنوع الاقيسة ولو اجمعا

السابع في العناوين الخمسة التي هي البرهان والجدل والمطالبة والشعر والمعاظفة

الباب الثاني في الاسرار العامة للفهمات كلها وفيه سبعة فصول

الفصل الاول في الوجود والعدم واحكامهما واقسامهما

الثاني في الماهية وتخصها وما ينقسم اليه

الثالث في الوجود والعدم ولو اجمعا

الرابع في الوجوب والامكان والاشناع وما يتعلق بهما

الخامس في تقدم والحدوث بمعنيهما انهي الزماني والذاتي

السادس في العلل والمعلول ومباحثهما

السابع في الجوهر والعرض واحوالهما الكلية

الباب الثالث في اقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية وفيه سبعة فصول

الفصل الاول في المقادير والاعداد التي يعجز عنها كونها كمية فانها ذات

اليامي في الكمية غير القارة وفي الزمان

الثاني في ما لا يعتبر فيه من الكميات انه كمال جوهر وهو ملحق بالكميات

منها وما يعتبر فيه انه استعداد محسب

الرابع في الكميات المحسوسة بالحواس الظاهرة

الخامس في ما ليس من شأنه ان يحس بالحواس الظاهرة من انواع الكيف

السادس في الاضافة

السابع في الحركة

الباب الرابع في الاقسام الطبيعية ومقوماتها واحكامها وفيه سبعة فصول

الفصل الاول في مقومات الحس الطبيعي واحكامه العامة ودون ما يخص حسي حسي

الثاني في العناصر واحوالها باعتبار الانفراد

الثالث في حال هذه العناصر عند امتزاجها وتركيبها

الرابع في الكميات التي تحدث من العناصر بغير تركيب

الخامس فيما يتكون من العناصر مركب منها وهو الموالي الثالث والمعدن والنبات والحيوان

السادس في اثبات المحدد للجهاات وذكر لوازمه

السابع في سائر الاملاك والكواكب وذكر جملة من احوالها

الباب الخامس في النفوس وصفاتها واثارها وفيه سبعة فصول

الفصل الاول في ايات وجود النفس وما ان معقولها لا يمكن حصولها في الة

بدنية وانها مستغنية في العقل الذي هو كمالها الداني عن البدن

فما ظهر عن النفس من القوى البسيطة وهي التي لا يشك في انه

تشترك فيها الانسان والحيوان الا في الاعمال والنبات

المال — في قوى الحس والحركة الارادية وهي التي تصدر عن نفس الانسان ولا
تشك في انها حاصلة لنا في الحيوانات ه
الرابع — في القوى التي لا تعلمها حاصلة لغير الانسان من الحيوانات الاخت
الحاسر — في السمات والوجع بالالهام والمعجزات والكرامات والاثار الغريبة
الصادقة عن النفس ودرجات العارفين ومقاماتهم وكيفية ارتباطهم
السادس — في ابدن النفس واحوالها بعد خراب البدن
السابع — في اثبات النفوس السماوية وكيفية تصوراتها وتحريكها
الباب السادس — في العقول واثارها في العالم الجسماني والروحاني ومعرفة
الفصل الاول — في ان العقل هو مصدر وجود النفس كلها
السا — في انه لو لا العقل لما رجعت النفوس بعقلها من القوة الى الفعل وان
اليه مستند كالمال الذاتي
الثالث — في بيان استناد ما لا يتناقض من الحركات والحوادث الى العقل
الرابع — في كيفية كون العقل مصدرا للاحتسام
الحاسر — في الشبهة بالعقل هو غاية الحركات السماوية
السادس — في بيان ان العقل يجب ان يكون حيا مذكرا لذاته ولغيره وفي كيفية
ذلك الادراك
السابع — في بيان كيفية العقل وحمله من الاحكام المتعلقة بها
الهاب — في واجب الوجود ووجدانيته ونفوت جلاله وكيفية
فعله وعنايته وفيه سبعة فصول
الثاني — في اثبات واجب الوجود واحد لا يتقال على كثره موحده
الثالث — في تزيده واجب الوجود عما يجب تنزيهه عنه

الفضاء الاول في اثبات واجب الوجود

الرابع — فيما سعت به واجب الوجود من نفوت الحلال والاكرام
الحاسر — في عين كون صفات الواجب لذاته لا يوجب كثره لا يحسب يقوم ذاته
ولا يحسب ما سقر فيهما بعد تقويمها
السادس — في كيفية فعل واجب الوجود وترتيب المكات عنه
السابع — في عنايته واجب الوجود مخلوقاته ورحمته لهم وحكمته في ايجادهم
وبه ختم الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى جَمْعِهِ اللَّهُ تَعَالَى مُعَدِّنْ مَنُصُورِ بْنِ مُعَدِّنِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَجَدَهُ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى حَمْدًا مُقَرَّبًا إِلَى جَنَابِهِ الْكَرِيمِ وَبِوَجْهِ الْمَزِيدِ مِنْ صَلَهِ وَاحْتِسَابِهِ وَاسْتِغْفَرُ
 اسْتِغْفَارًا مِنْ عَمَلِهِ الْإِلَهِيِّ وَحَمْدًا فِي الْفَرْدِ وَشَرِّ الْأَعْلَى مِنْ جَانِهِ وَاسْتَأْذَنَ الْهَدَايَةَ
 إِلَى صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ بِالْهَامِ الْحَقِّ وَأَمَّا زِيَارَتُهُ وَارْتِجَالُهُ وَأَنْ يَصِلَ عَلَى مَنْ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى الْخَاصِّ مِنْ
 حَوْلِ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَعَلَى الْمُصْطَفَى لِطَهَارِ التَّوْحِيدِ وَاعْلَايِهِ وَبَعْدَ فَقْدِ أَفْقِ الْأَبَابِ
 الْعَقَائِدِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْإِيمَانِ الْعَلِيَّةِ أَنْ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ
 هُوَ غَايَةُ الْكَمَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَبِدُونِهِ لَا يَفُوزُ الْإِنْسَانُ بِالسَّعَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا يَخُجُّ
 مِنَ الشَّقَاوَةِ الْآخِرِيَّةِ وَمِنْ الظَّاهِرِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ تَحْصِيلُهُ عَلَى الْوُجُوهِ الْيَقِينِيَّةِ لَا الظَّنِّيَّةِ
 وَبِالطَّرِيقِ الْبَرْهَانِيَّةِ لَا التَّقْلِيدِيَّةِ الْأَبْعَلِمُ الْحِكْمَةُ الَّتِي هِيَ اسْتِكْمَالُ الْفَنَنِ الْإِنْسَانِيَّةِ تَحْصِيلُ
 التَّصَوُّرَاتِ وَالْقَدِيدَاتِ بِالْخُصَائِقِ النَّظَرِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ بِهَذَا
 انْقِطَاعِ عَدَمِ مَنْ لَمْ يَرْغَبْ فِي تَحْصِيلِهِ وَلَمْ يَدَأِ فِي تَهْيِئَةِ قَوَاعِدِهِ وَأَصُولِهِ فَانْكَرَبَ بِأَهْلِ الْحِكْمَةِ
 وَالشَّرْطِيِّينَ مَعَ عَدَمِ الْمُسْتَعِدِّ وَالِدَيْلِ لَا يَعِدُّ مِنْ أَهْلِ الْعَقْلِ وَالتَّحْقِيلِ وَبِحَسَبِ الْمَرْتَدِّ
 الْعَمَلِ بِالْأَحْوَطِ وَعَلَى الْمَصْدَقِ أَنْ لَا يُضِلَّ عَلَى عِلْمِ عَرَسَتِهِ السَّبِيلِ وَلَمَّا كَانَ الْأَمِيرُ الْكَبِيرُ
 الْفَاضِلُ الْعَالِمُ الْعَادِلُ عَزَّ الدِّينُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ مَعْتَمِدُ الدَّوْلَةِ فُخْرُ الْمُلُوكِ فِي الْعِرَاقِ
 دَوْلَةُ شَاهِ بْنِ الْأَمِيرِ الْكَبِيرِ سَيِّفِ الدِّينِ سَيِّحِ الصَّاحِبِ يُلْعَنُ اللَّهُ مُنْتَهَاهُ إِذَا لَمْ يَأْتِهَا
 مِمَّنْ اطَّلَعَ عَلَى شَرَفِ هَذَا الْعِلْمِ بِالْحَقِيقَةِ النَّاقِبَةِ وَأَرَادَهُ الصَّيَابَةَ التَّمَسُّ بِمَنْ تَصْنِيفِ كِتَابٍ
 فِيهِ يَرَسُمُهُ فَعَمِلْتُ هَذَا الْكِتَابَ فِي أَشْهُمَا قَدْ أَلْحَقْتُ إِلَيْهِ مِنْ مَلَاسِيَةِ الْأُمُورِ الدِّيْنِيَّةِ
 وَالشَّوَاغِلِ الدِّيْنِيَّةِ مُشْتَمِلًا عَلَى اخْتِصَارٍ عَلَى مَهَمَّاتِ الْمُطَالِبِ وَأَهْمَاتِ الْمَسَائِلِ مُتَعَمِّدًا
 مَعَ الزِّيَادَاتِ الَّتِي مِنْ قَبْلِ خِلَاصَةِ افْكَارِ الْآخِرِ وَلِنَابِ حِكْمَةِ الْأَوَّلِ خَالِيًا عَنِ الْغِيَاثِ عَنْ
 أَفَادَةِ الْيَقِينِ مِنَ الْحُجِّ وَالِدَلِيلِ عَارِيًا عَنْ تَحْقِيقِ مَا لَا يَجْدَى تَحْقِيقَهُ بِطَائِلِ فَلَا يَجْدَى فِي هَذَا الْكِتَابِ

الْأَمَّا يُفْنَعُ بِهِ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَوْحِيدِهِ وَتَرْفَعُهُ وَصِفَاتِ جَلَالِهِ وَجَوَابِ تَخْلُوقِهِ الدَّالَّةِ
 عَلَى كِبَرِيَّتِهِ وَعَظَمَتِهِ وَبَيَانِ جُودِهِ وَغَايَتِهِ وَفِي ثَبَاتِ الْمَلَائِكَةِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْفُجُورِ الْأَرْضِيَّةِ وَادْرَاكِهَا
 وَتَأْوِيلِهَا وَبَقَايَا بَعْدَ خَرَابِ الْبَدَنِ وَابْدِئَتِهَا وَتَرْكِهَا وَمَا يَعْصِمُهَا مِنَ الْخَطَا وَالْخِلَالِ
 وَفِي خُصَايِصِ النُّبُوَّةِ وَالْوِلَايَةِ وَحَالِ الْمَعَادِ وَالنَّشْأَةِ الثَّانِيَّةِ وَبِالْجُمْلَةِ هُوَ شَمَلٌ عَلَى مَا
 يَعْصِمُ مِنَ الضَّلَالِ وَمِنْهُ أَقْدَامُ الْجِهَالِ وَيُسَعِدُ الْفَسْرَ فِي الْمَالِ بِمَا جَلِبُ بِهِ مِنَ الْكَمَالِ
 وَأَقُولُ مَعَ اعْتِرَافِي بِتَقْصِيرِي وَقَدْ بَضَاعَتِي مِنَ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ حَقْلُ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا الْمُحَقِّقُ
 الَّذِي خَالَ نَظَرَهُ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ وَقَدْ جَعَلْتُهُ سَبْعَةَ أَبْوَابٍ فِي كُلِّ بَابٍ مِائَتَةً نَصُورًا
 وَمِنْ اللَّهِ اسْتَعْدَّ الْعَصْمَةَ وَأَصَابَهُ الصَّوَابُ وَالرَّحْمَةُ وَحَزَنَ النَّوَابِ أَنَّهُ الْعَفْوُ الْوَهَّابُ
الباب الأول في النظر المتعمق في المسئلة بالمنطق هـ

الفصل الأول في جماعية المنطق ومنفعة وأمر ينفع بها توطئة هـ
 المنطق قانون يعلم به صحيح الفكر وفاسده وتُسَبِّطُ إِلَى الرُّدِيَّةِ نَسْبَةُ الْعُرُوضِ إِلَى الشُّعْرِ
 وَالْإِتِّعَاقِ إِلَى أَرْصَنِ الْإِحْكَانِ وَيُسْتَفْنَى عَنْهَا بِطَرَفَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَكَادُ يَسْتَفْنَى
 بِطَرَفَةٍ عَنْ هَذَا الْعَانُونَ إِلَّا الْمُوَدِّدُونَ بِهَدَايَةِ رَبَّانِيَّةٍ وَقَلِيلٌ مِمَّنْ لَكِنِ الدِّينُ لَا يَسْتَدُونَ
 بِهَذَا الْعَانُونَ بِلَادَتِهِمْ كَثِيرُونَ وَالْمُرَادُ بِالْفِكْرِ هَهُنَا تَوْجِيهِ الذَّهْنِ مَخْرُجًا بِإِدْرَاكِ الْمَطَالِبِ
 لِيَتَأَدَّى مِنْ تِلْكَ الْمَبَادِي إِلَيْهَا فَتَلْكَ الْمَبَادِي تَجْرِي مِنَ الْفِكْرِ بِمَجْرَى الْمَادَّةِ وَالْهَيْئَةِ الْخَاصَّةِ
 مِنْ تَرْتِيبِهَا تَجْرِي بِمَجْرَى الصُّورِ وَلَا يَدْرِي صَلَاحُ الْفِكْرِ أَيْ فِي كَوْنِهِ مُوَدِّيًا إِلَى الْمَطْلُوبِ مِنْ
 صَلَاحِهَا مَعًا وَيَكْفِي فِي فَتَاوَاهُ أَصْدَاقُهَا وَالْمَبَادِي أَمَّا تَوْجِيهِهُ أَوْ تَصْدِيقُهُ فَالْحَصُورُ
 شَيْءٌ مَعَ الْعَدَدِ الذَّهْنِيِّ يَسْمَى تَصَوُّرًا هُوَ نَفْسُ الْأَدْرَاكِ وَمَا يَلْحَقُهُ لِحَقِّاقِهِ حَقْلًا لِلتَّصْدِيقِ أَوْ
 الْكَذِّبِ يَسْمَى تَصْدِيقًا وَهُوَ الْحُكْمُ بِتَصَوُّرٍ عَلَى مَقْصُورٍ وَلَا يَطْلُبُ فِي الْعُلُومِ سَوَاهَا وَالْمُخَصَّرُ
 الْمَعْلُومُ فِي مَعْلُومٍ تَصَوُّرٍ وَمَعْلُومٍ تَصْدِيقٍ فَالْمَجْهُولُ مُخَصَّرٌ بِمَجْهُولٍ وَيَسْمَى الْفِكْرُ الْمَوْصِلُ
 إِلَى التَّصَوُّرِ قَوْلًا شَارِحًا وَالْفِكْرُ الْمَوْصِلُ إِلَى التَّصْدِيقِ حَقْلٌ فَقَصَارَى أَمْرٍ النَّظَرِيَّ أَنْ يَطْرُقَ

مبادئ كل من القولين وكيفيه تأليفه على الوجه الكلي القانوني لا بالنظر الى المواد المخصوصه
 بالمطالب الجزيه وجب عليه ان يظفر في الالفاظ من حيث هو يعلم للمنطق او متعلم له وللعلاقه
 الوضعيه من اللفظ والمعنى لا من حيث هو منطقي فقط وعلم المنطق بعضه على تبديل التذكير والتنبه
 وبعضه على تبديل العلم المستحق الذي لا يقع فيه غلط وهو قانون لبعض الذي خلافه والالافيه
 المنطق فيما يستنبط منه بالفكر الى منطق آخر وليس كذا ولا بد من انها المبادئ التي تصور
 وتصنفات بداهتين والا لا كتب المحمول وهو محال ولا تصدق الا على تصويرين فصاعدا
 ولكن في ذلك التصور توجه ما يقطع حتى ان تصورنا من المحمول مطلقا كونه مجهولا مطلقا
 كاف في حكمنا عليه باستناع الحكم عليه اى في حال لا يكون متصورا منه ولا هذا القدر
 ومدلول اللفظ الذي دلالة وضعيه ان كانت على المعنى الذي وضع له لاجل وضعه له ففي
 المحاطه لدلالة البيت على مجموع الجدار والسقف والافتدلوله ان كان جارا ماصع له
 ففي ضمن دلالة البيت على الحداد وان كان خارجا عنه ففي التزام كدلالة السقف على
 الحائط واللفظ الواحد يدل على المعنى الواحد الحاصل في كثير من السوا المتواطو للحيوان
 على حرمانه ولا على السوا بالشكل الموجود على الجوهر والعرض ويدل على معانيه المختلفه
 بالاستعمال كالعن الباسع وغيرها وهذا مدعى الوصف وقد يحس بعضها والمحم غير به
 لاسبه او يدل والالفاظ الكثير يدل على المعنى الواحد بالمرادف كالحجر والعقار وعلى
 المعاني الكبيره بالسوا كالسما والارض واللفظ ان لم يقصد بشي من اجزاء المترتبة المستوعه
 الدلاله منه على شي من اجزاء معناه فهو المفرد كقيد وعد الله والاهو المركب ويسمى
 قولا للحيوان الناطق واحتررا بالمترتبة المستوعه عن مثل صيغه الفعل الدلاله على زمانه
 وجوهره الدال على الحدث فان كلامنا حزنه ولكن غير مترتب ولا مستوع والمفرد ان استقل
 بالاجزائه او عليه فان دل على معنى وعلى زمانه المحصل من اللاله احتراز المحصل عن
 مثل الزمان في المقدم المصروف الى مقدم ومقدم فهو الكلمه كشي والانهو الاسم

كالانسان وان لم يستقل بذلك فهو الاداء كفى وهو وكان الناصه وما منع مفهومه من وقوع
 الشك فيه فهو حزمي كقيد المشار اليه وما لم يمنع مفهومه ذلك فهو على وقت الشك فيه كالانسا
 اول منع لما منع غير نفس المعلوم كالشمس والموصوف وصفاته اذا حكم بعضه على البعض كفى كان
 كالانسان ضاحك او الضاحك انسان او كاتب المحكوم عليه موضوع والمحكوم به محمول الموا
 خلاف مامثل الضحك والكاتب فانها لا حمل الا لاسمعاق الضاحك او كاتبه كدى
 ضحك والجوهر ان كان داخل في ماهيه موضوعه كالحيوان في الانسان او نفس ماهيته كالا
 لريد اذ زيد عبارة عن انسان محصور بعارض لا عن المجموع من الانسان وتلك العوارض
 فهو ذاتي وان كان خارجا عنها فهو عرضي اما لازم وهو الدائم العصبه طامع العلم بوجه
 وجوب ملك العصبه كدى الزايا الثلاث للثلاث ان كان سنا او كسارى الزايا العاشر له
 ان كان غير من الحق بتوسيط غيره واما معارق وهو ما لا يكون لذلك وان جاد ودام صحنه
 لها اما معارقه سريع ككون زيد دائما او بطيه ككونه شائنا وما احدث من العريضات من
 حث محصر بماهيه واحد فهو خاصه كالضاحك للانسان سوا سواه كذا المثال او كانت
 لبعضه فقط كالكتاب بالفعل له وما احدثها من حيث شمل ماهيه وغيرها فهو عرض عام
 كالمشي للانسان لا للحيوان لاخصاصه به والمستوول عنه بما هو ان كان صنفه واحد كالانسا
 والجواب مجموع دساتها كالحوان الناطق وان كان فوق واحد فان اصلتها تحايتها كالانسان
 والعن الطير فمجموع الذائيات المشتركة منها كالحوان وحده وهو حش كل واحد منها
 وهي الانواع بالاضافه اليه وان انتف حقاقتها كقيد وخالد المختلفين بالعدد فقط فالصنفه
 المشتركه حالي المشتركه والمخصوصيه كالانسان وهو نوع حقيق لملك الكرم ومعناه غير معنى
 النوع الاضافي وقد تصدق على ماهيه واحدة كذا المثال وقد صدق كل منهما على ما لم صد
 عليه الاخر فالنسايط التي هي انواع صنفه فقط والانواع المتوسطه التي هي اضافيه فقط الا
 اذا اعتبر بالنسبه الى ما استرل فيه ما تخبر دون المحصنات وقد تصاعدا لاجنا

الي ما اجتمعت فوقه وهو العالي وحسن الانحاس وسناول الانواع الاضافيه الى ما السرحته
الا الاصناف والاشخاص وهو نوع الانواع والمتوسطات اجناس لمخنها انواع لما فوقها
وخصوصيه كل نوع هو فصله المقوم كالناطق للانسان ويقال في جواب اي ماهو في ذاته وكل
شئين ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فاما مع العكس وهو المساوي كالانسان
والفاحل اولاه العكس فالاول اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا الحيوان الاعم والانسان اخص
وان لم يصدق احد على كل ما صدق عليه الاخر فان صدق على بعضه فبينهما عموم وخصوص من
وجه كالانسان والاص لا بينهما متباينان كالانسان والفرس والموجود والمعدوم ولا يرد
المجولات المفردة على الجنس التي هي الجنس والنوع الحيواني والفصل والخاصة والرض العام
لاهما اما دانه او عرضيه والخاصة اما صالحة لان يقال في جواب ماهو او غير صالحة والصلح
اما على مطلقا الحيوان وفي الجنس او لا على مطلقا الحيوان وفي النوع الحيواني وغير الصالحة لذلك
اما غير مشتركة او ليست تمام المشترك بل جزء المساوي له اذا التزم في الجملة لا يكون اخص مطلقا
ولا من وجه ولا سائما لانه كل ما صدق الكل صدق الجزء فاصف هذه السلا في هذا الوصف لا يكون
اعم مطلقا والا لكان تمام مشترك من ماهيه ما غير ما هو صلات العرض معن انه مساو وكل
قد يرى انها ليست تمام المشترك او من بعضه مساوي فهي صالحة للتعبير ولكن صلا والعرضيه ان
اعتبر عرضها ماهيه واحدة فهي خاصة والافرض عام وكل واحد من هذه الجنس اما هو ذلك
الواحد بالامانة فقد صدق على واحد منها كاللبن فانه جنس للمساخ والتواد وبوع للنفث
وخاصة للجنس وعرض عام للانسان ومعرض كل واحد منها اسمي بالطبيعي وعارضه بالمطلق وتجوها
بالعقل والحيوان جنس طبيعي والجنس العارضه له جنس منطقي والحيوان مع الجنس صرح على
وكذا قياس باقيها

الفصل الثاني في انساب التصورات التصورات اما تام وهو الاطاه كنه
حسنة للتصور واما ناقص وهو تبعية بماعده من غير تلك الاطاه والقول الشارح الموصول الى

التصور التام يسمى حدا تاما ولا بد وان شتمل على ذاتيات المحدود واعم فكذلك مركبا من
حسنة وفصله ان كان تركبه منهما اذا اجتمعت ضمن جميع الذاتيات المشتركة والفصل ضمن جميع
الذاتيات المميزه ان كان لذلك الجنس والفصل تركب وكان اتحاد الشئ في الخارج لانتم الاتحاد جميع
اجزائه فلما دونه في الدهن الذي هو تصور لانتم الاتحاد جميع ذاتياته فيه ومتى لم يكن كل واحد من
ذاتيات المحدود متصورا بالتصور التام لم يتم الحدود ولا تصور به كنه حقيقته الشئ وحد
الحد هو انه القول الدال بالمطابقة على ماهيه الشئ وظن ان جميع ذاتيات الشئ نفس ذلك
الشئ فكذلك التعريف بما تعرف الشئ بنفسه وليس كذا فان الاشياء التي كل واحد منها مستند
على شئ يتبع كونها نفس ذلك الشئ المتأخر عنها بل هي يصير عند الاختراع ماهيه هي المتأخره
فحصل معرفتها بها فالعلم بالجنس والفصل والتركيب التقدي مقدم على العلم بالجنس المتقد
بالفصل والفرق من مجموع الشئ ومن اجزائه ما سرفاه في اعتبار ما وقع فيه الالف مع الثالث
والا براه ما في اعتبار ما وقع فيه الالف من غير الفات الى الالف ويجب تقديم الجنس على
الفصل في الحد لان الجنس يدل على شئ مبهم يحصله الفصل واذا عكس هذا الترتيب حصل الجور
الصوري من ذلك الحد فلا يشتمل على جميع الاجزاء والحد اما بحسب الماهيه في نفس الامر وهو
صعب لجواز الاضلال بذاتي لم يطرح عليه ولو وقع كثير من الاغاليط الحديثة فيه واما بحسب
المفهوم ولا يتأني فيه ذلك اذ هو جار مجرى العنايه واذا غنينا بالانسان الحيوان المنتصب
القائم الضال بالطبع فكل واحد من هذه ذاتي بحسب المفهوم فلا يتسوخ الزيادة عليها والنقصا
منها عند استعادة حد الانسان مثلا والا لكان المحدود ولا غير المحدود ثانيا يجب ان
لا يغفل عن هذا القانون في الحد المفهومي واما الموصول الى التصور الناقص فنه الحد الناقص
وهو ما اخل فيه بعض الذاتيات كتعريف الانسان بانه الجسم الناطق فاخل بفصل جنسه الذي
هو الحيوان او بانه الناطق فاخل بجنسه جملة ومنه الرسم اما التام وهو ما يميز الشئ عن جميع ما
عهده واما الناقص وهو ما يميزه عن بعض ما عده واجود الرسوم ما وضع فيه الجنس والا

لنقد ذات الشيء فان الفصول والخواص واللوازم لا يدل بالمطابقة الا على شيء ما سئل عنها او
 محض بها فاما ما ذلك الشيء فلا يدل عليه الا بالالتزام ودلالة الالتزام غير مضبوطة فتقد
 منتقل العقل الالتزام الى الشيء والى اخره والى خاصه اخرى له فاذا وضع الحس دل على اصل
 الذات المرسومة وتم التعرف ما اراد اللوازم والخواص كما قال للانسان انه حيوان
 مشا على قدميه مريض الاطفاخ فخال بالطبع ويقال للمثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا
 واذا استقصى في ذكر الخواص واللوازم فان العقل حينئذ يطلب لها جامعا هو الذات فيستغنى
 عند ذلك عن ذكر الجنس لا يتم قول شارح الا بما يخص المعرفة اما ان يكون كل واحد من اجزائه
 لذلك لترسم الشيء مجموع خواصه او البعض كذلك دون البعض كترسم بالجنس والخاصه او
 بالاجتماع كترسم مجموع كل فرد منه عرض عام وحمله تلك الاعراض خاصه كالطائر والولد والخصاش
 ويجب ان يكون الخواص والاعراض المعرفة للشيء عينه له وليس من شرط كونها معرفة ان يعلم اختصاصها
 بالشيء لان العلم بالاختصاص موقوف على العلم بالخصص والخصص فلو عرف بذلك الاختصاص كان
 دورا بل من شرطه ان يكون بحث منتقل الدهن من تصور الى تصور المعرفة به والمعلوم مطلقا
 وكلما الجهول مطلقا لا تصور طلب تصورها بل المعلوم من وجه والجهول من آخر فادراك
 طلب كميته او رايته وان لم يكن كل الخطا في الاقوال الشارحه منه ما يخص بالحد ومنه ما يعمه
 والرسم اما الذي يخص بالحد فان يوجد مكان الجنس احد امور سبعة اما اللوازم العامة كالوجود
 والعرضيه واما الفصل كقولهم العشق افراط المحبه واما هو المحبه المعرطه واما النوع كقولهم الشرير
 من ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما الجنس اخر كما يقال العصف ذو قوائم يمكن بها من احباب
 الشهباء فان الناجز له انما هذه القوائم ولا يجب فقد احدثت القوائم مكان الملكة واما الموضوع
 كاصد الحش في حد الكرمي فانه يوجد قبل الحيه الشريه وبعدها والذلل الحش فان وجوده مقوم
 بالفضل وصلها واحد واما الماده الفاسده كقولهم الحرج عيب مقصر والرماد حش حرق واما الخبر
 كقولهم الانسان حيوان ناطق وغنى بالحيوان ما خص به فان الحصر لا يقال على الخلفاء فلا يكون حشا

بل الحيوان الذي هو جسد محض ان يوجد غير مشروط بقدره باطن ولا غنيد انه لا ياطرد
 الاول هو الانسان نفسه والنافي منافي له فلا يحمل عليه وبان يوجد الاستعالات مكان
 الفصول فان الفصول لا سطر الشيء والاستعالات قد سطره واما الذي مع الحد والرسم
 فان يعرف الشيء بنفسه كقولهم العدد كثر من الاحاد والعدد والكثرة واحد وانما يتاويه
 في المعرفة والجهالة كقولهم الاب هو الذي له ابن او ما هو حضي منه كقولهم المثلث شكل زواياها الثلث
 متساويه لعامته او بما لا يعرف الا به كقولهم الشمس لوكب مطلعها را والزهارة هو زمان
 طلوع الشمس

الفصل الثالث في التقايات واقتسامها القول اما تقدي كحيوان
 الناطق وهو في نوع مفرد كالانسان او خبري وهو ما عرض له لذاته ان يكون ماديا او
 كاذبا واحترز بذاته عن مثل ينصل بكذا فانه امر بالذات ويبدل على الخبرية اي اراد معصلا
 به او خارج عنها كالغني والترحم والامر والنهي والعزم والنداء والسحب والاستعظام
 والتعبد تنفع به في الاقوال الشارحه وقد مضى ذلك وما مثل التني وما يعمه هو اخص
 بالمخادرات دون العلوم وينفع به في الخطابه والشرع وما يجري مجراها مما لا يتعلق بعرض
 هذا الكتاب واما التجري فهو الذي يتقنع به في تركيب الحجج ويسمى قضيه ولا بد فيها من محكوم عليه
 ومحكوم به اعابا او سلبا فان لم يكونا جزئ قد اخجا بالتركيب عن الخبرية كالانسان ماش او
 ليس او كالحوان الناطق ماش او هو مستقل نقل تقديمه او ليس في الجمليه وان كانا كذلك ففي
 الشطيه والارباط من الخبرين ان كان لزوم او صاحبه او سلب احدهما في المنفصله وان كان
 بعناد او عدم موافقه او سلب احدهما في المنفصله فاما الجمليه فهي التي حكم فيها لمكون احد
 حرمها وهو المحمول مقولا على ما قال عليه الاخر وهو الموضوع سواء كان ذاتا او صدها بالانسان
 كاتب او هو مع صفه كالفاحل كاتب والموضوع والمحمول هما ماده القضية وما ربط احدهما
 بالآخر هو صورتهما وقد حذف في بعض اللغات لفظا دلالة القرينه عليه معنى كما قال زيد ماش

وحقه ان يقال هو ماش والموضوع ان لم يكن تعدده اما لكونه جريا كركب كائنا او لئلا واعتبار
الحكم بالحيوان حتم بالجليه مخصوصه وان امكن تعدده فان من ان الحكم على كل واحد من افراد
الاجاب ككل انسان حيوان وفي الموجه الكليه او سلب كلاس ولا واحد من الناس محذور
وفي السالبة الكليه او على بعضها بالاجاب كعص الناس كانت وفي الموجه الجزويه اذ ليس كانت
وفي السالبة الجزويه فعل القادر الاربع الجليله محصوره وان لم يستثن ذلك كالانسان في
حصره وليس بالجليه ممتلئه وفي تساويه الجزويه في ثوبها فانه اذا صدق الحكم على كل الازداد
او على بعضها فعلى التقديرين صدق على بعضها بقينا وسنحاول الحكم في المحصوره ما يدخل تحت
الموضوع من الاصناف والاصناف والاشخاص الموجوده والمفروض وجودها مالا
يتمتع اصنافها به واذا قلنا كل حوت فلا يعنى مجموع الجبهات ولا كليه جميع المظنه ولا العقليه
بل يعنى كل واحد من افراد جميع الشخصيه او غيرها والمحموله مما يوصف بم وصفها ما خود امن
حيث هو بالفعل لا بالقوه كما للظنه التي هي بالقوه انسان سواء كان موصوفا به لذلك في الفرض
الذهني او في الوجود الخارجي وسواء انصف به دائما او غير دايما بل كيف اتفق فهو ب على احد
جهاات الخلق التي بانى ذكرها واذا كان المحمول معدولا وهو الذي عبر عنه ماداه سلب مع لفظ
محصول سميت الجليله معدليه كقولنا الانسان هو لا فترس وسبته الموجه فيها بالسالبه
المحصله والفرق بينهما هو ان الموجه المعدوله حكم فيها بارتباط السلب والسالبه المحصله
حكم فيها سلب الارتباط فالسلب في احدهما رافع للايجاب وفي الاخرى مخلصه والاجاب لا
يصح ولا صدق الاعل بمحقق في الخارج اى في نفس الامر ان حكم شيوت المحمول للموضوع كذلك والا
ففي العقل ولا لذلك السلب فان المعدوم او المعدوم اما كان قد رجع الارتباط بينهما في الخارج
فصدق الحكم بهما على غير الثالث اذا احد من حيث هو غير ثابت وكل محمول الى موضوع سبته ماني
نفس الامر محصوره فان كان يخصها بالوجوب كركب حوا او لئلا في ماداه واجبه وان كان بالامتناع
ففي ماداه ممتنع كركب حوا او لئلا وان كان بالامكان في ماداه ممكنه كركب كائنا او لئلا

سلفظ به من خصوصيه السببه او نفهم وان لم سلفظ به فهو وجهه القبيح سواء لاختصاص الماده او
لم يطاق وقد يكون الوجه متداوله لا يرد من ماداه واحد فكما بالسببه الغير الممتنع فانها متداوله
مادتي الوجوب والامكان وكذا اقتباس عرهما من الجهات العامه واذا حكم بدوام السببه او
سلبها مادامت ذات الموضوع ثابتة فالقبيح ضروريه ان قيد بالوجوب كالامتناع بالضرور
حسوان او لئلا محذور دايما ان لم يصدق به وكان محتملا له كركب ابيض البشرع داما او لئلا داد
مما يحب ان يوجد كما تستعمل فلا دام الا ضروري في نفس الامر ولكن مرادنا الدام بالاحكام
بوجوبه فان صدقناه بالاضطراره فالمراد اننا لا نعلم وجه وجوبه وحيد لا يصدق الحكم به على كل
واحد او حركات الكلي لانها في العقل على دوام الحكم عليها الا اذا وجب ذلك لنفس
طبعه الكلي وعلى الموضوع المسمى حاز ذلك للمشاهد والوحدان كما مثله وان حكم بان شيوت
المحمول او سلبه دايما بدوام الوصف المعبر به عن الموضوع ككل كانت تحترق الاصابع او لئلا
لساكنها مادام كما مع حوازه دايما بدوام الذات او لادايما في الشرطه ان قيد بوجوبه
محسب الوصف والعريفه ان لم يصدق به وان حكم بذلك في بعض اوقات الوصف المذكور مع حوازه
صدق الحمل العربي او لاصدقه ككل جنوب يستعمل ولا تستعمل في بعض اوقات كونه محنوبا في
الجنبيه الضروريه ان قيد بالضروريه في ذلك الوقت والمنتهى المبالغة ان لم يقيد بها وان حكم بذلك في
بعض اوقات سوت ذات الموضوع مع حوازه في الاحتمالات في الوصفه الضروريه ان يصر بعد الضرور
والمطلقة ان لم يصر بانه وان قيد الحكم في ماعدا الضروريه والدايمه بالادوام بدوام وان الموضوع
والجبه مركبه من تلك الجبهه ومن مطلقه كالنها في الكيف اى في الانجاب والسلب وقد يوافقها في الحكم
ومخالفا فان كان الحكم سلب ضروريه العدم في الانجاب او سلب ضروريه الوجود في السلب ففي الممكنه
العامه وان كان سلب الضروريتين معا فيهما هي الممكنه الخاصه وهي مركبه من مكسبين عامين مختلفين الكسبه
وقد يكون الضروريه المتساويه في المكسبين مقدرة موصوفه او وقت وجايز ان لا يصدق الحكم في المكسبات
بالفعل في وقت من الاوقات كركب بالامكان العام او الخاص كركب وان لم يكتب داما ولا يصدق

هذه في نفس الامر اذ لا يام غير ضروري في نفسه بل صدقها انما هو على الوجه الذي يتبين
 الدائم والموجبات لا ياب لها اذ الاحكام ومودها لا ينف عند حد لا يمكن الرياء عليه ونقاس
 احكام عالم بذكر من الوجبات على ما ذكر منها هذا ما يتعلق بالجليه واما المنفصله فهي التي حكم فيها
 صدق نفيه لشيء التالي على تقدير صدق الجوى يسمى المقدم في الوجه او لا صدق التالي على تقدير
 صدق المقدم في السالبه وهو اما لزوميه ان حكم في الاعجاب لزوم التالي للمقدم وفي السلب
 سلب اللزوم مثل ان كان زيد مكس فحول يده وليس ان كان مكس فهو مكس والفرق بين
 لزومه السلب وسالبه اللزوم على قسائر الفرق بين الموجبه المعدوليه والسالبه البسيطه
 في الجليه واما اساقبه اذ احكم بها في الاعجاب سوافق حرمها على الصدق من غير حكم بالزوم وان
 لم يمنع وفي السلب عدم ذلك الوافق مثل ان كان الانسان باطلاً فالجار باحق وليس ان كان
 باطلاً فهو صاهل وحصول المنفصله محصور حكمها بالاحوال او الاوقات المعينه كاليوم ان
 حنتي اكرمت وحصرها الكلي يكون الحكم في جميع الاحوال والتعاديير المكر اختصارها مع المقدم
 التي لا اثر لها في الاستصحاب واما احد ما يمكن اجتماعها بالعدم احتراز من تقدير عدم اللزوم
 ومن مثل لزوم التعدييه للثبته على تقدير استقامتها بمقتضى حسن والصدق التالي للاحوال
 تلك الاحوال والتعاديير احراز من المقدم فعود الكليه مهيئه وحصرها الجوى يكون الحكم في
 بعضها واماها ما هو حال ذلك كله وتصور الاجاب الكلي طارداً واما الجوى قد يكون وتصور
 السلب الكلي ليس البته واما ليس والجوى قد لا يكون وليس كل ما كان وليس دأماً وما في
 معاني هذه فاذا اعتبرنا كيف المنفصله من جليات وشرطيات وظلمتها فهي على بسعه
 اقسام من جليات وقد مثل به وتصلين مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعه فالها موجود
 كلما كان الليل موجودا فالشمس غايبه ومفصلين مثل ان كان هذا المرض باصفاً او
 بلغمياً فهو اما حار او بارد ومجمله مقدم وتصله بالي مثل ان كان طلوع الشمس على وجود
 النهار فكما كانت الشمس طالعه فالها موجود وعكسه لعكس هذا المثال ومن جلياته منفصله

على قسميها مثل ان كان هذا عدد فهو اما زوج او فرد وعكسه ومن منفصله ومنفصله على
 قسميها مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعه فالها موجود فاما ان لا يكون طالعه او يوجد
 النهار وعكسه وحكم كل واحد من الاجزائ التسليم هذا الحكم وهو جراد اذا اعتبرنا ان
 من المصادقات والكاذبات وظلمتها فقد سالف الزوم من صادقين وقد يتبين مثاله
 وكاذبين مثل ان كان الجمل بطير فله جناح وكاذبه مقدم وصادقه تالي مثل ان كان طير فهو
 حوان الا صدق عكسه اذ لا معنى للزوم الا الحكم للزوم صدق التالي على تقدير صدق المقدم
 فاذا لم يصدق لم يصدق ذلك الحكم والاعاجيبه لا يصدق الا من صادقين وهو ظاهر واما
 المنفصله فعلى ثلثة اقسام حقيقته وممانعه الجمع وممانعه الخلو فالحقيقه هي التي حكم فيها المعاني
 او عدم الموافقة من قصص او اكثر في الصدق والكذب معاني الموجبه او سلب ذلك
 العناد والموافقة في السالبه مثال ما حكم فيها بالمعاند اما هذا العدد زوج او فرد من
 حرم او اما يزيد او ناقص او متساو من اكثر وليس اما هذا العدد زوج او اما من حرم
 وباصاه او اربعة من اكثر ومثال ما حكم فيها بالموافقة وتسمى اتفاقه اما زيد كاتب او
 اسود اذ كان كاتباً او ليس كذا اذا جمعها او تفدها وممانعه الجمع هي التي حكم فيها بذلك
 في الصدق فقط من غير مع لونه في الكذب ايضا مثل اما هذا حجر او حجر وليس اما حجر او
 في العناده واما هذا كاتب او اسود اذ لم يستجمعها او ليس كذا اذا استجمعها في الانثا
 وممانعه الخلو ما حكم فيها بذلك في الكذب فقط ولا يتبع الصدق مثل اما زيد في الماء او غير
 عروق وليس اما هذا حيوان او نبات في العناديه وعرف مثال الاعاجيبه لما مر وكل واحد
 من معاني الجمع والخلو ان احدهم لا يشمل الحقيقه فالحكم فيها مركب من حكمين ومفصول
 المنفصله وحصرها واماها على قسائر ذلك في المنفصله من غير احوال البيود المحرر بها والتصور
 الكلي فيها دأماً في الاجاب وليس البته واما ليس في السلب والجوى قد يكون في الاجاب
 وقد لا يكون وليس دأماً في السلب ومعاني معانيها وسع المنفصله من هذه ركها من الجليات

والشرطيات الى سبعة اقسام تسقط عند ثبوتها في التصلب سبعة عشر مقدم هذه من البها
ومعرف اصلها من قياسها سابق وما عرفت من ملازم الشرطين وقد عرفت ان سبعة عشر مقدم
المذكور فستخرج منه والاعتبار بالمعنى لا بالعبارة وصدق تعينه وانها واجبا وسلبها لما
هو متعلق بالربط ولا سلب فيه الى احوال اجزاها هـ

الفصل الرابع في لوازم العنصر عند افرادها كل نصيب فانه يلزم من
سدتها كذب تقيدها ومن كذبها صدقها والساقض من العنصر هو اصلانها بالاجاب
والسلب لا غير بمعنى احادها في الحس وما يتعلق بالارتباط من جهة او اضافته او شرط
او زمان او مكان او كل وجه او فعل وقوة او غير ذلك الا انه قد سلب في احد هاتين ما
اوجب في الاخرى وعلى الوجه الذي اوجب مثل انما اذا قلنا كل ج هو ب في وقت كذا او زمان
لذا او على جهة كذا وغيره فقصه ليس كل ج ب على ذلك الوجه فبعض الضرورة كذا ليس بالضرورة
لذا ليس بالضرورة لذا وعلى هذا العبارة اذا جعلت هذه الامور متعلقة بحري العنصر لا بالارتباط
مهما كن في الساقض مع الاصل بالكنية احادها من غير ان يكون كل واحد احاد التسعة اذ
ما حصل من التسعين مختلف ولزم من سلب كل واحد من الاجاب الكلي والسلب الجزئي الآخر وكذا
من سلب كل واحد من السلب الكلي والاجاب الكلي والسلب الجزئي الآخر وكذا من سلب كل واحد
من السلب الكلي والاجاب الجزئي فبعض كل ج ب ليس كل ج ب وهو سلب جزئي ومقتضى لاشي
من ج ب شئ من ج ب وهو اجاب جزئي مع مراعاة باقي الشروط والتناقض ان يكون من الملحقين
معا ولازم التقييد شئ بقضا ايضا والمشهور في تعريف الساقض انه اختلاف تقييد الاجاب
والسلب على جهة تقييدها ان يكون احدهما عنه او غير عينه صاعدا والآخر كاداً واحترز
لفظه لاداء عن استقام الصدق والكذب بخصوصية المادة مثل زيد مطلق زيد ليس بخوان لا
اصور في العنصر كزيد مطلق زيد ليس بخوان نعم المثال الاول اول من مالمش خوان ليس بالمش
لما حصل الاستقام وهذا التعريف السابق متساوياً وان اختلفت الكيفية التي هي الاجاب والسلب

والكنية وعلى الكيفية والتعريف مع باقي شروط التناقض بعض الضمان الصدق والكذب في
الوارد الملل والجمادات الموجهة تقييدها ما شتمل على سلب جهاتهما كما مر او ما تقييد ذلك على
تسبيل المتساوية وعلى هذا اذا اختلف الضمان بالكنية والكيفية مع احادها ما عدا احادها فالسا
حري من الضرورية والمكينة العامة ومن الدائمة والمطلقة ومن المشروطة ومكينة عامة تحت
حس من احسان وصف الموضوع ومن العرفية والحينية المطلقة وبين الحينية والضرورية وما
سلب فيها الضرورية في كل اوقات الوصف ومن الوصف الضرورية والمكينة العامة مسددة عند
الوصف ان بعض والدوام ان لم يعين والصابغ في بعض المركبات المزودة من بعض جرها
وذلك لما مر ان كانت كلية ولما كانت الجزئية لم يعين فيها البعض الذي وقع عليه العلم اصح الى
بعض الجواهر من في الكيفية من حري اتصال البعض بالجزء في الجزئية وتسلية في السالبة
اذا ان كان الجزاء المردود الزمن اسبق او تقدم السور الكلي على احدى الاعمال من ردده فبعد
ضدوه للطرفين على تسبيل منع الخلو فقط في تقييد المكينة الخاصة يقال في بعض كل ج ب
بالامكان الخاص اما بالضرورة بعض ج ب او بالضرورة بعض ج ب ليس بـ وعليه ما سب بعض
لاشي من ج ب لذلك في تقييد بعض ج ب به اما بالضرورة كل ج هو ب واما بالضرورة ولاشي
من ج ب وان سلب اما بالضرورة كل ج ب وآه واما بالضرورة لاشي من ج ب واما بالضرورة
بعض ج ب وبالضرورة بعضه ليس بـ وان سببت كل ج اما بالضرورة ب او بالضرورة ليس
بـ وعلى حاشته بعض ليس بعض ج ب بذلك الامكان الا انما في الوجه الاول يقول اما بالضرورة
لاشي مما هو ب وليس بـ ب واما بالضرورة كل ج ب لسبب شئ ذلك في بعض كل ج ب مر
الجهة وان كان في هذه الجهة تقييد الوجه متساوياً والتقييد السالبة وكذا في كل مركبة متوافقة
الحس في الجهة وصدق دوام الطرفين مانعاً للخلو في تقييد المطلقة اللادائمة وصدق
الدائمة الموافقة في كيف مع الحينية المجالفة فيه كذلك في تقييد العرفية اللادائمة وتبدل
الحينية بكنية عامة في بعض احسان الوصف في بعض المشروطة اللادائمة واستعرف مشكله

أقصر

لش

ف

درة

كب

ذلك كله في المحصورات الأربع على قياس أشد تناقض المذمة المخلصة ومن على هذا سار ما لم يذكر
 معاضد من الوجوه البتة وطه والمركبة والمتصلة ساقها المتخالفة لها في الكيف والكم معصا
 السالبة سلب التزيم في التزيم وسلب الاتفاق في الاتفاقية والمتصلة ان كانت حسيه عباديه
 ساقصها السالبة التي صدق فيها بالامكان العام جمع احوالها او خلوها على تبديل منع للوجود
 الجمع بالامكان العام وان كانت ماضية الحلو بان صدق معها الحلو لذلك والمركبة من هذه الجمع مانع
 الحلو وهما المتماثلان للحسه يوجد في بقيتها اما ذلك الامكان واما اللغ الآخر معنى منع للوجود
 الجمع ايضا هذا هو حكم التناقض والمصان ان اصلها في الكيف دفن في كمالها ساقا وان
 هو امتناعها على الكذب في مادة الامكان دون الصدق وحيثما دخلت في التناقض من الصادق
 على الصدق في تلك المادة دون الكذب وحكم المصليين حكمها وان اصلها في الكيف دون الكيف
 فاما سداطان ومن التوازم ما انتهى بالعكس وهو ان تمام كل واحد من جزئي الكيف مقام
 الاخر مع بقا الكيفية والصدق بحالهما وكل تضيد لزمها هذا التلازم فهي منعته وان خالفها في
 الكنه والجهه والكذب وصدق الاصل قد يكون محصا وقد يكون معروضا والموصفات سواء كانت كنه
 او حسيه فهي منعكس حسيه حسيه مطلقه ان صدق على الاصل الحسي المطلق ومطلقة ان صدق
 عليه الاطلاق وممكنه عامه ان صدق عليه الامكان العام ويبان ذلك اما اذا اطلاق هو
 صرح موضوع الاصل شيئا ولكن قد عدل هو بعينه القول عليه بمتصافه عند اصلا
 ب في الحسيه ومطلقة في المطلقة وان لا تمنع ان يكون دما مائلا عليه ببالفعل فلا يمنع ان يكون
 شي مما يكون ببالفعل هو صدق الامكان العام في عكس الكنه وعدل عليه ايضا ان كان
 الملائم لمعه اسكان التلازم فاذا امكن ان صدق بعض جزئ فعلها وان لم يقع ذلك امكن ان
 صدق بعض جزئ لذلك وانما لم منعكس الموجد الكليه كليها لاحتمال ان يكون المحمول في محبت
 المادة كما صدق كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان والجهه في الكليه والوجوه لا يلزم احكامها
 في عكس الموجه ايضا واعتبر كيف الانسان من وري للكذب وليس ضروريا له وكف عن كمال الصد

ضروري بحسب الوصف للكاتب وليس الكاتب ضروريا له ونحو ذلك الدليل والتوالي
 الكليه الضرورية والعايه والمشر وطه والعرضه منعكس كل واحد كنهه فماد حسيه مدليل
 انه ان لم يصدق المدعي صدق بقيضه الموجد الجوى وسعكس ذلك النقص الى ما لا يصدق مع الا
 وشاله في الضرورية انه اذا صدق لاش من جزئ بالضرورية فيعكس الى لاش من جزئ بالضرورية
 والامعص بجزء بالامكان العام فعص جزئ لذلك وهو ناقص الاصل ملزم صدق التقيضين
 وهو محال ولم يلزم ذلك الحلال الاخر ببعض المدعي وما يلزمه الحلال هو محال والمدعي جزئ
 ومنهم من جعل عكسها دايمة واذا كان الدوام في العكسات لا يصدق الا مع الضرورية فتدبر
 من كونها دايمة فحيثما ضرورية ايضا وقس امثله سان المثلثة الناقصة على هذا اذا اذ احد
 المشر وطه والعرضه مالت لدوام فاعكس لا زيم القيد وهو جزئ موجد مطلقه وحكم لان
 عكسه الى عكسها محال من عند تصيير العكس مشروطا او عكسا لاداما لبعض افراد
 الموضوع فكون عكس قولنا لاش من جزئ مادام جزئ لاداما هو لاش من جزئ مادام جزئ
 لاداما لبعض افراد جزئ ولا يعرف لبعض الاخر وكذا انشأ المشر وطه اللازمه وان
 ما ذكر من الجهات لا منعكس في السلب سواء كان كنه او حسيه للتعرف في المواد واعتبر
 كيف سلب الكاتب عن الانسان وعن متول اليد عند التحريك واستناع عكسه والار
 الدايمة بحسب الذات والوصف لا منعكس في السلب الجوى ايضا لكن التي بحسب الوصف
 منها اذا كانت لادايمة انعكست باعتبار الكهاب اللانم للدوام فانه اذا قلنا ليس
 بعض جزئ مادام جزئ لاداما انتهى ذلك ان يكون لشي واحد وصفان مضافان يوجد كل واحد
 منهما لشي في وقت غير الوقت الذي وجد له الاخر فيه فكما سلب عن ذلك الشيء احدهما
 لا رايه بل في كل وقت وجود الاخر لذلك الاخر سلب عنه لاداما بل في كل وقت وجود الاخر
 فلم لم ينع بعض جزئ مادام جزئ لاداما والمتصلة منعكس موصفاها الكليه والوجوه حسيه
 موافقه للاصل في التزيم والاتفاق وسعكس سواء لهما الكليه كنهها مطلقا ولا منعكس

لشأنها الجرمية وساق ذلك سهل مما سبق ولا تصور العكس في المنفصلة اذ لا ترتيب
لجوها في الطبع بل في الوضع فقط فكون عكسها في العبارة دون المعنى والمضامين الوازم اختارى
تسمى على التقيض وعكس النصه بهذا المعنى هي النصيه التي ايم فيها معاني كل واحد من جزئ
الاصل بالاجاب والتسبب تمام الامر مع نفا الكفنه والصدق او ملائمه هذه الملائمه لها
في الكفنه وحكم الموجبات في العكس المستوى حكم السوابب ههنا وحكم السوابب هناك حكم
الموجبات ههنا في الكفنه والجمه والسان هو استدلاله تنق المدعى للحال اما الاعتكاسه
باسد العكسين الى ما لا يصدق مع الاصل ولا صاحبه مع الاصل المحال او بالادراس بالموجبات
الكفنه الجمله ان كانت ضديه او دايه او عرجه او شرطه بسيطين ومركبين انعكست
كفنها في الحكم والجمه لكن في المركبين كون قد الادرام في بعض افراد الموضوع وان كانت
ماعد اهدا اما ذكر في المدرجات فلا تسمى بعض لها ولا للموجبات الجرمية الا في المشروطه والعينه
الاداميين ما اذا صدق الفرض او دائما بعض جزء ما دام جزء لا دائما بعض الموضوع وهو
جزء قد ليس ببال فعل للادوام سوت الباله وليس بجزء ما دام ليس بوالا كان جزء
حين هو ليس ببال ليس بجزء هو جزء وقد كان بجزء ما دام جزء هذا طيف وجزء الفعل بعض
بالسبب ليس هو جزء ما دام ليس ببالا اما والسوابب الكليه والجزمه منها انعكست
جزمه على ما سار ما عرفت في العكس المستوى واعتبر امثله الموجبات والسوابب الجمله
وساهاها من نفسك وكذا الشرطيات ومن الشرطيات ايضا ملازم بالمنفصلة تستلزم
منفصله سواها في الحكم والمقدم وعكسها في الكيف وما قضاه في الباقي وتستلزم منفصله
مانعه الجزم من غير مقدمها وبعض باليهما اذ الشئ وبعض لانه لا يحتاجان وما نفعه لخلو
من بعض مقدمها وعين باليهما اذ الامر لا يخلو اما ان لا يصدق المقدم اذ ان صدق
النالي وكل واحد من هاتين المنفصلتين يستلزم تلك المنفصله وتستلزمها ايضا منفصله
حصصه من احد جزمها وبعض الاخر كذا فان غير عكس وكل واحد من المنفصله المانعه

الجمع والممانعه لخلو يستلزم الاخرى مولفه من بعض جزمها واستحق ذلك كله مانعا
من الامثله وقد طهر في ملازم المصلين بان المقدم المنفع حار ان يستلزم المنفعين فلا
يلزم السالبه الموجهه وبان المقدم كذا كان ممسقا وغير منفع حار ان يستلزم الشئ ولا
بعضه وجوابه ان المستلزم للتقنين معا لا يكون غير مستلزمه بايل ولا يكون غير مستلزم
لاحد مما يصدق السالبه ما حودا في الباقي عدم اللزم وكل ما لا يستلزم شيئا هو مستلزم
لنصفه بالضرورة والاكذب التقيضان بل جاز ان لا يعلم ذلك الاستلزام شئ منهما فاذا
بحق عدم استلزامه لواحد بحق بواسطه استلزامه للآخر ولوام القضايا كبيره لانه
بحت المحصر وهذا القدر منها لا يحتاج بحسب عرض هذا الكتاب الى اكرمه ٥

حل

الفصل الخامس في القياس السبب والمضامين الوازم عند انضمام
بعضها الى بعض والعده منها هو القياس والسبب منه هو قول مولف من قصص يستلزم
لداها اي لا حصريه الماده ولا لقيمه بالثبته غير عكس احدها المستوى في الامعيار
لها له شبهه مخصوصه الى احوال ذلك القول جعل احوال بالسببه اليه هذه الاحوال واحتر
هذا الكلام الاخير عن مثل استاج لاش من جزء وبعض ببال بعض آبي الشكل الاول
مع الحكم بعينه اذ المطلوب فيه شبهه آبي لحي لو كان المطلوب شبهه آبي لكان سحبا
من الشكل الرابع مع اتحاد المقدمين في الصورين فلا تسمى قياسا الا ما استلزم قولاً
موضع اولام قياسه باحوال القياس وما لا يستلزم لاداته قولاً لكل بالقيس
هو ليس بجزء وكل ما المستلزم لكفنه جزء بواسطه عكس بعض النصيه الاول وسأل
متاوتب وبب متاوتب المستلزم بواسطه ان المتاوتب المتاوتب متاوتب او استاوتب
جزء ومستم القياس المتاوتب ان استندى ان ذكرت التجه او متها فيه بالنقل وان كان جاز
من الجزمه والى اقتراني ان لم يكن لعلك وهو على سته اقسام من جملتين متصلتين
وجمله متصله وجمله منفصله وجمله متصله وجمله منفصله فاما الذي من جملتين متاه بشره
كان

جده

في حد يسمي اوسط لوسطه من طرفي المطلوب اللذين يسمي الموضع منهما الاصغر والمقدم
 التي هو فيها الصغرى والمجول الاكبر والمقدمة التي هي فيها الكبرى وتسمى بسببه الاوسط الى
 طرفي المطلوب بالمجول والموضوعيه شكلا واقران الصغرى الكبرى قربة ومنها ان كان
 الاوسط مجولا في الصغرى موضوعا في الكبرى هو الشكل الاول وهو قربة من الطبع وان كان مجولا
 فيه فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الثالث وان كان موضوعا في الصغرى مجولا في
 الكبرى هو الرابع وهو ابعدها عن الطبع والقداس في كل شكل بحسب تركبه من المحصورات
 الاربع فقط او غيرها ساس عليها ستة عشر لكل المخرج منها في الاول بحسب الساطه المتدمات
 اربعة ودرج بحسب تركبها اربعة اخرى وفي الثاني كذلك وفي الثالث بحسب الساطه
 ستة وبحسب التركيب ستة اخرى وفي الرابع خمسة للساطه وسبعة للتركيب اما
 ضرب الشكل الاول فالاول من مخرجين كلين ككل ج ب وكل ب ا المخرج لكل ج ا
 والاي من كلين كبراهما سالبه ككل ج ب ولاشي من ب ا المخرج للشي من ج ا والثالث
 من موجه ج ب صغرى وموجه كليه كبرى بعض ج ب وكل ب ا المخرج لبعض ج ا والرابع
 موجه ج ب صغرى وسالبه كليه كبرى بعض ج ب ولاشي من ب ا المخرج للشي من ج ا
 والاربعه الراد بحسب التركيب هي التي لمرائتها وتساخها هذه بعضها لكن صورها
 سواب مركبه بنوع التعجب فانه لما علمت ان الاكبر ثلث لكل مانت له الاوسط او
 متلو ما عنه وحل الاصغر بموت الاوسط له بحسب الساطه او التركيب ذلك
 الحكم حكم عليه الاكبر والصغرى التي ما عدا المكات مع الكبرى التي لا يصرفها الحكم
 بحسب وصف الموضع جهده السجده فيها الجبهه الكبرى اذ الاصغر فيها بعض جزئيات
 الاوسط فحكمه حكم تلك الجزئيات وكذا في الصغرى الممكنه مع الكبرى الصغرى والدايمه
 والممكنه فان الصغرى ان كانت بالفعل بظاهر وان كانت بالقوة فممكن ان يحكم بالاكبر على الاصغر
 بالكبرى واما امكن ان يكون ضروريا فهو ضروري في سائر الامور اذا ما لقس ضروري

في سائر الامور يمنع ان يكون ضروريا فاما لا يمنع ان يكون ضروريا فهو ضروري في سائر الامور
 بحسب التعريف وكذا ما امكن ان يكون ممكنا والدايمه الكبرى لا يحكم بها الا مع الضرور فحكمها حكم
 الضرور فان طعننا النظر في ذلك فالنتيجه دايمه ومع باقي الكبرى التي تصدق عليها الامكان
 فالنتيجه ممكنه اما عا ان كانت الكبرى محتمله او خاصه ان لم يحتملها لان الممكن ان
 كانت عليه فالنتيجه مطلقة وان كانت بالقوة فقد امكن كون النتيجه مطلقة ولا معنى لكون
 العنصره ممكنه الا امكان الحكم بالفعل ولو اريد الموضع بحسب الخارج بحسب مخرج عنه المنع
 والممكن الذي لا يقع لكانت الرأى التي صغرها ممكنه عقبيه في هذا الشكل فاه مصدر الامكان
 كل مرتس ممكن ان يكون في المتحد في هذا الوقت وكل ما هو في هذا الوقت في المتحد فهو بالضرور
 انسان بحسب الخارج ولا صدق كل راس انسان وما في المتحد لا معنى ان يكون انسانا الا
 بخارج المعلوم حيث اصغر ما في المتحد يخص حال في الانسان واما لم يجمع لانهما في
 الكبرى ان الاكبر حكوما به على ما هو الاوسط بالفعل والاصغر جاز ان يكون هو الاوسط
 بالقوة لا بالفعل فلا يصح الحكم اليه واذا فرض وقوع هذا المكمل بالفعل جاز ان لا صدق الكبرى
 حصيد لا ريد ان افرادها اذا احدثت الكليه بحسب الحمل والربط بحسب الوجود الخارج
 فقط لم يرد ان افرادها موضوع المكمل خارج والصغرى الصغرى والدايمه مع الكبرى المشروط
 والعربيه يخرج ان كانت الضرور في القدرتين ضروريه والاقدايمه ولا صدق الكبرى فيهما
 مع فرض صدق الصغرى اللازمين اذ لو صدق بالادوام لاما الصغرى والاكبر كانت متجهما
 الحكم بالاكبر على الاصغر دائما ولا دائما وهذا لا صدق للشي وان كان مستقيما والعربيه
 بالمشروطه فيسقطين ومركبين لاصلاط منها كالمقدسين ان لم يحتملها وكما علم ان
 اصلها والمقدسان الحيدسيان اذ لم يصرف فيهما الدوام بحسب الوصل واعني في الصغرى
 فقط بخلاف مطلقة وان اعتبر في الكبرى فقط معرفه فان حصلت الوصفه كيف كانت باحد
 المقدمتين سقط اعتبارها واما ضرب الشكل الثاني فالاول كل ج ب ولاشي من ب ا ولاشي

من جـ آ والناشي لاش من جـ ب وكل آ فـ لاش من جـ آ والثالث بعض جـ ب ولاشي من آ فـ لا
كل جـ آ والرابع ليس كل جـ ب وكل آ فـ لا كل جـ آ والرابع الرائد بحسب التركيب في هذه
مها الوجهه فـ لاش مركبه والسابع كالتابع ولكن باعتبار وجهه الاحباب في المدله دون السلب
وبالعكس والناش بالاول اما بعكس الكبرى او بعكس الصغرى وحصلها كبرى ثم
بعكس محورها او بعض البعض الذي ليس بوسط وصا وبسمه باسم ولكن ملاذ يكون
لاشي من جـ ب وكل آ فـ لاش من جـ آ وكان بعض جـ ب محال لكل جـ آ وهو المطلوب او الخلف
بان قال ان لم يكن المدعى حقا فالحق بعضه واذا اضيف ذلك النقص الى الكبرى اخرج
بعض الصغرى يكون بالخلو عليه وضع بعض المدعى والمدعى حق وفي المعطيات متى لم
صدق الدوام على الصغرى او العرى على الكبرى لم يكن سجا الا ان بعد وقت الحزم في
المقدمين فيجب دايمة حصول الماهات التي باعتبارها كان هذا الشكل سجا فاما علم
قطعا انه داما لاشي مما صدق عليه الاوسط في وقت عينه مما لم يصدق عليه في ذلك
الوقت وكلما صدق الفرض على احدى مقدسه فالوجه ضروريه وكلما صدق الدوام
على احدىهما فالوجه دايمة والا فـ الصغرى محذوف عنها قيد الدوام واللا ضرور
والضرور ايه ضرور كانت والمكان للضرور في المتقدمين لا يوجب اذا اقتربا للمكانه
بغير الضرور او المشروطين التسيطه والمركبه على اريد الى الاول لاحد الطرفين
ايح ما يتبع فقال والا فـ ساجد مسكول عدى الى الان اذ لم يعتبر الضرور اللازمه للدوام
ويخرج مع الضرور ضروريه ومع المشروطين اذ انا كبرى فقط يمكنه عامه وبما في الكلام
في محله لا يثبت هذا المحقق واما ضرب الشكل الثالث فالاول كل جـ ب وكل جـ ب
بعض جـ آ والناشي كل جـ ب ولاشي من جـ ب فـ لاش بعض جـ آ والثالث بعض جـ ب وكل جـ ب بعض
جـ آ والرابع كل جـ ب وبعض جـ ب بعض جـ آ والخامس كل جـ ب وليس بعض جـ ب فـ لاش بعض
جـ آ والسادس بعض جـ ب ولاشي من جـ ب فـ لاش بعض جـ آ والسمه التي يريد باعتبار الجمه

التركيب ما بدلت فيها موجبات هذه تساوي مركبه وشايعها هذه السابع اذا اعتبر وجه
الاحباب في المدله لا السلب وبان السابع هو الرد الى الاول اما فيما لبراه كله بعكس
الصغرى واما فيما هي حربه منعكته يحصل كل من المتقدمين مكان الاخرى ثم عكس محورها
فان كانت حربه غير منعكته فبعض البعض من الاوسط الذي ليس باكثر ملا اسم هو ذلك
كل جـ ب وكل جـ ب وكل جـ ب وكان لاش من جـ آ فـ لاش بعض جـ آ وهو مطلوبنا والجميع من الخلف
بعض بعض السجده الى الصغرى فيجب ما لا يصدق مع الكبرى وهو محال لان من بعض المدعى يكون
كاد ما فعلت المدعى وجه السجده كبرى في الاول ان كانت الكبرى غير المشروطين والعرض
والا فـ بعكس الصغرى محذوف عنه الدوام مع ساطه الكبرى ومعه ما اليه الدوام
مع تركها واما ضرب الشكل الرابع فالاول كل جـ ب وكل جـ ب بعض جـ آ والناشي كل جـ ب
وبعض جـ ب بعض جـ آ والثالث لاش من جـ ب وكل جـ ب لاش من جـ آ والرابع كل جـ ب ولا
شي من جـ ب فـ لاش كل جـ آ والخامس بعض جـ ب ولاشي من جـ ب فـ لاش كل جـ آ والسادس المضافه
اليها بحسب التركيب هي من موجبين صفرا فاما فقط حربه وموجهه كليه صغرى مع تالده
حربه كبرى وهذه مبدله الترتيب وتالده كليه صغرى مع موجهه حربه كبرى وتالدين
كل من وتالدين كبراهما فقط حربه وتالدين على خلاف هذا الترتيب ولا غنى عن ذلك
بما مر والناش اما الغلب لعقد الى الاول ثم بعكس السجده او بعكس احدى المتقدمين ليرد
الى الثاني والثالث او بالاعتراض او الخلف على ما سـ ما تقدم وجهه السجده في اخص ما يوجب
على احد هذه الوجوه ومالم يكن سجه ما حدها هو اما عقم او غير معلوم الاساج وما حكم
عقده من الضرور وهو ما خلف من العراض الستة عشر من كل شكل كانت عين ذلك عقده
اذا استعملت صورته في المواد مسعرا لها فلا بد وان ظهر لك في بعضها صدق النظر
اعا بان في مائه وسلا في اخرى فلا يرد لا الاحباب ولا السلب وهذا قسمي الخلف في
المراد لتولوا لاش من الاثنان لمجر الضرور وكل حجر صم لذلك والحق كل انسان حسم

فان قلت وكل حجر محمدا كان الحاشي من الانسان لحماذ وعليه ماس غيره من العجم وكذا
الحال في الجهات التي حكم بعقوبها وان استعملت في ضرب منجنق في الحمله كالمطلعين في
راين الثاني وعالم ذكر ان اساجد من الجهات هو عرف مالكة اذا وقع النازل والمذكور
من احكام الوجوه انما هو بحسب الجهات المذكورة في هذا الكتاب فقط لا بحسب كهاذا
لا يابيه لها بل بحسب بعض ما ذكر فيه منها اذا لاجاهه الى اريد من ذلك واما القياس
المركب من مصلتين بالاشتراط فيه اما انما مضمون او مالى في المقدمتين او معناه فاما
تمامه في واحد ومعه في اخرى فالاول سالف على هذه الاشكال الخلية وجميع منها الضرب
السبعة عشر المنجى بحسب بساطه الجهات في اللزوميات الصرفة لزومه وفي الاساقية
الصرفة اساقية وان كان غير مفيد او النتيجة معلومة قبله والبيان كما في الجملات ولا
ينجى المخلوطه من لزومه واساقية مع كون صغرى الشكل الاول لزومه وهو من وجوه او
اساقية وهو من مرجيه وسأله ولا اذا كانت ساقية الثاني لزومه وكبرى الثالث ساقية
ولا اذا كانت كبرى الرابع لزومه في صغرى الاول وساقية في ساقية ولا رابعة وطائفة
لهذا كانا رافيا للاساقية مع اساقية ومثاله من الشكل الاول ط كان آ ب ج د وكلما كان
ج د فخر مع ط كان آ ب فخر اما في اللزوميتين والاتفاقيتين بظاهر واما في المخلطة
من لزومه واساقية والكبرى لزومه فلان كلا مستقيم الملزوم مستقيم اللازم ومثاله
من اول الشكل المالى ط كان آ ب ج د وليس آ ب طه اذا كان ج د فخر مع فخر فليس آ ب طه اذا كان
آ ب فخر والعكس والحلف يستعمل الامراض في رابعه فان عين الحال الذي كثر فيها آ ب
وليس ج د ولكن هو عند ما يكون ج ط مجرد وقد يكون اذا كان آ ب فخر وكونه منها قاسما
كما مر وعلى هذا فليس حال باقى الف وب لكن عجب ان علم ان مقدم اللزوميه اذا كان متصفا
بالسجحة لا يلزم ان يشترط في الاحوال والعاذر انى صار من عقدها ان كل احدهما معه
ولا ان يكون مكملة في نفسها وهذا كما يقول ط كان الانسان فردا اما لان عدد وكلما كان الانسان

١٠
 بعدد اهور و روح مبع كمالا كان لسان فردا فهو نوح وهذا فلا صدق الا على عدد ان يكون فرد
 و زوجا معا وكذا اذا قلنا طما كان هذا ايضا واستود فهو ايضا وطما كان اخى واستود فهو
 استود المسيح من الثالث قد يكون اذا كان هذا ايضا فهو استود واما صدق على بقدر ان يكون
 الباض مضادا للستود واذا لم يكن المقدم متشعا كانت النتيجة صادقة في نفس الامر وعلى
 العباد التي يمكن اجتماعها مع المقدم واذا كان الاوسط غير تام في المقدم فهو مثل قولنا ان
 كان آبي جدد وكلما كان هـ وكل دك المسيح ان كان آب مكلما كان هـ و ج حط واذا كان تاما في احد
 غير تام في الاخرى مثاله ان كان آب جدد مكلما كان هـ فان كان ج حط و د سح ان كان هـ مكلما
 كان آب حط وكل هـ مبع من الطبع واسماها كين جدا لا تليق بهذا الكتاب اسفصى
 الكلام فيها واما المركب من متصلين فهو مثل قولنا اما آب او كل ج د واما
 كل دك او هـ معبرهما منع الحلو نبح دائما اما آب او كل حط او هـ مانعه الحلو فاركان
 احدي المتقدمين حريمه فالسبح حريمه والسان ان الصادق من الاولى مع الثانية ان كان
 الحر الغير المشترك حصل المطلوب وان كان المشترك فاي حصر صدق معه من الثانية حصل ايضا
 واما المركب من جمليه ونفصله فمثاله كلما كان هـ وكل ج ب وكل آ نبح دائما اما ليس هـ
 او كل آ مانعه الحلو يصل ذلك البيان وينبع ايضا كلما كان هـ وكل ج آ لكل اذا كان مقدم
 المتقدمه المتصلة ممثعا او غير منع فالسبح على ما سأل السبحه من متصلين اذا كان فيهما
 ما مقدمه كذلك واما المركب من جمليه ونفصله مثل قولنا كل ج د واما اما كل آ او
 هـ معبر فيهما منع الحلو نبح دائما اما كل ج د او هـ مانعه الحلو واما المركب من متصلين ونفصله
 فكلونا طما كان آ ب ج د واما اما ج د او هـ مانعه الجمع واما اما آ ب او هـ كذلك لان معابد
 الارم الشى معابد الملزومه في الجمع ومات باي استام الشرطيات وما سأل منها ومن الخلفات
 على هذه الاشكاه وبغير من مسئل العقيم والمثج وماتات الاناج وان بعث ذلك عليك فاصبر على
 ما يحقق اتاجه صحبه وحلى بعباده مما لا تكاد محصر ولا هو قريب الى طبعك او لا ضرر

داعية اليه هذا ما بات ان اذكر من حال العيان الامراتي . واما الاستثنائي فهو قريب
الى الطبع ومالف اما من منفصله مع الاستثنائي او من منفصله معه اما الاول فالموجه الكلية
اللزومية اذا استثنينا بين مقدمها ايج عين بالها او منس ما ليها ايج نقص من مقدمها لانه
منى وضع الملزوم وضع اللازم ومتى رفع اللازم رفع الملزوم حصلا للزوم مثل ان كانت
السمس طالعها فاللوات حصيه لكن الشرح طالعها فاللوات حصيه مثل ان كانت السمس طالعها
فاللوات حصيه لكن السمس طالعها فاللوات حصيه او لكل اللوات حصيه فالسمس ليست طالعها
ولايح بعض مقدم ولا عين السال سما لا احتمال ان يكون المال اعم من المقدم والالم من زرع
الاحص رفع الاعم ولا وضعه ولا من وضع الاعم وضع الاحص ولا رفعه والسالبة الكلية
منها فلا يبيح الاخر اطله زدها الى موجهه والخرجه الموجهه تسترط في ابا جها ان يكون
الاستثنائي غير حال للزوم فلا يلزم منه شي والخرجه السالبة فيخرج بهذا الشرط اذا ردت
اليها والاساقه لا تفيد ما استثنينا العين علما ولا صدق رفع بالها . واما الثاني فهو الذي
من منفصله مع استثنائها والموجهه الكلية المستثناة مخرج استثنائها عن ما عين منها بعض ما سواء
واستثنائها تقضي ما عين منها عن ما بقي واحد كان او لهما مثل هذا العدد اما ان اوافق
او زائد لكنه نام فليس باقضي ولا زائد او ليس سام فهو اما زائد او باقضي ولو كان الاستثنائي
لاكثر من حرفي يقيض الاخر او عينه . واما الموجهه الكلية المابعة للخرجه المعنى الاعم من حصته
فيخرج استثنائها عن بعض الاجزا العين ما بقي ولا يبيح استثنائها عن بعضها شيئا مثل ان يكون
رايدا في الماء او لا يعرف لكنه ليس في الماء فهو لا يعرف او لكنه عرف في الماء لانه اذا عين
او لا بد من صدق احد الطرفين فاد اعلم اسفا احدهما عين صدق الاخر والا لكانا قد اجتمعا
على الكذب ولو احدثت بالمعنى المسا في الحصة لمحقق من استثنائها عن احدهما سوت عن الاخر
وان كان غير منفذ نكره معلوما فصل بالف العباس واما الموجهه الكلية المابعة للخرجه المعنى
المتناول للخصمه وعمرها فلا يبيح فيها الاستثنائي العين بعض الباقي فوط مثل قولك اما

ان يكون هذا صوابا او خطأ لكنه صواب فليس شجر او لكنه شجر فليس صواب لانه اذا حكم بعد
احصاء بعضه وعلم صدق واحد منهما عين كذب الاخرى والاصدنا معا واذا احد
ساقه للخصمه صدق التقضي من استثنائها التقيض ولم يكن مفيدا لما مر ولو كانت هذه المصلا
الطلب موجهه حريه او سالبه لف كانت فلا يبيح الاشرائط لاحاجه الى ذكرها واستثنائها
الوضع والرفع محرمي الحد الاوسط من الافتراضات لكن تارة حال لونه حرام من الشرطية
وتارة حال كونه مستثنى ه

الفصل السادس في قواعد الامتصاص والواجبها قد يوافي مقدمات يخرج بعضها
بموجب لزوم من الزمان مقدمه اخرى ومجدا اخرى وهكذا الى ان يتناول المطلوب ويسمى باسما
وهو اما موصول البايح او منفصلها اما الاول فمثل قولنا كل آب وكل بة بكل آج وكل
ج د بكل آد وكل دة بكل آه واما الثاني وهو الذي وصلت منه البايح فلم يذكر مثل قولنا
كل آب وكل بة وكل ج د وكل دة بكل آه ومن الامثلة المركبة قياس الخلف وهو امات
المطلوب بابطال لازم حصه المستلزم لا يبطال حصه المستلزم لاسانه وركبه على اربع
وجه احدها من قياس استثنائي واستثنائي الامر اني منهما من مصله وتعليه ان كل المطلوب
جملها او من شرط من شرط من جرتام من احدى المقدمتين وغير مام من الاخرى ان كان المطلوب
شرطيا وشالته ان ما يكون المطلوب جليا وسكن ليس كل ج ب قولنا ان لم يكن ليس كل ج ب اذا ما
فكل ج ب صادق وهذه من المنفصلة ثم تضم اليها جملة في وكل بة اعل انها سة لاشد فيها او غير
سه لذهاشت حاشي آخر فيخرج ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادق فكل ج ب اعل ان لم يكن ليس
كل ج ب اعل انه من البطلان او من هلاله فيخرج معنى المدم وهو ليس لم يكن قولنا ليس كل
ج ب صادق فليس كل ج ب صادق وهو المطلوب وثانها اما كل ج ب او كل ب امانه
الجميع اد لو حار احصاهما على الصدق لصدقتهما وحي كل ج ب اعل ان لم يكن كل ج ب اعل انها كاذبه
فلا يحتمل ان على الصدق لكن كل ب اعل انها صادقة فليس كل ج ب وثالثها اما ليس كل

جاءه ما دلل على بعضه أو دلل على ذلك بحسب المصعب العقل وقياس الدور هو ان يجعل جميع اليا
 وتلك احد المقدمات من سجا للآخرى وذلك انما يكون عندنا اكثر الحدود لكوننا كل انسان
 ضابط لكل ضابط منكر فكل انسان منكر ثم يقول كل انسان منكر وكل منكر ضابط
 فكل انسان ضابط واستعزاد الساج هو ان يستعمل في قياس المتيقن بالذات ساج
 اخرى بالعرض لازمه لمتقنه الذاتيه وهي ادب سفيها وعلمتها وعلمتها تقيضها وربما
 غيرها او معها وسائر لوازم الجمليات والمقتضات والمفصلات وقد يستعمل من تقدم
 كادرس او كاديه ومادته صادق لكوننا كل انسان حمر وكل حمر حيوان او كل انسان حمر
 وكل حمر حيوان المتيقن كل انسان حيوان واذا كانت الكبرى في الغرض الاول من الشكل
 الاول كاذبه بالكل معني انها لا تصدق حريه ايصال يستعمل الصادق الامن كاديس واما من
 صادقه في الصغرى وكاذبه في الكبرى فالاول الكبرى صادق صدقها وهو نتيج مع الصغرى
 الصادقه صدقها فالنتيجة فلو صدقت لصدق الضدان وهو محال ومثاله كل جرب على
 انه صادق وكل بآ على انه كاذب بالكل فلو كان كل جآ صادقا لصدق معه لاشي من جآ لكون
 الكبرى الكاذبه يانها صادق لاشي من بآ ولكن سبب القياس من الجملات الاخرى تحليل
 حدى المطلوب الى داساها وعرضياتها ومعروضياتها اللازمه والعارقه محادله وسط
 بعضي بالغاها شيئا له احكاما او شيئا والى الطريق الى ذلك ان يطلب ما صل على كل واحد من
 الحدس وما جملان عليه من الدائيات باستها والعرضيات والاسات العرضيات وعرضياتها
 وعرضياتها الداسات والاساط متساويه لاندان وجدت في محولات موضوع المطلوب ما صل
 موضوع المحول مع حاسل من الشكل الاول او وجدت ما صل محول الطرفين مع من الثاني او
 موضوعها مع من الثالث او وجدت في موضوعات موضوع المطلوب ما صل محول لاشي مع من
 الرابع سواء كان المحل او الوصف في وجهه او سالبه على حسب مطالبا بالذات والشخص لا محال ولا يطلب
 المعارف وكل هذا اقتضى الحال اذا كان المطلوب متصلا او متصلا على ان جعل المقدم الساج

جاءه او كل جآ مانعه الخلو لكن ليس كل جآ على انما كاديه بصدق ليس كل جرب ومن مع
 الخلو مان كل بآ صادق على ما فرض فاما ان صدق معه كل جرب اولس كل جرب فان كان الاول
 اصح مع المقدمه الصادقه كل جآ فاستمع الخلو وان كان الثاني مانع الخلو ايضا ورايها
 ان كان كل جرب كل جآ لصدق كل بآ على انها قضيه مسئله ثم يقال لكن ليس كل جآ فنتيج ليس
 كل جرب والفرق من الخلف والمستقيم ان المستقيم سوجه اولال اثبات المطلوب وسالف
 مما ساسبه ويكون مقدماته مسئله او ما في حكمها ولا يكون المطلوب موضوعا عنه اولال الخلف
 سوجه الى بطلان تقيض المطلوب ويشتمل على ذلك السفس ولا يشترط فيه تسليم المقدمات
 وما في حكمه ووضع فيه المطلوب اولال ومنه سبل الى سفسه وربما لادل على تقيض المطلوب
 بل على ما هو اعلم منه او اخص او تساوى له اذا وضع شي من ذلك وظن انه المطلوب ولا
 ساج ذلك صدق المطلوب وان كان لا يجد واذا اخذ تقيض النتيجة المحال الى الخلف فليس كل
 جآ وذن مع المقدمه العادقه ككل سآ اصح مطلوبنا على الاستعاضه بليس كل جرب ومن
 المركبات النصوله القياس المستعمل وهو الذي صغراه مفصله بشارل اجرا الانفصال
 فيها في الموضوع وصم الها جملات فوق واحد مثل قولنا دائما اما كل اب او كل آج وكل
 بآ وكل جة سيج دائما اما كل آد او كل آه لان الصغرى مع الجمليه الاولى سيج دائما اما كل
 آد او كل آج وهذه النتيجة مع الجمليه الثانيه سيج دائما اما كل آد او كل آه وتلك القياس جبان
 عن مقدمات سيج كل مقدمين منها بعض المطلوب لكوننا كل اب وكل بآ وكل جة وكل جة
 وكل آه وكل جة والمطلوب كل آج وقياس الصغرى وهو قياس جدت كبراه اما لوصوها لكوننا
 هذان حيطان حرجا من المركز الى المحيط فاما متساويان او لاضا كبرها لكوننا ملاز طوفان الليل
 فهو سارق وتقدير الاول وكل حطين هما هكذا فاما متساويان وتقدر الثاني وكل من بطرف
 الليل فهو سارق وعكس القياس وهو ان يوجد تقيض النتيجة وصم الى احد المقدمات سيج ساج
 الاخرى مثل كل جآ وكل بآ فكل جآ مقال ليس بعض بآ لان كل جرب وليس كل جآ وتمام عليه

وهو المنفصل أو الوضعي وهو المنفصل في حكم الموضوع والنال الطبيعي في المنفصل
 إذا الوضعي في المنفصل في حكم المحول واللازم والعناد وما شبههما في حكم الملل الاعلى
 واللازم واللاساد وما شبههما في حكم الملل السلبى ولاخص بذلك الكتاب القياس
 أو كان استثنائياً وحلل القياسات المركبة هو محليها الحدود والمقدمات عن
 الزايد والظري استرال بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب لمطلع على الف
 حل قاسمها وإنما احتج إليه لأنه ليس كل معجزة في العلوم ورد حجتها على علم متين
 أى على هبة أحد الاشكال الاقتراض والاستدانة بل قد عرف بزيادة وحذف تغيير
 فإذا وجد ما سائب المطلوب فإن سبب كلته فالقاسم شرط فيتمشى للاساج وان
 ناسب حروف فطلب ما يناسب الجزاء ويختص في بعض المقدمات المرسى على متن
 الاشكال مشتركة في امر مهيبة الى المطلوب وان لم يناسب المطلوب اصلاً فليس بمات
 وكما ما مع المناسبة المعنى دون اللفظ وبدل اللفظ المركب المفرد على الخلاف يستعمل
 اللفظ المستعمل وكل من منع من السبب للمناسبة فما ان يرد النظر الى المعنى غير القاتل
 الاعطاء ويختص من استنباه كل واحد من المعدر له والسالة بالآخرى والالم في التحليل والكلام
 فيما بين الاية طویل لكنه غير لان مرص هذا المختص

الفصل السابع في الضایع الحسن التي في البرهان والجهد والمطالبة والسير
 والمغاللة اما البرهان فهو بيان برف من مقدمات يقينية لاثبات نتيجة لذلك واليقين حكم
 على الحكم القدينى بالصدق على وجه لا يمكن ان يزول وهذه القننيات ان كانت مكسبة فلا
 بد وان منتهى الى مبادئ واجبه القول غير مكسبة وهي تتبع الاوليات وهي التي تكفى في
 الحكم بما جرد صور طرفها مثل ان الكل اعظم من جزء وان الفى والاسات لا صها ولا
 برهان والمحسوسات وهي التي تحكم بها العمل جرباً واستطه الحسن الظاهر فيكون الحسن
 معصية والبارحان وما ادره الحسن ولم يجرم به العقل هو ضاوح عند فان الحسن يدل

للشئ مقدار لا يحرم العقل بان ذلك هو متناهى في نفس الامر والوجدانات وهي ما
 يدركه النفس ذاتها او يحسها بالوحدان كلها موجوداً وبان لما في ذلك والحيات
 وهي التي تحكم بها العقل لكون الاحساس الذي تاركه معه عقد جائز لا شك فيه لمخالطة
 الاحساس قرة قياسه خفية في انه لو كان ذلك اتقائاً لما كان دائماً ولا اكثرياً وربما كان
 ذلك الجزم مع قبول محصوره حكماً بان السقيا سهل ولكن بعد ان اسهاله هو لم يزل لا داء
 وعلى الاكثر ما لا يسن انه سهل مطلقاً لان كل بلد وهو من الاستقرا الذي هو حكم على كل ما
 وجد في جرساته الكثير والاستقرا قد يفيد القين لحيث لا يستعداد النفس التام له كحلم
 بان كل انسان قطع راسه لا يعيش وهذا في متحد النوع وفي مختلفه فلا شك النفس مثل ان كل
 حيوان يحول عند المصع وآه الاسفل فربما كان ما لم يستقر علفاً ما استقر به كالتصاح
 مثلاً هذا والتواترات وهي ما حكم بها النفس يقيناً لكثير السهادات ما يحسوس ويكون
 الشئ مكاناً في مته وتلقى النفس عن التواطؤ على الكذب ومنه ايضا قى قياسه وهو حصل القين
 من عدد والحصل ما هو اكثر منه لعلها موجود مكنه في زماناً وحالوس فيما تقدم وطربا القين
 العاس وهي التي يصدق بها لاجل وسط لا عرب عن الدهن بل يحظر مع خطور حدى المطلوب
 بالمال فلا يخرج الى طلبه كالعلم بان الاثنين نصف الاربعة لقياس هو ان الاثنين عدد استمت
 الاربعة اليه والى ما تاربه وكل ما هو كذا هو نصف الاربعة والحدسات وهي ما حكمه النفس
 به متقناً لقرائن غير التي في المبادئ السابق ذكرها حصل الاستعداد انما يحصل القين النفس
 على المطلق ان يطلب السبب فيه بعد ان لا شك في وجوده وان شئ من هذه المبادئ محج على
 العدد المحصل له القين منها كالحصل لك كعلل بان نور القمر مستند من الشمس وانما جدره
 الناظر من اختلاف شكلاته بحسب اضلاان اوضاعه وليس من شرط ما يحى قبوله ان يكون
 قضيه ضرورياً بل قد يكون ضرورياً وليس من الحيات كالامكان والاطلاق اذ المراد بوجوب
 قبول كل قضيه هو صدقها في مكانها او مطلقه في احوالها والبرهان منه برهان لم وهو

الذي يعطى له الوجود والصدق معا قولنا هذه الخشبة مستهية النار وكل كذا محترق
فهذه الخشبة محترقة بالاشتراط فيه مع كونه عليه الصدق هو علم الحكم بالأكبر على
الاصغر وان لم يكن علمه للأكبر في نفسه بل ربما كان معلولا لاحد الطرفين لحركة النار
التي هي معلولة لها وهي علمه وصولها الى الخشبة ومنه برهان ان وهو الذي يعطى
علمه الصدق فقط كقولنا هذه الخشبة مستهية النار وكل كذا محترق وذلك في محرقه وربما
كان الاشتراط في هذا معلولا للحكم وصنيد يسمى دليلا لثبوت هذه الخشبة محترقة وكل محترق
فقد مستهية النار واما الجدل فصاعده عليه فقد رتبها على اقامه الحجج من
المدققات المستله على التي مطلوب براد على محافظة اتي وضع يتفق على وجه لا يتوجه
اليها مناقضة بحسب الامكان وانقض الوضوح باقامة الحجج يسمى تايلا ودغاية سعيه
ان لم يزم وحافظه يسمى مجيبا ودغاية سعيه ان لا يلزم ومبادئ الجدول في المسلمات العامة
او الخاصة والتي بحسب شخص قصد التاييل في ما مستله من المحب وعند المحب
في المشهورات منها الواجب قبولها لان حيث هي واجب قبولها بل من حيث علوم الاعراض
بها ومنها الاراء المجردة وهي التي لو على الانسان وعقله الجرد ووجه وجهه ولم يورد
سقول فصاها والاعتراف بها ولم يحمل الاستقراء طنه القوي الى حكم ولم يستدع اليها
في ما في طسه الانسان طاعه لعقله او وجهه او حسه مثل حكما ان احد مال الغير صحيح
والكذب قبيح وكشف العورة قبيح وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة وقد يكون
عالمها راها الجمهور كقولنا العدل جميل وخاصة بماها اهل مله او صناعة دون غيرهم
وربما كان المسائل مشهورين بحسب رايين او فرسين ولا يلزم الجدول ان يستعمل
الحجج التي لم يجمع حقيقته بل قد يستعمل ما يبيع بحسب الشهرة او تسليم الخصم وان كان
عقبا في نفس الامر وفوايد الحجج الجدلية التام المبطلين والذنب عن الاوضاع
وتقابل فاستد فاستد للاستد مع كل مهارش طاسلوبا الحق واقناع اهل

والتي هي
التي هي
التي هي

التحصيل من العوام والمتعطلين القاصرين عن البرهانيات او غير الواصلين الى حوضه
بعد وربما لاح من الجدله على طرفي النقص من الخصمين برهان احدهما وحصل منه
ايضا راضه الحاضر وغير ذلك واما الخطابه فانها صناعة علميه يمكن منها اقناع
الجمهور فيما راد صدقهم به بقدر الامكان ومبادئها علمه المقولات من غير صدق
او بطن صدقا والمشهورات في بادي الرأي وهي التي يدعي لها النفس في اول الخطابه
عليها فان رجعت الى ذاتها عاد ذلك الادعاء طبا او كدسا مثل انظر اذن طالما او
مطلوما فانه عند التأمل يظهر ان العالم ينبغي ان لا ينصف وان كان اخا والمخفوات وهي
التي يميل اليها النفس مع شعورها بما كان متباها في وان كان الحجج مستعملها اخرها فانه
انما يتبع مهام مع حسه غالب الظن وهي كالتقال فلان يتكلم مع الاعضاء اجراما وانهم متم
وربما يكون متباها مطنوبا باعتدال اخر كما قال ذلك بينه في نفس الهمه عنه والحجج
المستعمله فيها هي ما بطن متباها كان محضا في نفس الامر ولم يكن وسنفع بها في تقرير المصالح
اجرسه المدنيه وفي اصولها الكليه كالتقاييد الاطبيه والقوانين العلميه وقد يكون
بعضها منها للنفس على تحصيل العلم القيني او معدا لها ليقول ذلك من مبداه هذه
الناديه وربما كانت بحسب بعض الأشخاص دون غيرهم واما الشر فهو صناعة بقدرتها
على اقناع محلات بصير مبادئ انفعالات متباينه مطلوبه فيا ديها في الحلالات وهي التي
يؤثر في النفس استساها او تباها او تسهيل امر او تهويله او عظيمه او خفيفه كما قال للفعل
انه مره مسمه سفر من اكله هذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبه وربما ناد ما شرها على
ما يبر الصدق وان لم يكن معه صدق والحصل محاكاة ما والمحاكاة قد تنداد ومحما
كالصوير مثلا وان كان لش قبيح ولهذا كانت النفوس العاميه مطيعه له اكثر من طاعتها
للاضلاع ولا يشترط في انفس الحجج الشرعيه ان يكون صحيحه في نفس الامر بل بحسب الاصابع
والحاصل فقط واستترك الشرعات والخطابات في افاده التريب والترتيب في الامور

الدرية والدنيوية وهذه الصانع الملأ اعني الجدلية والمطايبة والشعرية قد ذكروا
في كل واحد منها كلاما طويلا يصل كما مفردا ولا يلق بمرض هذا الكتاب اكثر من الذي
ذكرته فيها واما المفالطة فهي ان يوتى بما يشبه برهانا او جدلا وليس هو ولا بد منها
من ربح مضميه مشابهه اما في مادة او صورة وموادها في المشبهات غيرها والوهيات
والاشتباه في المشبهات تنتم الى ما يتوسط اللفظ والماوسط المعنى والذى يتوسط
اللفظ قد يكون باعتبار انزاده اما في جوهر كالذي مدلولاته مختلفه واما في احواله الدايمة
وهو بالاندخل عليه بعد تحصيله كاختلاف التصاريف او في احواله العرضية كاختلاف الخراب
والبناء والاحجام والشكل وقد يكون باعتبار مركبيه اما في نفس التركيب وهو الاستراك
التركيبى كما يقال كلما تصور العاقل هو كما تصور ما من رجع هو الى العاقل وتارة رجع
الى المعقول وكقولك مثل هذا الثوب فانه مسترل بين الخبر والامسا واما في وجود
التركيب وعدمه كما قد صدق القول مفردا مستور مولفا كما قال زيد شاعر حديثي
حوربه في الشعر او صدق مولفا مستور مفردا كما قال المصنف زوج وورد فيقول انه نزع
مفردا والذى يتوسط المعنى فاما في احدى النقيضه او فيها معا وما في احدى الاما بان
لا يورد او يورد فان لم يورد بل او رد ما يشبهه من القوانم والعوارض كن راي انسانا
ابيض كلب فظن كل كاتب كذا فاحد الاصطلاح الكتاب سى احدهما بالعرض مكان ما
بالذات وان اردت لكل احدهما ما ليس منه او حذف عنه ما هو منه مثل القيود و
الشروط وغيرها كما يخذ غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود في نفسه سى سوا اعتبار
العمل وما في حيز النقيضه معانيها العكس كن راي المجر اجز ما يظن ان كل اجز
ما يع هو المجر والوهيات تصابا كاذبه حكم بها الروم الانساني في المعقولات البعده حكم
في المحسوسات وتنفي بها تنصا سددا لوه يتسبب انه لا يعقل يتبالحا اذ هو تابع الحس
فما لا يوافق المحسوس لا يتقبل ولهذا ينكر تنسده ويتساعد العقل في معدمات ما تحق لتعق

حكمة فاذا وصل الى النتيجة رجع عما سلمه ويكاد يشاكل القضايا الاوليه وليست به
بها وذلك كالحكم بان كل موجود فله وضع وانه لا بد من خلا يفتى اليه الملكا واما
المغالطين اما في القول المطلوب به اساج الشى واما في شيئا خارجة عنه والخارج
مثل تحجيل الخضم وتزديل قوله والاستهزاء به والشفيع عليه وقطع كلامه والاعراب
عليه في اللغة وسوق كلامه الى الكذب بما ويل ما واستعمال ما لا يدخل في مطلوبه وما جرى
هذا الجرى وما في نفس المثل الذى يطلب به الاناج فما يتعلق بالنقيض مفردة واجزاها
قد مضى وما يتعلق بالتركيب فاما في تركيب يدعى قياسيه او في تركيب لا يدعى فيه ذلك
والثاني هو كجمع السابل في سلمه مثل الانسان وحده فحكاك فانه قضيتان على صيغة نصيه
ولحد والقضيتان هما الانسان فحكاك ولا شى غير الانسان فحكاك والتركيب الذى يدعى
قياسيه فاما بالنسبة الى النجيه او بالنسبة اليها والذى ليس بالنسبة اليها فاما في
صورته بان يكون على حيه غير منته او في مادته بان يكون مجزأ عن الاناج بانقال بعض شرطه
بحيث لو صار كالحجب لصاد كاذبا او صار بحيث يصدق صاير غير قياس والذى بالنسبة الى
النجيه فاما بان يكون النجيه نفسها ما حوز فيه على انها احصت ما به وهذا هو المصادرة
على المطلوب واما بان لا يكون كذلك لكنه غير مناسب للنجيه ونسب اخذ ما ليس بعلة
وامثال هذه لا يتزوج الاسباب اشتباه لفظي او معنوي ولولا القصور وهو عدم
التميز بين ما هو الشى وما هو غير لما تم للمغالط صناعة وقايدة هذه الصناعة انما
تعصم صاحبها من ان يغلط في نفسه او يغلط غيره وانه يقدر على ان يغالط المغالطين
وانه يستعملها استحسانا او عند الغرض ما ومن تصفح الحجة واجزاها فوجدها على ما ينبغي
مادة وصوره ولفظا ومعنى مركبه ومفردة امر سى ان يقع له غلط ويعين على هذا التصدي
كثرة الاغلاط على المغالطات وحلها ونسبها في الابواب المستقبلة ما يستعان به على
حل كثير منها واذكر في هذا الموضع مكانا لطيفا يتسع بهاني التدبير ورايحه الخاطر

وكان من الواجب ان يكون الوجود بالعدم مستلزما لارتفاع الواقع
فان الوجود بالعدم مستلزما لارتفاع الواقع
فان الوجود بالعدم مستلزما لارتفاع الواقع

ويكون كالأنفوخ لما سواه فاما مقصده التعليل في خمسة الاول منها يدعي ان للامر وجود
لان وجود الخلا لولم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واقعا لكن المقدم حقا والى مثله بيان
الشرطية انه لو لم يكن واقعا لكان الواقع يتبينه فيكون وجوده مستلزما لارتفاع الواقع
فان وجوده مستلزما لارتفاع الواقع يتبينه واما حقيقه المقدم فانه لو كان مستلزما
لارتفاع الواقع لكان متغيا فلو ثبت لم يستلزم ارتفاع الواقع فاذا لم يستلزم ارتفاع
الواقع على تقدير ثبوته لا يمكن مستلزما لارتفاع الواقع فلهذا انه ان لم يقدم المقصده
معناه انه على تقدير ثبوته لا يمكن مستلزما لارتفاع الواقع فلهذا انه ان لم يقدم المقصده
الواقع فهو حقا لان وجوده اذ ذاك هو الواقع ولا يلزم منه ان وجوده لولا الواقع في نفسه
وقوله في بيان اللزوم ان وجوده مستلزما لارتفاع نفسه الواقع لو لم يكن هو واقعا فلا
مناقاة بينه وبين صدق مقدم المقصده الذي هو مقصده ايضا لان المقدم في مقدم ذلك
المقدم هو ان وجوده حاصل في نفس الامر لانه حاصل في نفس الامر مع كونه ليس حاصل
في نفس الامر حقيقته وان عني به ان فرض وجوده كيف كان لا يستلزم ارتفاع الواقع
سلما اللزوم ومنعنا صدق المقدم وقوله في بيانه اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع الواقع
على تقدير عدم ثبوته لا يمكن مستلزما له فنوع اذ جاز استلزامه له على تقدير عدم ثبوته
في صور هذا وامثاله دقه فبحر ما مله لصفح وان عني معنى ان يثبت لتكم عليه
حسبه والثانيه قولنا بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية لانه لو لم صدق
لصدق لاشي من الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية وينعكس لاشي من الممتد في الجهات
الى غير النهاية جسم وهو كاذب لصدق قولنا كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم
وحله ان موضوع الجرمه التي هي الممتد ان لم يقيد بالوجود الخارجي فهو صادق لان بعض
الاجسام في الفهم كذلك وان قيد به وجب ان يرضى الصدق في نفسه السالب وفي
عسده فلا شافي صدق الجرمه الكليه التي يحولها غير ممتد بانه في الخارج ولو قيد به لما

صدق لعدم موضوعها فيه والثالث انه ان ثبت الامكان لا يلزم منه ان
الثبوت فلا يلزم من صدق بعض جرب بالامكان العام امكان صدق بعض جرب بالفعل
لان الاول حكم ثبوت الامكان والثاني حكم بامكان الثبوت ويستند المنع من اللزوم
ان الحادث ثبت ان كان وجوده في الاول ولا يمكن ثبوت وجوده في الاول في هذه
الماده قد ثبت بالامكان فلم يمكن الثبوت وهذا حكم به وادعى صدقه الامسام
فبحر الدن الدوران رحمه الله تعالى وحيث اردته على قلب في حله ما هذا
خلاصته ان الامكان لا يمكن تعمله الاضافا الى شي يكون امكانا له فالامكان ثابت
في القضية المعجبه ليس الامكان ثبوت المحول للموضوع فاذا حكمنا بثبوت امكان
وجود الحادث في الاول متعلقا بوجود الحادث كانا كاذبين فان جملته متعلقا
بالامكان كانا صادقين وانما يصدق الاول ولا يصدق الثاني اذ حصل في الاول
متعلقات بالامكان وثان بوجود الحادث واذا عني به ذلك لم يكن مطابقا لما
ادعياه ولا يقال اذ ثبت في الاول امكان وجود الحادث ولم يمكن ثبوت وجود الحادث
في الاول ففي الحاله المعبر عنها بالاول قد ثبت الامكان ولم يمكن الثبوت فبحر
صدق الاول بدون الثاني في ذلك الحال فظهر صحة المستند لاني اقول الممتد انه
اذا صدق ثبوت الامكان لشي امكان ثبوت ذلك الشيء في الجملة ورمنا عليه
وهذا اعني من انه اذا صدق ثبوت الامكان لشي في شي اخر كان ذلك الاخر هو الاول
او غير صدق امكان ثبوت ذلك الشيء في ذلك الاخر ولا يلزم من دعوانا صدق الحكم
ان يكون الاخص منه صادقا فظهر الفرق ولم يلزم من صدق بعض جرب بالامكان العام
صدق انه يمكن بالامكان العام ان يصدق بعض جرب بالفعل لصدق انه ليس يمكن بالامكان
العام ذلك ويلزمه انه يستلزم صدق بعض جرب بالفعل فيصدق بالضرورة لاشي من
جرب مع صدق بعض جرب بالامكان العام الذي هو نفسه هذا خلف فقال في دفع هذا

ما عناه ان اللازم من صدق قولنا يستمع ان يصدق بعض حجب بالفضل ليس هو بالضرورة
 لاشي من حجب بل هو وجوب صدق لاشي من حجب دايمًا فاجبت عنه ان الدوام لا ينفك
 عن الوجوب البته لان كل ما لا يجب وجوده عن علمه لم يوجد ولم يستمر وجوده وما لم
 يجب عدمه لم يعدم ولم يستمر عدمه والعقل لما امكنه ان يحكم بالدوام مع قطع النظر
 عن الوجوب لاجرم كانت الدائمة في المفهوم اعم من الضرورية لكن متى لاحظ العقل في
 الدوام وجوبه فقد لاحظ له من حيث هو ضرورة في فصارت جهة الدوام هي جهة
 الضرورية فنقولنا لاشي من حجب دايمًا الملاحظ وجوب صدقه هو عينه بالضرورة
 لاشي من حجب او هو مستأوله والرابعة نفرض شخصًا دخل بيتًا ثم قال كل كلامي
 في هذا البيت كاذب ثم خرج منه فحوله هذا ان كان صادقًا يلزم كونه كاذبًا لانه قد
 من افراد كلامه فيصدق ويكتب معا وان كان كاذبًا فيصدق كلامه في هذا البيت صادق
 فان كان صادقًا هذا الكلام فقد صدق وكذب معا وان كان صادقًا غير وهو
 كاذب في نفسه فيلزم صدقه وكذبه معا وحله انه خبر عن نفسه بالخبر والمخبر
 عنه واحد فلا يكون صادقًا لان مفهوم الصدق مطابقة الخبر بالخبر والمطابقة لا يصح
 الا مع اثنينية ما وهي منقودة هنا فلو ان كاذب لعدم المطابقة المذكورة
 ولا يلزم من كذبه بهذا المعنى كونه صادقًا وانما كان يلزم ذلك ان لو كانت الاثنية
 ثابتة مع عدم هذه المطابقة ومن تحقق الفرق بين السلب البسيط والعقد
 حقق الفرق بين الكذب هنا وايضا فان صدق هذا الخبر هو اجتماع صدقه وكذبه
 فكذبه هو عدم هذا الاجتماع بخلاف ان يكون علمه كونه كاذبًا فقط لانه صادقًا
 فقط ثم صرح هذا الخبر ان اخذ خارجًا فهو كاذب لعدم موضوعه ولا يلزم صدقه
 والافني العقل افراد كثير من كلامه غير هذا فلا يصح من كذب كلام واحد منها صدق
 والخاصة هي ان يقول المتكلم الكلي لا يصدق البته وحتى لو كان تأله

عن مقدمتها لانه اذا قلنا ان كان آت محذور مقول ليس كذلك لانه لما كان آت فليس
 حذر آت وكلما كان آت وليس حذر فليس حذر يخرج من الشكل الثالث قد يكون اذ كان
 آت فليس حذر فلا صدق كلما كان آت حذر ولذلك اذا قلنا ليس البته اذ كان آت
 حذر فاما مقول كلما كان آت حذر آت وكلما كان آت حذر حذر فقد يكون اذ كان
 آت حذر وحله ان آت في المتصلة ان كان لازما في الوجهة او غير لازم في السالبة
 على كل بعد من السالدين مطلقا من غير قيد هذه القادر بما يمكن اجتماع مع المقدم
 فتم انها لا صدق وان كان لزومه او عدم لزومه على القادر الممكنة الاجتماع مع
 المقدم حاد حدها مع صدق الحريم التي ليست كذلك لما عرفت في باب المصالحات
 الامتزانية اذا كان المقدم في مقدمات القياس مشترعا وقدم في الفصول السالفة
 كبير يستعان بها على كل المغالطات والاعتماد في ذلك عدم معرفة القواسم والد
 باستعمالها على النظر السليمة وبما عرفت المطلق كثير جدا لكن لم ار في الرادة
 على هذا القدر فابعد عقدها عتب عرض هذا الكتاب بل كسر ما ذكرته فيه من
 المناقضات المطبقة انما هو راضه الخاطي حسب الحاجة اليه في اعسار البراهين
 المستعملة فيه وتصحيحها ولهذا اصبرت على هذا القدر منها وما اوجرت الكلام
 في سانه ولم اوجه الاشكاليه فاما ذلك متى اكمل على فهم الخاطي اولاه مستور
 في كتب اخرى شهود

الباب الثاني

في الامور العامة للمفهوماتها كلها الفصل الاول في الوجود
 والعدم واحكامهما واقسامهما الوجود لا يمكن تحديده لانه اول الصور ولا
 شي امر من منه حتى يعرف به ومن رام سانه فقد اخطا بان العاقل اذا قال لا
 حصة الموجود ان يكون ماعلا او منفعا لحد احد الشئ في تعريفه فانه قال
 على

والمفعول يوجد في معرفتهما الموجود مع زياده افاده واستفاده وكذا من عرفه بأنه الذي
 سسم الى حادث وقد تم فانما لا يعرفان الا بالوجود ما حود امع شئ عدم اولاستفه
 ومتى عرف فلا بد ان يوجد في معرفته ولذا في معرفت الشبيه العاقل رادها مثل
 الذي وما كما قال هو الذي هو كذا او هو ما سسم الى كذا والشبيه اعلم من الوجود
 باعتبار ان المعقول الذي شئ او يمكن لكنه معدوم هو شئ في العقل لان له صور عليه
 وليس له وجود وهذا الاعتبار انما يصح اذا خص الوجود بما في الايمان وانما اذا اريد
 اعلم منه ومن الذي فكما انه شئ باعتبار عقولته هو موجود في الذهن بهذا الاعتبار
 وكما انه ليس موجود في الاعيان ليس في الايمان والشبيه باعتبار آراءهم من الوجود
 من وجه واحد من وجه اما وجه عمومها فلاها يقال عليه وعلى الماهية المفروضة
 له واما وجه خصوصها فلان الوجود يقال على الماهية المخصصة وعلى اعتبار الشبه
 اللاصقة بها لان لها وجود ولو في الذهن واعتبار ثالثهما اعني الشبيه والوجود
 لفظان مترادفان سسم معاهما الى عني وذهني واذا اطلق الوجود في الغالب راد
 به العيني والوجود في الايمان هو نفس الكون في الايمان لا ما به يكون الشئ في الايمان
 ولو كان الشئ يكون في الايمان يكون في الايمان يستلزم الى غير النهاية فما كان به كون
 الشئ في الايمان فادرا الوجود الذي هو الكون في الايمان هو الموجود به الايسر من
 هذا المفهوم انه كون في الايمان شئ بل قد يكون شئ ما وقد لا يكون من حيث المفهوم
 الا ان يمنع من ذلك دليل منفصل والوجود لا يجل على ما تحته حمل المواظفة بل حمل التشكيك
 فان وجود العلة اقوى من وجود الملول واقدم وكذا وجود الجوهر بالسببه الى وجود
 العرض وجود العرض القار اقوى من وجود العرض الغير القار والاصافي اصعب
 من غير الاضافي ولولم يكن مفهوم الموجود مفهومها واحدا لما امكان محرم بصدقه على كل
 موجود من اجودات والان محرم منه من كذب العدم على الشئ صدق الوجود عليه لاحتمال

كيفية ما دكون الوجود تصور بديهي وكونه مفهومها واحدا ومتقولا بالشكل ليس
 مما يحتاج فيه الى اقامه برهان والذي ذكر في بيانها هو تنبيه لبرهان وهو ينه عمو
 الاردم لعموميه المجلس ولا المقوم الداعي كيف كان واذا كان عامضا ان يكون وجوده
 في النفس فان الوجود يوجد في النفس برهوا اذا هو كسار المعاني المقصود في الذ
 والذي في الايمان منه هو موجود ما وليس تعين كل وجود بموضعه فقط كقبح الخمر
 مثلا بمرنوعها وانما يخص كل وجود بما جرى مجرى الفصل ثم يتنزل المرنوع فالوجود
 معان بجموله الاستاى عبر عنها بوجود كذا وجود كذا ولزم الجميع في الذهن الوجود
 العام ولولم يعرف انواع الاعراض باسمها ورستوها لكان قول مثلا لكم هو عرض
 كذا ولولم يكن الوجود من المحولات العقلية الصفة لكان اما مجرد الماهيات التي مال
 عليها او غيرها فان كان بيان عن مجردها ما كان معنى واحد شئ على العرض والجوهر على
 السواد والناض وكان قولنا الجوهر موجود جاريا على قولنا الجوهر جوهر والموجود
 موجود وان اخذ معنى اعم من كل واحد من الماهيات فاما ان يكون قائما بنفسه او حاصل
 في تلك الماهيات فان قام بنفسه فلا يوصف به الجوهر مثلا اذ نسبتة اليه والى غيره
 سواء وان كان في الجوهر فهو حاصل له والحصول هو الوجود فالوجود اذا كان حاصل
 فهو موجود فان اخذ كونه موجودا انه عيان عن نفس الوجود لم يكن محولا بمعنى واحد
 معناه في الاشياء انه شئ له الوجود في نفس الوجود انه هو الوجود وانما فان الوجود
 ان كان في الاعيان وليس جوهر فهو مرض فلا يحصل قبل محله قبله بالذات وذلك
 ظاهر ولا يبعد بالذات فيلزم ان لا يحصل محله بالوجود ولا يبعد بعديه بالذات ايضا
 والا لكان محله موجود اقبل ان كان موجودا هذا خلف ثم يلزم من كونه في الاعيان مع عدم
 قيامه بذاته ان يكون العرض اعم منه من وجه فلاكون اعم الاشياء مطلقا واصفا فاما
 اذا كانت معدومة فوجودها ليس بموجود فاذا اعتدنا الوجود وحكمنا انه ليس

موجود مفهوم الوجود غير مفهوم وجود الوجود فاذا وجدت الماهية بعد عدمها فقد
وجد وجودها فالوجود وجود وعدم الكلام الى غير الهاء على تقدير كون كل وجود
هو في الايمان فليس للماهية العينية وجود منضم اليها بحث كون الماهية وجودها
شئين في الخارج هذه الماهية العينية تستلزم التفاعل لانه منضم اليها امر في الفاعل
هو الوجود فالوجود والشئ من اهما من المعقولات الثواني المستتدة الى المعقولات الاولى
فليس في الموجودات موجود هو وجود او شئ بل الموجود اما استان او فلك او غيرها ثم
لزم معقولية ذلك ان يكون موجودا او شيئا وقد قال الوجود على النسب الى الاشياء كما
قال الشئ موجود في البيت وفي السون وفي الدهن وفي العيس وفي الزمان وفي المكان فلفظه
الوجود مع لفظه في الكل بمعنى واحد يطلق يازا الدايخ فيقال نبيد يوجد كائنا وقد
قال علي الحقيقة والذات كما يقال ذات الشئ حقيقة وجوده وعينه ونفسه
فوجد اعتبارات عقلية وضاف الى الماهيات الخارجة والموجود منقسم الى ماهو
موجود لذاته وبناته وذلك هو الموجود الذي لا يتوهم بغيره ولا يتبيل له وهو الوجود
لذاته والي ماهو موجود لذاته لا بذاته وهو الذي يقوم بذاته وله سبب وجوده وهذا
هو الجوهر والي ماهو موجود لا لذاته ولا بذاته وهو العرض فانه من حيث ان يوجد شيئا
ليس موجودا بذاته بل يستلزم من حيث ان وجوده لما هو فيه ليس وجوده لذاته بل
لغير الموجود بذاته لا لذاته وان كانت السمة العقلية محتملة له فهو غير ممكن لاحصائه
الى ما حل فيه وقد قسم الموجود ايضا الى ماهو الذات والي ماهو العرض لما الموجود
بالذات فكل ماله حصول في الايمان مستقل جوهر كان او عرضا فان وجود العرض ليس
هو بعينه وجود محله ان قد يوجد المحل بدون عرض بعينه ثم يوجد ذلك العرض في نفسه
لم يكن اسود ثم صار اسود واما الموجود بالعرض كالعدييات كالسكون والوجود والاسرار

التي لا تحقق في الايمان وقال انها موجودة في الايمان بالعرض وقال للشئ انه موجود
في الكاين وموجود في اللفظ وهما محاذان من حيث ان الكاين في الغالب يدل على اللفظ
واللفظ يدل على الوجود الذهني الدال على الوجود العيني ومما يدل على الوجود الذهني
بعد ما سبق من حال الشئ والوجود اننا تصور اشياء اما بمشع الوجود كاحتجاج
الصدق او غير موجودة في الايمان كالقمر المختلف دائما والاشنان الكاين دائما
وكجبل من باقوت وحرمن منق ويميز من هذه المنصورات وكل متميز ثلث واذ لقس
في الخارج هو في الدهن فان ادعى في الوجود من الممكنات في العقل ان له وجودا
عاسا فاما المتعديات لا يتبيل الي دعوى ذلك فيها واحتجاج الصدق في الدهن ليس
ممتعا اما المتعدي احتجاجها في الخارج فليس من الحرارة والدهن والبرودة الدهن صاد
بل الضاد من الحرارة والبرودة الخارجين وكذا امثالها وحصول السكون والبرودة مثلا
لا يلزم منه ان يكون الدهن مسحا سبردا فانه غير قابل لذلك ولا ماله بل المسح ما
اصف بالسكون في الخارج ويتبين لك في الكلام في الادراك ما المراد حصول الشئ
في الدهن وللاعدام بعدد ويميز في الدهن فان عدم العلة موجب لعدم المعلول وعدم
المعلول لا موجب لعدم العلة وكذا الشرط والمشرط والمعدوم المطلق وهو الذي لا
صور له لا في الدهن ولا في الخارج لا يمكن ان يحرم عنه والعدم المطلق له صور في العقل
وحكوم عليه مانه مقابل للوجود الذهني والخارجي جميعا ولا يلزم من ذلك صدق المتعديين
على ش واحد اد لا ضاد بين عدم المطلق والموجود في الدهن فانه لا صدق الشئ اما عدم
مطلق او موجود في الدهن بل صدق الشئ اما عدم مطلق او لا عدم مطلق ويصدق الشئ اما موجود
في الدهن ولا موجود في الدهن فمفهوم عدم المطلق يمثل في الدهن ويصير صورة محتملة هو
لكل الصور وجود ذهني شخص وربع الاسات الخارجيات اما في ذهن مستور لا
اشان خارجي وكونه في الدهن متصورا ومتميزا عن غيره ومعينا في نفسه وما سمي

الدهن لا ياتي في كون ما هو منشوب اليه ليس ثانيا في الخارج فلا يحكم على ما ليس ثانيا في
الخارج انه غير متصور مطلقا بل يحكم عليه بانه متصور من حيث انه ليس ثابت في الخارج غير
متصور لامر حيث هذا الوصف ورفع السوف الشامل الخارج والذهني صور ما ليس ثابت
ولا متصور اصلا فصيح الحكم عليه من حيث هو ذلك المتصور ولا يخرج من حيث هو ليس ثابت
ولا يكون ماحصا لاصلاق المصور عن اذا اطلقنا الموجود اما ثابت في الدهن او غير ثابت
فيه باللاموجود فسيم الموجود من حيث انه معدوم وسم من الثابت في الدهن والامتيان
لا يستدعي ان يكون للمازس هو ما في قلن الهوية واللا هوية مما زان وليس للمازس هوية
ولو فرضنا لها هوية كانت لذلك الاقتدار داخله في قسم الهوية باعتبار ما ذكرنا امثالا
هوية قسمه الهوية والمستلزم عنه الوجود هو الموصوف فقط لا باعتبار كونه موصوفا
هذه الصفة او غيرها وان كان بحث لزمه ذلك وشترط مطابقة الدهن الخارج في
الحكم على الامور الخارجية باشتيا حارجه ولا شترط ذلك في المعقولات في الاحكام
الذهنية على الامور الذهنية والمعدوم لا يعاد بينه اى مع جميع عوارضه المتحصلة
فان من المعاد والمستأنف وجوده مرعا بالسواد الحاصل في محل بعد سواد ظل عنه
قبل ذلك والسواد المعاد سلا اشتراك في السواد اية وفي محل عدم منهما ولا بد من
فائق وليس هو المحل ولا السواد اية ولا امرامعار الكون المعاد كان مشا الى به بانه
كان له وجودا مستأنفا لاشار اليه بهذا وليس هذه الاشارة ان سوادا ما متصفا
في نفسه كان موجودا فان المستأنف كذلك ولا ان سوادا اشتباهه او مطابقة السواد
الذهني كان موجودا فان المستأنف هذه حاله بل لان المفروض كونه معادا كانت له هوية
مورد عليها الوجود والالا انراق من الصور من طوعا زاعاده المعدوم لكان كل مستأنف
معاد او كان الشيء في حال عدمه هو هو موجوده والثاني عتبه باطل فالمقدم مثله
واضا فان من العاروق من عرضين مما عتق هو الزمان او المحل فاذا اعد المحل بالعاروق

هو الزمان والزمان لا تصور اعادته فالمستأنف ذلك الزمان لا معاد بل الذي فرض
كونه عابدا هو غيره وانما حكمنا باستناع عود الزمان لانه لو اعيد لكان له في حاله
العود موت وميله موت فان كان معنى لونه كان ثابتا هو ما عتبه وذاته وما عتبه
وذاته الان بانه فكونه حل الان ثانيا هو كونه الان ثانيا فما اعدم واعيد وهو حلال
العرض وان كان معنى ذلك غير هذا وهو كونه ثانيا فمما حل فالحلقة نفسها ما عادت فلم
مكر الزمان هو المعاد بل غيره وقد حصل من هذا انه لو اعيد الزمان لما كان زمانا
هذا حلف وقولك للشيء انه لم يرد بعد عدمه وجوده ان كان اشار الى ما في الدهن
فهو مستحيل الوقوع في الاعيان بعينه او الى ما عاتل ما في الدهن بوجه ما لا يلزم
ان يكون هو الماهوم الذي فيه الكلام بل مماثلة اشيا كبره او الى نفس ذلك وهو
حاله العدم لتسهيل الاشارة اليه فمفس القول منسج الصفة والاشارة بالحلقة
ثم الشيء بعد عدمه من محض واعاده يكون بوجود عينه الذي هو المستد احسنه في
الحقيقة وحلل الشيء من الشيء الواحد غير معقول ومما عتق به هذا المطلوب ايضا
انه لو اعيد ما زال عنه الوجود فالوجود الثاني اما ان يكون نفس الوجود الاول او غيره
فان كان نفسه فلا يكون وجودا ثانيا فلا يكون المعاد معادا وان كان غيره فان لم يحصل
لمادته اذ كل حادث كما ستعلم فقدمه مادة استعداد وجوده الثاني فان احصاه
به دون الاول حصصا لا حصص وان جعل لمادته ذلك فقد عرض للمعاد عارض لم يكن
حاصلا للاول فلا يكون معادا بجميع عوارضه وحس ملاعني باعادته بعينه الا ذلك
وليس استمرار الشيء وتناؤه هو وجودات متعاقبة للزم فيها مثل ذلك بل هو وجود
واحد في زمان واحد متصل او معد ان لم يكن وجوده زمانيا

الفصل الثاني في ماهية وصحها وما ينقسم اليه لكل شيء حسنة
هو بها هو وهي معارض لجميع ما عداها لازما كان ارضا زمانا واثال ذلك الاتساق

فانها من حيث هي انسانية لا تدخل في مفهومات الوجود والعدم والوجود والكثرة والعموم والخصوص الى غير ذلك من الاعتبارات فانه لو دخل الوجود الخارجي في مفهومها مثلا لما كانت الانسانية الموجودة في الدهن فقط انسانية ولو دخل العدم فيه لما كانت الانسانية الموجودة انسانية ولو دخل العموم فيه لما كان زيد انسانا وعلى هذا فاقتراس سواي ما يغايرها بل الانسانية من حيث هي انسانية ليست الا الانسانية فقط فاذا انضم اليها الوجود صارت موجودة او العدم في الاعتبار الدخلى صارت معدومة وهكذا حال الوحدة والكثرة والكلية والجزئية وغير ذلك فلا يصدق عليها احد هذه الاشياء الابا من زايدها واما كونها انسانية فبذاتها ولهذا لا يصح ان يقال التواد مثلا اسود بل سواد ولا الوجود موجود بمعنى انه ذو وجود بل على معنى انه وجود لان التواد ليست سوادته بامر زايده وكذا وجوده الوجود وفعال للماهية من حيث هي هي الماهية لا بشرط شي والماهية المجردة عن جميع اللواحق الماهية بشرط لا شيء فالانسانية بالاعتبار الاول موجودة في الاعميان لان هذا الانسان موجود والانسانية داهية معومة لهذا الانسانية فكيف موجودة ايضا واما الانسانية بالاعتبار الثاني فهو شرط لا شيء لوجودها في الاعميان ولان لا ذهان لان كل واحد من الوجود في الدهن والخارج لاحق من اللواحق وقد فرقت بوجه من جميعها لكل المجرى عن اللواحق الخارجية فقط هي موجودة في الدهن وشأن الانسانية المذكورة باللواحق الخارجية في مفهوم الانسانية وليست الانسانية الخارجية واحد بعضها موجودة في كثيرين والالكان الواحد المعين في الحالة الواحدة يصدق عليه الاشياء المتضادة كالبعض والاسود والعالم والجاهل بل انسانية زيد غير انسانية خالد وستمكن في مفهوم الانسانية والمستتر هو الكل الطبيعي والصورة الذهنية سال متساوي السببه الى حراتها الخارجية مغاير لكل واحد منها وهذا الاعتبار سميت كلية واما في الخارج فهي معروضة للشخص ابدأ لا يطابق كل واحد من حراتها فلا تعرض لها الكلية فالكل العقلي والمنطقي لا وجود

لها في الاعميان ولا يلزم من كون الانسانية لا معنى للوحدة انها معنى لللا وجود وهي الكثرة فان معنى اصحاب الوحدة هو لا اقتضا للوحدة لا ايضا لللا وجود ومعنى ان تعلم ان الطبيعة التي هي في الدهن لها ايضا ماهية ادهي من جملة الموجودات والمخصص بامر زايدها في الدهن وعدم الاشياء اليها وكونها لا تقبل الانقسام ولا وضع لها وليست كليتها اما مطابقتها لكثيرين فقط والالكانات الحركات كمال المطابقة بعضها بعضا ولا يلزم مع ذلك غير محصية فانها قد منحصرها بعد اشياء بل بانها ذات ماله لست متصلة في الوجود لكونها ماهية بعضها اصلية بل هي مثال ولا كل مثال بل مثال ادراكها في ما وقع او مستقع من حيث انها مثال ادراكها لا من خارجي او لما هو بعد الوجود من كل الوجود او من وجه واحد وجميع مطابقتها الكثير فسي كلية وذاتها انما حصلت للماله والمطابقة لشيء واما الخارجي فليست ذاتها مثلا لشيء اخر وليس من شرط مثال الشيء ان يكون مماثلا له من جميع وجوهه ومن الكل ما يستقيم على حركاته الواقعة في الامكان كما اذا تصورنا صور ثم اوجدنا في الخارج صور اعل مثالها ونسب ذلك ما قبل الكثرة ومنه ما ماخر عنها كالصور المتخفاه من الحركات الخارجية ونسب ما بعد الكثرة فملك اذا رأت زيد احصل منه في ذهنك معنى الصورة الانسانية المبراه عن اللواحق واذا ابصرت بعد ذلك خالد والصورة باقية في ذهنك لم مع منه صورة اخرى ومثاله فاعل رسم من طوابع جسمانية مما يلد يقبل رسمها من الاول ولا يختلف بحدود اشباهه عليه ولا سكرها الطبيعية الكلية في الاعميان الاممية مثلا لا يصح ان يكون سوادا ان لا تسبب جسمين كثيرا هما او تسبب حالين فانه ان كان لانه اسود يقضي ان يكون كثيرا كان كل واحد منها يقضي ما يحضيه طبيعة السواد واذا كان كل واحد من السوادين مثل الاخلا حاله في شيء لانه هو هو وايضا فان كان كونه سوادا ان يكون هذا السواد وكان من شرطه ان يكون اياه وجب ان لا يكون سواد غيره فادن كثرته وكثره لما تنكته به انحصاره

يكون شئ فكل ما لا يصح الكثرة على طبيعته الكلية لاها لو كبرت فكان لوجود تلك الكثرة
شئ ودخول ان لا يتب لها هذا خلف ثم اذا اشترى الى عدد من نوع تلك الطبيعة اشارة
حسية او ذهنية او عقلية فالمشترى شعرا بانه غير الاحر فقد عرف فيه شئ ما عرفه به
وعبر عن غيره وذلك زائد على الماهية المشتركة ثم المشترك كان في امر واحد هما من
حيث الامثلة معترقان وما به الانفراق غير ما به الاشتراك والمشتراك ان كان
جنسا فالانفراق بالفصل وان كان نوعا فبالعرضي الغير اللازم اذ لو كان لازما للماهية
لما اختلفت به اشخاصه وان كان عرضيا بنقص الماهية وفي المميزات الالمانية والافقية
كالمقدار اتمام وانقص اذ لا يريد احدهما على الآخر الانفصال المتعارف ولا يكون هذا
قسما راسا الا اذا لم يحصل ما يكون من جوهر ما خصه ما خلا في جملة النصول ويجب
ان يعلم ان المير غير المتخصص وليس منع الشك في الماهيات العينية بسبب المير
بل هو بانها العينية وامتيارها بمخصصاتها وتخص الشئ انما هو في نفسه وتمايزها
هو بالقياس الى المشاركات في معنى عام بحيث لو كان شئ عديم المشارك لما احتاج الى
تميز زائد مع انه متخص بوجود امتياز كل واحد من الشئين بخاصه ولا يلزم من ذلك
دوره اذ كل واحد يمتاز بذات الآخر لا بطبيعتان وهذا كما ان قوة الابن موقوفة على ذات
الاب وابوة الاب موقوفة على ذات الابن وما زعم الدور واذا قلت ان الشئ اوصيف
او ماهية فهو مومات هذه لان حيث انها انسان او فرس او غير ذلك هي اعتبارات
ذهنية ومن يوافق المعقولات والطبيعة العامة التي لا وجود لها في الاعيان لا يقال فيها
كما يقال للشيء لها وجود في الاعيان من اننا ان وصفت بخاصة ما احد الحركات فلا يوجد لغيره
وان امكن فلو تمها به لعله وهذا كالعديد المتخصص بانواعه لا يمكن ان يقال ان انقضى التخصص
ما بعدها كالاربعة لا يوجد للملاة وان لم تنقضي ذلك فلو تم للملاة بعله وذلك لان العدد
كما يستعمل من الامور التي لا يوجد في الاعيان من حيث هو عددية فلا يكون لحوثها واجبا او

ممكنا من حيث هي في الوجود العيني وكذا المكان الوجود اللازم للوجود والعرض وشاير
الاعتبارات الذهنية والماهية ان لم يكن يلقب من امور متخالفة بالحيثية قبل لها
البيسيطة والافني المركبة ولا بد من وجود السايطة والالم بوجود المركبات واحرا الم
لا بد ان يكون كل واحد منها محاط الى الآخر من حيثية التي اصاح اليه بها لانه دور
ولا ان يكون كل واحد منها غيبا عن الآخر والما حصل منهما ماهية مركبة كالحاصل
من الانسان والحجر الموضع الى حصة ماهية واحدة مركبة منهما بل لا بد وان يكون بينهما
مجازا الى الآخر من غير احتياج الاخر اليه كالحصة الاصلية لاجرا العرس وادوة الخور
او مع اصباحه اليه لان الجملة التي كان بها ذلك صالحة الى هذا كالمادة والصور للشمس
والمركب الماهية قد يكون اعتبارا للحيوان الانسان وقد يكون حسيما ولا عولما ان يكون
بعض احرايا اعم من الآخر وتسمى سدا لعله او لا يكون وتسمى سدا لعله والحجر من المتداخلة ان كان
تمام المشترك منها من نوع اخر فهو الجنس والآخر الفصل والمشتراك في شئ من الماهيات
اد اختلفا في شئ من اللوازم لم يكن بينهما من الجنس والفصل لان الذي احتض احدهما لا يستند
الى المشترك والالزم اشتراكهما فيه فهو مستند الى غير المشترك وهو فصل وقد الكلي
العقل الكلي العقل لا يجب لهية فان الانسان الكلي في العقل اذ احد مانه ان كان الذي
صاعقه كذا وهو انشود طوبى الى غير ذلك من القيتود الكلية ولولا ان مما لمقت فانه لا
حصل منها في العقل الانسان كل صنف بتلك الصفات الكلية ولا صير مانعا من
المشرك واحرا الماهية قد يكون متميز في الخارج كالنفس والبدن الذي هما احدا
الانسان وقد لا يكون ميزها الا في البصر فقط كالشواد المركب من جنس هو اللون
ووصل هو الذي باعتبار كون طابعا للبصر مثلا فانه لو ميز احدهما عن الآخر في الاعيان
فان كان كل واحد منهما محسوسا كان احتساها الشواد احتساها محسوسين وان كان
بدهما محسوسا فقط كان الجز هو الكل وان كان كل واحد منهما غير محسوس فعند

اجتماعهما ان لم يحصل منه محسوسه لم يكن السواد محسوساً وان حصلت كاشف خارج
عنهما لا محالة فلا يكون التركيب في نفس السواد لانا لا نعني بالسواد شيئاً الا ما فيه
فغير مقومين لها وايضا اللونه ان كان لها وجود مستقل هي منه اما في السواد
فوجود السواد لاها او في محله فالسواد عرضان لون وفصله لا واحد فجعله لونا
هو بعينه جعله سوادا واعتبر في هذا ايضا عمل البعد الذي هو دراع ملامس في
الخارج متجان احداهما مطلق بعد والآخر ثوبه دباغا ولو كان للبهديه وجود وحصر فيه
كونه ذراعا وجود آخر كان لمحق اي خصوصية اعطيت بها اذ ليس واحد منها بعينه شرطا
للبهديه والمختص بالحيوان غير محصل الوجود فمستحيل هو منهم محصل الفصل عقل
لان حاله على شيئا محله الحقائق ومبصر هو بعينه احد تلك الاسباب فذلك هو الحيوان
لا شرط ان يكون وحده بل مع خور ان معاربه غيره وان لا عارضة فكون معناه مقولا
على المجموع حال المعاربه ولا وجود له الا في العقل وبخلافه الحيوان شرط ان يكون وحده
فانه يريد عليه كلما معاربه ولا حال على المجموع منهما اذ هو حرمة مقدم عليه والخبر
لا عمل على الكل فلا يكون حشا والحيوان الذي هو الحس وجود الانسان بالसार
الخارج مقدم عليه لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شيء بعد وعبر وان كان وجوده
في العقل هو المقدم بالطبع وحمل الحس والفصل على النوع ولونهما من مقوماته الذهنيه
لا يدل على رايه في الخارج فان ما في الدهن لا يجب ان يكون مطاسما لما في العين الا اذا كان
حكما على الامور الخارجيه ماسيا خارجيه وليس كما عمل على الشيء على اجل مطاسم الصور
العينه فان الخريجه عمل على ريد وكذا الحقيقه من حيث هي حقيقه وليس بصور من لذاته
ولا عينه من صفاته بل هما صفاته اللذان لا يوجدان في غير الدهن وكذا حال الحس والفصل
ومعنى كونها جري الماهيه هو كونها جري صدها ولهذا اعلان على الحدود ولا اعلان
على الحدود الجوا الحسني لشي لا عمل على ذلك الشيء

الفصل الثالث في الوجود والكثرة والواحدية معنى الوجود هو عقل
العقل لعدم استقام الهويه وهذا المعنى يصور بديهى وفي مفهوم زايد ذهني
لا وجود له في الاعيان والاكثات شيئا واحدا من الاسباب فلهذا وجد ايضا اذ قال
وجد واحد ووجدات كثيره واذا اصبحت الماهيه ووجدتها سمان بها انسان
فكون للماهيه دون الوجود وجد وللوجد اخرى ويعود الكلام تحت صفات وجود
معانيره وهو كما استعمل حال واذا كانت الوجد كذا فالكثرة ايضا لا يكون الا عينه
نقط لاها لا يحصل الا منها وايضا فان الابعيه مثلا اذا كانت عرضا موجودا ما لا
فاما ان يكون في كل واحد من الاشخاص الابعيه تامه وليس كذا اذ في كل واحد شي من
الابعيه وليس الا الوجد اذ ليس في كل واحد الابعيه ولا شي منها لمجموع الابعيه
على العدد من لاهل له سوى العقل ولما هي ان العمل اذ اجتمع واحد في الشرق الى واحد
في الغرب لاحظ الاستساده وادار اى جماعه كبيره احد منهم لثمة واربعه وخمسة عشر
ما تقع الطرائيه وفيه بالاجتماع ولحد ايضا عشره عشرات وما به ميات ويجوز ذلك
ومتى قيل الواحد على كبرى كانه حده وحدته غير حده كبرته فاما ان يكون تلك الوجد
مقومه لتلك الكثرة او لا يكون فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها او ليس فاني لست
من عوارضها فاما محمولات لموضوع واحد يخص كالانسان هو الكاتب في كونه زيداً
او بوعى بالكاتب هو الفاضل في كونه انسانا واما موضوعات لمحول واحد كالرجل هو
النظر في كونه اسن وان كانت مقومه للكثرة فان ملك في جواب ما هو فان اختلف
في شي مما له آيات فبى الواحد الفصل والشركه في الفصل هي الشركه في النوع لكن
الاعتبار مختلف ومتى لم يقل الواحد على كبرى فان كان غير قابل للتسميه ولم يكن له
مفهوم ورا انه غير مستقيم هو الوجد وان كان له مفهوم غير فان كان له وضع فهو
النقطه والافئوا الواحد المطلق وان كان مالا للتسميه فان لم يستقم العمل هو الو

الاتصال وان استم فان لم يكن اجزاء متماز بالشخص فهو المركب الحسني والاصغر
 الواحد الاجتماع ووجدته اما طبيعيا كالبدن الواحد او صناعيا كالشرير الواحد
 او وضعيا كالديم الواحد ويسمى الاتحاد في الحسن بحاقته وفي النوع مشاكلة وفي
 العلم مساواة وفي الكيف مشابهة وفي الوضع مطابقة وفي الاضافة مساوية وفي
 اتحاد وضع الاجزاء موازاة وكل شئ من لها واحد من وجه فانه يقال لها هو ولا
 بمعنى اتحاد الاثنين فان ذلك محال لانها عند الاتحاد انهما هما اما ان الواحدان
 على احدهما الولى من ولا واحد منهما فليست فذلك الاتحاد لان المعدم لا يعد بالموجود
 ولا المعدم والواحد يقول على ما حقه بالشكك لان الواحد من كل وجه وهو
 الحسني الذي لا يتقسم بوجه من الوجوه لا الى الاخر الكيفية ولا الى الحسني ولا استقام
 الكل الى اجزائه هو اولى من الواحد الذي هو واحد من وجه كثير من اجزاء الواحد
 بالشخص اولى بالوجه من الواحد بالنوع الذي هو اولى بها من الواحد بالجنس الذي
 سائل الجو هو يسمى بالعريه وهي يستقيم الى مما له والى حالته والملائم هما المشاك
 في حقيقته واحد من حيث هما لذلك فالانسان والدرر مختلفان في حقيقتهما
 سيما لسان والطبيعة الحسنية اذا احدث اعدادها مع نظم الطرعا احتلت
 به من الفصول فهي نوعيه وكذا الفصول فاما لانها المشتركة كان في نوع واحد
 ولا يسترط في ذلك سائر كما في جميع الصفات والادبا شيئا واحدا لا شئ
 والمقابلان هما الامران المتصوران اللذان لا يصدقان على شئ واحد في حاله واحد من
 جهه واحد واجتهد بالاجير عن مثل التماثل من الاب والابن فانه اذا لم يشرط
 اتحاد الجملة طار ان يكون الواحد ابا باعتبار وابنا ماحر وكل امرئ كذلك ان كانا
 وجود من كان كاستغمايه احدهما مقوله بالقياس الى الآخر فهما المضافان كالاس والسن
 والافعال الضدان بالتواد والمساو والى كان احدهما وجودا والاخر عدما فاما ان

كان نظرا الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع يستعد لقبول ذلك الاحاب
 بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد وهو العدم والملكه كالنوع والبصر
 واما لانظر اليهما بذلك الشرط وهو الاحاب والتب كالفريسه والافريشه ولرب
 انسان يريد ليس بالانسان وهما لا يحتجان على الصدق ولا الكذب وسائر المقالات
 حازان كذبا اما المصافان فكذلك ابو جالد وان جالد اذا لم يكن كذلك واما الصدان فلاهما
 كذبان عند عدم الحمل وعند وجوده اذا لم يصف باحدهما واما الملكه والعدم
 فعند عدم موضوعهما والمقابل من حيث هو مقابل صدق عليه انه مضاف والمقابل
 اعم من المقابل من حيث هو مقابل لانه صدق عليه وعلى كل ما عرض له انه مقابل ولا
 يلزم ان يكونا تصانف اعم من التماثل ولا مانع ان يكون الخاص عارضا لما له طبيعه العام
 عند اعتبار شرط يصير به العام اخص ولا يحلوشى عن عرض الاضافه له اما
 بحسب تقابل ارضاء او تسببه الى محل او مماثله او غير ذلك ومن حاصبه تقابل
 الصايف اللزوم والانعكاس وسائر التلب والاحاب هو اقوى من سائر التما
 ولا يخرج عنه شئ الى يرى ان ما ليس بحرفه عقد انه ليس بحرفيه عقد انه شر
 وعقد انه ليس بحرفه عقد انه شر ولا عقد انه ليس بشره عقد انه شر
 مع كل واحد منهما فالمساوي له عقد انه خير والمنافاه محققه من الحسن بعقد
 انه خير لاسا صه الاعتقاد انه ليس بحرفه عقد انه شر الذي هو ضد وايضا
 والحرفه خير وهو امر ذاتي له وانه ليس بشر وهو عرضي له فاعتقاد انه ليس
 بحرفه رفع اعتقاد كونه خيرا وهو الذاتي واعتقاد انه سر رفع اعتقاد انه ليس
 بشر وهو العرضي وراجع الذاتي اقوى معانده من رافع العرض وايضا فان الشر لو
 لانه ليس بحرفه لما كان اعتقاده رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان بدل الشر شئ اخر
 مما ليس بحرفه لكان مع ذلك مشع اعتقاد انه خير وليس بحرفه وكل هذا يدل على ان

الساكن في الذات ليس الاثر السلب والاحباب والواحد لا تعامل الكثير والالكان السائل
 منهما على احد الوجوه الاربعه لكنه ليس بالعدم والملكه ولا السلب والاحباب تكون
 احدهما مقوما للآخر وليس الوجود والعدم والاحباب والسلب لذلك ولا المضاف
 لان الواحد مقدم على الكبير والمضافان لا يقدم احدهما على الآخر ولا المضاف لانها
 لا تواردان على موضوع واحد ومن الواحد ما هو تام وهو الذي لا امكان للزيادة فيه
 كخط الدايره ومنه ما هو ناقص وهو الذي يمكن ذلك فيه كخط المستقيم وقد يطلق
 الواحد التام على ما لا يحصل من نوعه ما سيج ان يكون شخصا اخر فيكون نوعه في نفسه والناقص
 ما لا يكون كذا فالدايره من قسم الناقص على هذا الاعتبار وقد يطلق الضدان على معنى اخر
 غير ما سبق وهو انهما موجودان في غاية التحالف بحيث قريب منهما ان معانينا
 على موضوع واحد او رفعنا عنه فاسئل التواد والجرع على هذا الاصطلاح لئلا يصدر
 اذ ليس بينهما غاية الاختلاف واما البياض والتواد لهما صندان بالمعنى والصد
 بالمعنى الاخر اخص من الضد بالمعنى الاول والصدان بالمعنى الاخر اما ان يكون احدهما
 بعينه لازما لموضوع مثل البياض للتلخ واما ان لا يكون لذلك ولا علوما ان يمنع
 ظهور الحمل عنهما مثل الصحة والمرض واما ان يكون ذلك وهو مقسم الى ما يكون موضوعا
 بالوسط سواء عبر عنه باسم محصل كالفاتر والاجر او سلب الطرفين لقولنا لا
 جائر ولا عادل والى ما لا يكون كذلك كالسفاف والى الملكة والعدم ايضا اصطلاح
 آخر اما الملكة فهو انما التي يوجد في موضوع وقتا ما ولكن ان سعدم عنه ولا يوجد
 بعد كالانصار واما العدم فهو انعادهما عنه في وقت امكانها كالخمى وهما يدين
 العدمين اخص منهما بالمعنيين الاولين والوجود والغيرية غير متقابلين بالملكة
 والعدم على الاصطلاح الاخر ومنهما ذلك التقابل بالمعنى الاعم والعنى والمردديه
 التي هي قبل وجودها في عدمه ولذا انما الشرع يد السلب الذي هو بعده

كلها عديمات بالمعنى الاعم سواء كان الامكان للشخص كالمردديه او للنوع كالعنى للامكان او
 للشخص كفى الخلق وقد ميز بين الاصطلاحات للمانع على سبيل اشتراك اللفظ
الفصل الرابع في الوجوب والامكان والاشباع وما يتعلق بها
 الثلاث مفهوماتها بديهية فان كل واحد يعلم ان الانسان يجب ان يكون حيوانا ولكن ان
 يكون كائنا ومنع ان يكون حجرا وهذا العلم حاصل لمن لم يمارس شيئا من العلوم اصلا لا
 التصورية ولا التصديقه ولولم يكن صورات هذه الثلاث نظرية والاما حصلت لمن
 لا يمارس علما ومن دام تعريف هذه لاعلى بتبديل البنية ولا على تبديل سان بحوى
 العلامة فقد اخطا وذلك مثل ما سأل ان الملك هو غير الضروري واذا امر من وجودا
 لم يعرف منه حال ثم يقول الضروري هو الذي لا يمكن ان يمرض معدوما والذي اذا مرض
 علام ما هو عليه كان محالنا ثم يقول المحال هو الضروري لعدم والذي لا يمكن ان يوجد المنع
 هو الذي لا يمكن ان يكون وهو الذي يجب ان لا يكون والواجب هو المنع ان لا يكون اذ ليس
 يمكن ان لا يكون في الممكن هو الذي ليس بمنع ان يكون وان لا يكون والذي ليس بواجب ان
 يكون او لا يكون وهذا كله دور ظاهر واول ما تصور من ذلك اولا هو الوجوب لان
 الوجوب ماكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف
 بوجه ما بالوجود وربما شبه على مفهوم الوجوب بانه استغننا الشئ بذاته عن الغير ولذا
 عدم التوقف على الغير وعلى مفهوم الامكان بانه كون الشئ محاله لاستحقاق الوجود ولا
 العدم من ذاته ولزمه الاحتياج في وجوده وفي عدمه الى الغير ووجوب الشئ وامكانه
 واستناعه امور معقولة يحصل في العقل من استناد المقصورات الى الوجود الخارجى
 وليست بموجودات في الخارج وان كانت رايته في العقل على ما صرف بها ولو كان
 الوجوب ماسا في الخارج لكانت صفة محتاجة في بقرها الى ذات واجب الوجود فيكون
 ممكنه لذاتها لاحتياج الى سبب مقدم عليها بوجوب الوجود فيلزم عدمه على نفسه

وان يكون كل وجوب وجوب لذلك الى ما لا ينافي وهو محال واما سائر الامكان
 ليس بآيات في الخارج هو ان امكان الشيء مستند على وجوده في العقل فان المكات لم توجد
 كلها توجد فكل دفع على المحصلات مفهوم واحد وهو عرضي لما فيه وفي موصوفه به
 فلا عموم صفته ولا يكون نفس لما فيه فلا يكون واجب الوجود والا فلا امتزاج الى ارضاء
 الى موضوع فكون ممكنا اذن فامكانه بعقل قبل وجوده فليس امكانه هو وجود الكلام
 هكذا الى امكان امكانه الى غير الهايه فنعني الى السلسلة المتشعبة لاحتياج احادها
 مرتبه واذا قيل كذا هو متشعب في الاعيان فليس معناه ان له امتناعا حاصل في الاعيان
 بل هو امر عقلي ضمنه الى ما في العين يراه الى ما في الذهن احوى ولذا امره وكل واحد
 من الامكان والوجوب والامتناع اذا نظر في وجوده او امكانه او وجوبه او جوهريته
 او عرضيته لم يكن كذلك الاعتبار امكانا او وجوبا او امتناعا لشيء بل كان مراد في جعل
 هو العقل ومكان في ذاته قد جوده غير ماهيه فالامكان وقسميه من حيث هو ذلك
 لا يوجد بكونه موجودا او غير موجود ومكانا او غير ممكن واذا وصف لشيء من ذلك
 يكون حسد احد الثلاثة بل يكون لها مكان اخر او وجوب اخر او امتناع اخر ولذا اشأله
 والممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكلما امكن وجوده لشيء فهو
 ممكن الوجود في نفسه ولا يعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود
 لشيء بل اما واجب الوجود لشيء فالرغيبه للاربعه او تمتنع الوجود لشيء كالمنازعات والامكان
 للمكات واجب والا لا يمكن زواله فاسلب الممكن واجبا او تمتنعا هذا حلف والامكان
 اما عرضي لما فيه اذا احبب مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن عليتها اما اذا احبب
 مع شيء من ذلك امتنع عرضا لا يمكن لها وكل واحد من الوجوب والامتناع مشتركان في ما
 هو بالذات وما هو بالغير وكل واجب بغيره او تمتنع بغيره فهو ممكن في ذاته ولا يلزم من
 كون الوجوب مشتركا مع الوجوب بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مركا لاه

لا يقتضي العقل غير الذات بخلاف الوجوب بالغير المتغير بعقله الى ان يضاف عقل
 الغير الى عقل الوجوب وكذا لا يلزم من كون الامتناع مشتركا بين الامتناع بالذات
 والامتناع بالغير مركب في المتشعب بداته الذي يكون متنازعا والامكان مجموع الى
 السبب او كل ممكن فان نسبه وجوده وعدمه الى ماهيه على المسويه وما هذا شأنه
 ولا يخص احد طرفيه على الاخر الا بالخصص والعلم به فطري ولا يلزم من كونه نظريا ان
 لا يكون قضيه اخرى بجلي منها عند العقل لجواز ان يكون ذلك الامر عامدا لا
 الى الصديق بحد بل الى امر آخر كالقنورات الملازمه لذلك الصديق وعدمه
 الممكن المتساوي الطرفين ليس بغيرا محضا وتساوي طرفي وجوده وعدمه لا يكون الا
 في العقل بالخصص عقلي وعدم الفعله ليس بغير محض وهو يكفي في الخصص العقلي
 ولكونه متنازعا عن عدم المعلول في العقل بخلاف عقل هذا العدم بذلك العدم
 العقل واجب وجود الممكن عند وجوده بغيره بالخصص لانه لو لم يجب وجوده لكان
 ممكن او ممكن وطلاها بالثلاث اما الاول فانه لو امتنع وجوده لما كان ذلك الوجوب
 مرجحا على عدمه فلا يكون مرجحه حاصله مع انه قد فرض حاصله هذا حلف واما الثاني
 فانه لو كان ممكنا لا يمكن وقوعه مع السبب تارة ولا وقوعه اخرى فان يوقف وقوعه
 في احدي الخالص على محصل لم يكن السبب بالخصص حاصله لانه قد فرضنا حصوله فان لم
 موقف كان حصوله في احدي الخالص دون الاخرى محسوبا لاجد الطرفين المتساويين
 على الاخرى غير محصور وطلانه يديهي ولو جار صيرورة احد طرفي الممكن اولى له لذاته
 من الاخر ولا يسمي الى احد وجود ذلك الطرف للزم من ذلك محال لان تلك الاول لو فرض
 حصلت لما فيه الممكن مرجح في في فهو باطل لانه مقتضيه للسادى فلو اصبحت الاوليه لاجتماع
 التقسيمان ولانه لو حصلت الاوليه لما فيه فان امكن رواها سبب كان حصولها مسو
 على عدم ذلك السبب فلا يكون لما فيه مرجح في في مع قطع النظر عن ذلك السبب مقتضيه

وقا

لها وان اشتمع زوالها بسبب كانت حاصلة دائما فكانت الماهية واجبة الوجود دائما فاستحال
ان يحصل الاولوية بالماهية ولا تنسب الى احد الوجوب وان لم يحصل للماهية من حيث هي بل
كان حصولها لها بسبب من غير الالتماس الى احد الوجوب امكن وعرفه مع السبب ولا
دفعه ولو امكن ذلك للزم من فرض وقوع الممكن المحض عن ذلك السبب بل كان ممكنا
مع السبب كما هو ممكن في ذاته اذ لا وجه لاستناعه عنه لعاد الحال في تلك سبب تحت
وخصه فلا يكون الذي فرض سببا محصا بسبب محض وهو ظاهر الفساد فظهر
من هذا ان كل ممكن لم يجب عن علم لم يوجد عنها وكما نفقرا الممكن في وجوده الى السبب
فذلك هو مفقود حاله تعالى الى السبب لانه ممكن في حاله تعالى والالتماس من الامكان
الذاتي الى الاستماع او الوجوب الذاتي وذلك بدوي البطان واذا كان حاله تعالى ممكنا
وجل ممكن سقرا الى سبب والممكن حاله تعالى مفقود الى السبب وبسبب المحسوس بالي عند
الكلام في العلل ان شاء الله تعالى

الفصل الخامس في القدم والحدوث بمضمونها اعني الزماني الذاتي
الحدوث عند الجمهور هو حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضي والقدم عند
ما عاينه وهذا التفسير لا تصور ان يكون الزمان جادما والا لكان وجوده مقارنا
لعدمه والخواص قد يظنون ان لفظ الحدوث ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره واما
حاصله اليه او لم يدم ويعبرون عن هذا الحدوث بالحدوث الذاتي والقدم الحاصل
له لا يصدق الا على واجب الوجود فقط والذي يحقق الحدوث الذاتي ويدل على ان الحوادث
لفظه الحدوث عليه اولى من الحوادث على المعاني هو ان كلا الحدوثين يعتبر فيهما تقدم الا
وجود على الوجود والقدم والناظر بما لان معان كثيرة فانها قد يكونان الزمان كالاربع
او بالذات كحوله اليه وحمله المتناهي او بالطبع كالواحد والاشياء او بالمرتب كالاول
والثاني او بالشرف كالعلم والمعلم منه وكذلك المع والفرق بين التقدم بالذات والتقدم

بالطبع ان الذي الذات يجب من وجود المتقدم وجود المتأخر والذي الطبع يلزم من عدم
المتقدم عدم المتأخر ولا يلزم من وجوده وجوده بل لا يلزم مع وجوده لانه كقدم
صعود الدرس عليه والذي بالمرتبة فنه رتبى طبع وهو كل رتب في سلسل تحت طبعها
لا حسب الاوضاع كالمصونات والصفات والعلل والمعلولات والاضاف والانواع ومنه
رتبى وضعي كالامام والمأموم ومن حاصبه ما بالمرتبة ان يغلب متأخره مقدما لا في مرتبة
بل بحسب احد الاحد والقدم الحقيقي من وذا هو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتر
في عدم ذات الشيء على ذات الآخر والتقدم الزماني وان كان اشرف فانه يرجح اليها
اذا تقدم والناظر في الاب والاشرف بالصدر الاول انما هو لزما في الشخص واما
لداهما فافقصد الثاني بعدم الزمان على الزمان ليس بالزمان اذ لا زمان للزمان
بل هو تقدم بالطبع كما شيا في الرتبى الوضوح يرجع الى الزماني ايضا وله مدخل فيه
فانا اذا قلنا بل قد استقدم على بلد كذا معناه ان زمان الوصول الى ما اخذ مقدما
قبل زمان الوصول الى ما اخذ متأخرا والرتبى الطبيعي هو ايضا متعلق بالزمان فانه اذا
وقع الابتداء من احد الطرفين فليس ذلك الابتداء امكنا بل انما هو تحت شروع وما
والذي اشرف بجانبي فان الفصله لو لم يكن متبعا لتقدمه في المحل او في الشروع في
الامور لما شئ مقدما فهو بالذات تقدم مكاني او زماني والمكاني يرجع الى الزماني كما
سبق والزماني يرجع الى التقدم بالطبع فالذي الزمان وبالمرتبة وبالشراف كله يرجع
اليه فلا تقدم وتاخر بالحقيقة الا الذي الذات او بالطبع وبهما كونه الشيء الذي
له متأخر محاسنا في جمعه الى الذي يقال له مقدم ويسمى ذلك التاخر والتقدم عند استحقاق
الوجود واما المع فليس كل سبب ليس بالتقدم وناظر زمانها معاني الزمان فان
الاشياء التي وجودها غير زماني في مستغرها ليس منها تقدم وناظر الزمان ومع ذلك
فليس بعينها زمانية بل للذات انهما بالحقيقة معا بالزمان يجب ان يكونا زمانيين كما ان

والا يكون حال وجودها ايضا لان ما شرها في المعلول حينئذ اما في حال وجوده او
حال عدمه او في حال ثالث لا يكون فيه موجودا ولا معدوما اما الاول فنقصي مقارنه
وجود العلة لوجود المعلول وهو خلاف المفروض ومع ذلك هي نفس مطلوبة واما
الثاني فيلزم منه الجمع بين وجود المعلول وعدمه لاننا نكلم على تقدير ان احاطت العلة
للمعلول هو وجوده بها فتحقق الوجود لتحقيق التأثير ويحقق العدم لانه هو المفروض
واما الثالث فهو حصول واسطه من كون الشيء موجودا وكونه معدوما وهو من الظلال
وان لم يكن احاطت العلة للمعلول عبارة عن ذلك بل عن امر آخر في الخارج يرتب عليه وجود
المعلول فذلك المعيار لا بد وان يصدق عليه انه في هذا الزمان موجب للمعلول في
الزمان الذي بعده فكون احاطه لتلك المعلول زائدا على ذاته فيفتح الدور او التسلل
في المعانيات وقد تعلم بطلانها واعطا العلة للمعلول قوة في الزمان السابق حتى يها
المعلول فيما بعده من الزمان فالحال ان تلك القوة لها وجود ممكن مستقرا في مرجح الكلام
في مقامها مع انتفا المرجح كالكلام فيما عرفت له وما يدل على ذلك ان الممكن الوجود لا
يخرج وجوده عن الامكان الذاتي فلا يكون موجودا الا بوجوده مترجح بمرجح ولو اسبق
المرجح ان يفي بوجوده واما لما هيته فانه مستغنى لوجوب الوجود فيستغنى عن
العله في الحال وفيما مضى هذا خلف وان لم يبق وجوده مترجحا بما هيته فوجوده
بعينه منع انتفا ذلك الغير ينفي الترجيح والترجح به فلم يبق الوجود لذلك الممكن مترجحا
فخرج عدمه لاننا مرجح الوجود فلا يبقى موجودا واذا لم يجب وجود الممكن لذاته ولا
يستغنى عن المرجح فلا بد له ما دامته انه موجوده من ان يكون مرجح وجوده موجودا
ولو لم يكن ناسرا لعله في المعلول حال وجود المعلول لكان اما في حال عدمه او يكون ذلك
جمعا بين عدمه ووجوده او لا في حال وجوده ولا حال عدمه ويلزم من ذلك ثبوت الواسطه
بينهما ويجب ان يعلم ان الترجيح ان يوقف على الزمان الثاني لم يكن المرجح الذي هو العلة النامية

علة تامه وان لم توقف كان اختصاص الترجيح به دون الزمان الاول محصيا لا
مخصص ثم لو تقدمت العلة النامية على معلولها زمانا لزم حصول المرجح عند عدم الترجيح
والنظر السليمه تباها والبناء انما يبقى بعد وجود البناء لا لكون البناء اما هو عليه
لحركة الاخر بعضها الى بعض وذلك فلم يبق بعد عيوبه والذي يبق هو تباها لا اجرا
وهو معلول لغير العلة لا البناء وذلك فلم يبق مع تباها التماسك المذكور على هذا قدما
غير من العلة ما يتوهم بتاؤه بعد عدم ما ينظر علة تامه له والتي قد يكون له علة للوجود
وعلة اخرى للسات كما في هذا المثال وقد يكون عليهما واحد كالغالب المشكل للماضي
للتشكل ببقائه معه واذا عدت علة الوجود فان لم يبق علة للسات فلا صور للوجود
وتباها العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يطيعه وجودا ماسا بل معناه ان
وجوده في حال انتفائه بالوجود انما هو موجود علة ولا استقرار الموجود للمعلول الى
علة مرجح هو موجود كيف كان والا لكان الوجود الواجب الوجود مستقرا الى
علة بل مرجح هو موجود ممكن كما سبق ولا يتبع كل المعلول الواحد بالنقص علان
بامكان والا لكان واحدا بكل واحد منهما وجوبه بكل واحد منهما تنفي استغناء
عن الاخر فلو وجب بهما معا لاستغنى عنهما معا هذا خلف ولاه لواحدهما عليه
وجوب واحد منهما فاما ان يكون لغيرهما حل في العلة او لا يكون فان كان مجموعهما
هو العلة النامية لا كل واحد منهما وان لم يبق كل واحد منهما عليه العلة المستقلة
واما المعلول النوعي فلا مانع في العقل من اجتماعهما عليه بمعنى ان وجود بعض افراد
عده وبعضها علة اخرى فالحال ان يعلل بعض حركاتها بالآخر وبعضها بالآخر
وبعضها بالشماع وعلة عدم الشيء المسمى عدم علة النامية اما يحلها او بعض افرادها
وبدل عليه انه لو كان عدمه لكان مشتمل الوجود لا يمكنه فها هو اعيه وذلك
الغير اما وجودي او علة فان كان وجودا فاما ان يحل حصوله امر من الامور

المعتبر في العلية او لا يحصل بان احصل فهو مطلقا وان لم يحصل بقيت العلة الناسبة مع عدم معلولها وان كان عدما فاما ان يكون عدم العلة وهو المطلوب او عدم ما عداها وهو يدعي البطالة عند التاميل ومعلوم ان الشيء لا يكون معلول له من الوجه الذي به كان معلولا له على جهة الدور سواء كان معلولا مرثيا او بعد الان العلة متقدمة على المعلول بالوجود متدنا داسا لو كان المعلول له لها مكان متدنا عليها بالوجود والمتقدم على المتدني على الشيء متقدم عليه فيكون الشيء متدنا على نفسه ولان المعلول يحتاج الى العلة فلم كان علة لعلته فكانت بحاجة اليه فلم احباجه اليه فيستدل بانها في ذلك حال وتشتل العلة الناسبة فلاق المعلولات لها واحد واحد منها لا يحصل بوجوده الا بوجده وذلك الموجد لا يكون منها والا لدخل في حكمها ومن وجود كل واحد منها اعلم بوجود ما عداه ولكن الوسايط لا تندرج في العلم بوجوده اولى واما المعلولات التي في العلم العلم بوجودها ذلك على اولى العتل واذا كان حكم كل واحد من المعلولات وحكم كل جملة منها سميكا واحدا في الاحتياج الى الموجد فجميع المعلولات بحاجة الى علة غير معلولة والاكتمال من الجملة ودرجتها بعد عنها عدا خلف ذلك العلة سقطت السلسلة وسماهي وما هو مخرج ذلك ايضا ان من هذا ان كل سلسلة من علل ومعلولات لكل واحد منها علة باعتبار معلولها باعتبار مكانها احداثا في الخارج فاذا فرض تساويها من جهة معلول واحد منها فلا بد وان يكون جملة العلة رابدة على جملة المعلولات بواحد من العلة في الخائب الامر الذي فرض غير شانه لان كل علة لا مطلق في مرتبتها على معلولها بل انما سطيق على معلول عليها المتقدمة عليها لمرسة ولولا رادته مراتب العلة بواحد لا يرفع وجوب التقدم والناظر الا انفس للعلية والمعلوليه ويلزم من ذلك انقطاع المعلولات قبل انقطاع العلة المتضمن لسانها مع فرضها غير متماثل ولذلك الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فانها حال يتراصد على العلة بواحد علة الخائب الاول فلا يمكن وجود علل ومعلولات لانهاية لها وهكذا حكم جميع الاشياء التي يكون لها موجوده في زمان واحد ولها رتب طبعي فالموجودات والصفات وما يحوي حواها

واذا تعد احد الشرائع اثنى الوجود معا والرتب لا يلزم الانطواء بحسب المراتب في نفس الامر فان معنى التطبيق ان يفرض من بعض المراتب الى ما لا ياهيه له بحيث فرضنا له كذلك جملة ومن الرتبة التي قلنا الى ذلك الخائب ايضا جملة اخرى وتقابل الخرافات من هذه الخرافات الاول من ذلك والجملة الناسبة ان صدق على امرها انما حاله لو اطمقت على اجزا الجملة الاولى اطبق كل جزء من اجزا احد الخليلين على جزء من اجزا الجملة الاخرى بحسب الترتيب كان الناقص متساويا للزائد وان لم يصدق عليها ذلك لزم انقطاع الجملة الناسبة من الخائب الامر ضرورة وببداية الاول عليها مرتبة واحدة فقط فيكون ايضا متساوية وهذا اعلا ما في جملة ليس الخاص في الخارج الابعضا اذ يكون الجملة من حيث هي جملة غير موجودة في الخارج اصلا ولا في جملة لا ارتباط بعض اجزائها ببعض في نفس الامر وان صور فيها ارتباط بحسب الاعتبار الذهني الذي لا يطابق امر احراز لانه في الاشياء المترتبة اذا اطبق على جزء من الراد شي في درجة استحالة ان يطبق عليه جزا آخر بل الاخر سيطبق على غيره فلا يجرم فصل في الزائد حرا لا مطلق عليه شي غير المترتبة لا تصور فيها هذا البرهان والعلة الواحدة بالوجود الحقيقية التي هي مجموع الوجوه لا يجوز ان يصد عنها اكثر من واحد اذ لو كان صدور شئ منها لوجب اجلا بالحقيقة او بالسند والضعف او بامر عرضي والام صور اثنين بينهما والعرضي منه لا بد وان يكون حقيقته غير متقدمة من الاسن لما يصد ان منه يكون قد افادها واما العرضي الذي احداثا فيه فمفيدا على كل تقدير لا بد وان صدر منه محققان اما بالحقيقة واما بالكمال والعرض واذ انت اختلاف المتضمنات اختلاف لاقتضا الدال على اختلاف حقيقته فاما علم بدهيه ان المعلولات اذا استاوت نسبتها الى متعدد وجب تساويها في دايها وجميع احوالها اذ لا يكون لاحدها من العلة ما ليس للآخر فكان يكون ما هو اكثر من واحد واحد الما علت من اسحاله الاثنييه من غير غير يقع به

ل

ما

فما

دعا

الاختلاف واعتبر كيف انما مع اختلاف الجهات فينالاسكثر افعالنا الانكسار اذ انما
 واضرنا وبارادة واحد واعتبار واحد لا يحصل ما الاشي واحد ولو ان السلب
 شوق على ثبوت مستلوب ومستلوب عنه فان الاختلاف يوقف على موصوف وصفه
 وللقبول على قابل ومقبول لما يمكن ان يتلبد عن الواحد اكثر من واحد وانما حار فذلك
 لانه لا يمكن ثبوت المستلوب عنه والموصوف والقابل بخلاف صدور الشئ عن الشئ فانه
 يمكن في حقيقة فرض شئ واحد هو العلة فان معنى هذا الصدور غير معنى الصدور
 الاضافي العارض للعله والمعلول من حيث يكونان معاً بل هذا هو كون العلة تحت
 مصدر عنها المعلول وهو مقدم على المعلول وعلى الاضافة العارضة لها وهو امر واحد
 ان كان المعلول واحد اما ذات العلة ان كانت علة لذاتها او حاله عارضة لها ان لم يكن
 لذاتها علة واذا اكثر المعلول كان ذلك الامر مختلفا ولزمه تكرر ذات العلة كما
 مرد وجود صدور الاشياء الكثرة عن الواحد الحقيقي اذا كان بعضها صادرا عنه
 سوسط صدور بعض وباختلاف الالات والقوابل والحضات والشرائط لا يمنع
 في العلة ان تصدر عن الواحد ما زاد على واحد ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدور
 الا انها هو كثر لا عن واحد من حيث انه واحد وكل علة مركبة فمعلولها مركب ايضا
 اذ لو صدر السبب من حيث هو سبب عن المركب من حيث هو مركب فاما ان يستقل واحد
 من اجزاء ذلك المركب بالعلية او لا يستقل فان استقل به لم يكن المعلول مستقلا الى
 الثاني والا لا يصح عليه ملان باسنان وان لم يستقل واحد منهما بذلك فاما ان يكون له
 تأثير في شئ من المعلول او لا يكون فان كان له تأثير في شئ منه لاني كله لا لا يؤثر من خلاله
 كان المعلول مركبا لا سببا وان لم يكن له تأثير في شئ منه والاخر باسرها ان حصل لها عند
 الاختصاص امر زائد هو الموتر لذلك الزائد اما عدى او وجودي فان كان عديا لم يكن
 مستقلا بالتأثير في وجود المعلول وان كان وجوديا فهو اما سبب او مركب والسبب

٧٣٣
 يعود الكلام في صدوره من الاخر اما شرها سو كان فهو مستل الاجتماع او غير المركب
 يعود الكلام في صدور المعلول الذي فرض انه بسيط عنه وان لم يحصل له احد الاجزاء
 امر زائد كان حالها مع اعتبار الاختصاص كحالها مع اعتبار الانفراد فلا يكون المجموع المركب
 مورا في السبب ومرة به مورا في هذا خلف ولزم من هذا ان يكون له كل حادث
 مركبه لو حو بحدث تلك العلة ايضا والا لكان صدور الحادث عنها على قدر قدرتها
 في وقت دون ما قبله ترجحا من غير مرجح ولو كانت علة الحادث بسيطه لزم من ذلك
 ان يكون علة حادثه ومن يتأبطها ان يكون علة بسيطة والعلة موجودة مع المعلول
 في الزمان لما لم يلزم وجود تسلسله غير سهايه من ملل ومعلولات وقد سبق كلام
 واما اذا لم يكن علة بسيطة فوجود هذه التسلسله غير لازم لمجرد ان يكون ترتيب
 علة من امر من قديم وحادث ويكون الحادث منها شرطا لعدم وجوده في وجود
 الحادث المعلول من العلة القديمة والشرط بان يكون علة ما يكون هو العلة
 القائمة للحادث امر عدي سابقا لغيره دائم الوجود فلا اجتماع امور موجودة معا
 ولها ترتب العلية والمعلول الى غير النهاية لان احد جمعي علة شئ واحد مستمر
 الوجود فان كان ذلك الشئ معلولا فاستل الى علة غير معلولة والامر الحادث ان لم
 يقع احتياجه الى حوادث اخرى عند حادث اول فان تلك الحوادث ليست لها
 حمله موجودة بل كان حادث منها مستبوق بحادث اخر سبقا زمانا فلا يمنع عدم
 تاجرها ولا كذا لو كانت علة الحادث من حيث هو حادث حاديه وبسيطه كما
 مر وعب من هذا ان لا يكون شئ من الحوادث واحدا حقيقيا بل لا بد وان يكون فيه
 اشياء من وجه ما وان كانت ماهيته الاصلية واحدة والعلة العلة الشئ لا
 يجوز ان يكون قابله لما علة من الجهة التي كانت بها فاعله لاجمعه الفعل غير جمعه
 القول ولو كانا واحدا لكان كل فاعل باطلا لما فعل وكل فاعل باطلا لما قبل نفس

الفعل والقول فلا بد في ذاته من حتمين لمتنفيان هما مثل ما مر في ان الواحد الحقيق
لا يصدق عنه اسان والجنان حيث بعدد اني موضع فلا يصير ان واحدا اعدا ولا في موضع
من المواضع لان اتحاد الاثنين محال ولا يصح ان العلة متساوي وجودها ووجود المعلول
اذا العلة لها الوجود او لا للمعلول بانها والعلة لا ينفق في الوجود الى المعلول بل يكون
موجوده بذاتها او بعلة اخرى والمعلول ينسب الى العلة والمعلول في ذاته لا يجب له وجود
واعا يجب له بالعلة فالي وجوب ذات العلة بطر لا يتناول ذات المعلول وذات المعلول
فانما انظر اليها موجوده فانما يلحق متبسته الى العلة والمعلول معلق بالعلة من حيث ان
الجهتان التي بها يكون علة من اذنه او معاذن او امر مضي واسما امر لا ينفق فاذا حصل
الجميع يجب واذا اسما الجميع اسما جميع الامرا او اسما البعض مضي ومتى دام المرح
دام المرح فان كل ما لا سوف على غير شئ ما اذا وجد ذلك السبب وجوده والا
سوف على غيره وقد وضع انه ما يوقف على غيره هذا حلف وتقسيم العلة الناقصة
ال ما يكون حرا من المعلول والى ما لا يكون حرا منه فالجزء اما الذي به الشئ بالفعل وهو الصون
كصوره الكرتي والذى هو به بالقوة وهو المادة كالحشب له وما ليس بحرته اما
ما به المعلول اي انه الذي ينفذ الوجود وهو الفاعل كالنظار او ما لا ينفذ المعلول وهو
العاية كالحلوتس علة او ما فيه المعلول وهو الموضع والفاعل كالجسم لحياته او ما هو
خارج عن هذه الامتصاص وهو الشرط كالا لة و زوال المانع وغير ذلك وبعض المعلولات
قد ينسب الى كل هذه او الى عدة منها وبعضها لا ينسب الا الى العلة الفاعلية فقط كما
ستتضح وكل واحد من هذه العلة قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون عاما وقد
يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون حرا وقد يكون بالذات وقد يكون العرض وقد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل ومثاله في الفاعلية مع متاخر في الاسله ان القوة علة قربة
للشي والاضمان مع الاسلا علة بعيدة لها والصانع للشي علة عامة والبناء له علة خاصة

وهو كل وهذا البناء جري والطبيب يعالج علة بالذات والكاتب يعالج او يستقر
بمد لا يستقر اغه الصفا الحار او من الة عامة من الحايطة لتسقطه وسائر العمل
المعد جميع هذه على العرض والبناء قبل شروعه في البناء علة له بالقوة وعيد مباشرة
له علة له بالفعل والفاعل لا يعطى الوجود الا بعد تحضه لانه لا يوجد الا وان يكون
شخصا ولا يصدق عنه الوجود الا اذا كان موجودا وبإحدى السبب الى السبب اما ان
يكون دائما او اكما او متساويا او اوليا والذى يبادى السبب اليه على احد الوجهين
الاولى هو الغاية النهائية وعلى احد الاخرى هو العامة لانعاقه فمن خرج الى السور
لاصاع شلحه معطى على عريه فاصاع التسعة عليه ثنية وظفره بالقرم اعاقته والامر
الاصاية انما هي لعلك بالسبب الى من لا يعلم اسبابها واما اذا انقست الى سبب الاسا
والى اسباب المكسفة كلها فلا يوجد بالانفاق البتة والعلة العامة هي علة فاعلية
للعلة الفاعلية وليست علة لوجود العلة الفاعلية والعلة الفاعلية علة لوجود الفاعل
ولست علة لعلية العلة الفاعلية بل هي علة لذاتها والعاية الحقيقية ما هي بمثلها
في نفس الفاعل كمثل فاعل البت الاسم كان به وهي العلة واما الواقع في الاعيان
كالاسم كان به في الخارج فهو معلول العمل لاعلة اذ لا يوجد الا بعد وجوده وليس
من شرط العاية الرقية فان الروء لا يحصل ذاعا به بل بعين الفعل الذي يختار من من
افعال جابر اختيارها لكل واحد منها غاية محصه فان العاية اللادنة للفعل هي الضرر
لا لعمل فاعل واعتبر بالكاتب الماهر لو روى في كيب حرف حرف لكان مسئلا ولذا الصار
بالعود والرائق المتصمم بما يصمم والمبادر الى حلق عضوض غير مفكر ولا تردد وعاية
معل الفاعل بالاصار شتى عرضا وهو اخص من الغاية المطلقة وكل من فعل لغيره هو
ما يص الداب لانه ان فعل المصالح ذاته بظاهر وان كان بحسب شئ آخر فان كان صدو
دليل الشئ عنه الى غيره ولا صدو عنه عنزله واحد عنه فلا يرجح على شئفه

الفعل

وان كان صدور عنه افعال لم لا يزال تكدر حتى يبلغ ذات النافع كما قال لم قلت كذا
 فقال لفرج فلان وارجل ولم قلت فرج فلان فقال لان الاحاسان حسن فاذا قتل ولم ارها
 هو حسن فاذا اطاع عسر عود اليه او شرب حتى عنه وقف السؤال والالم عطف فان
 حصول الخير لكل شيء زوال الشرعي هو المطلوب بذاته مطلقا وعند مقتضى الغاي
 لا محاله وبهذا الفعل ان كان سوقا فخلينا وحق فهو الخراف والعيب بالحق وان كان
 مع مزاج او طبيعه فهو الصد الضروري والفسق وحركة المرض وان كان خليا مع ملك
 معناه فداعيه غير محوجه الي رويه فهو العاده وان كان الجدا سوقا فخلينا ورويه
 ويادى الى العايه فليس بحيث ملايد في هذه الاشياء كلها من سوق وحمل حتى انجب الحية
 والسام والنايم فخل معلا ما ولا خلو عن جيل لذه او زوال حاله ملوله والمحل شي
 والشعور انه هو ذا يحمل شي وثقا الشعور بالمحل في الذكر شي فلا ذكر الحيل لعدم اتصاله
 في الذكر **الفصل السابع**

في الجوهر والعرض واحاطها الكلية الذي قد اطلق عليه في هذا الكتاب هو الجوهر
 ما قام بذاته والعرض ما عداه وقد سمي هيه واما في اصطلاح الجوهر الجوهر هو ما هيه
 اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لاني موضوع والعرض هو ما هيه اذا وجدت كذلك
 بوجودها انما هو في الموضوع وعنه بالموضوع المحل المستغنى في قوامه عما حل فيه والكان
 في المحل هو الكان في شي لا كونه شاعا به بالكلية ولا يصح معارضة عنه فالموضوع ليس
 من المحل وعلى هذا فبعض الجواهر كونه في محل يسمى ذلك الجوهر صورة وتسمى محله قبول
 وماده فالموضوع والمادة داخلان تحت المحل والصورة والعرض داخلان تحت المحل وقولنا
 كذا هو في كذا هو لفظ مشترك من معان مختلفة فان كونا الشيء في الزمان وفي المكان
 وفي الحجب وفي اراحه وفي الحركة وكون الجوهر في الكل والكل في الاجزاء والخاص في العام
 ليس لفظه في في جميعها معنى واحد وان جمع ذلك الاضاهه والاستمال او الطرقيه

فكل من هذه له عدة معان ايضا فالسبوع والجماعة بالكلية وعدم جواز الاستمال في شرح
 الكان في المحل هو ترسه ففهم منها المقصود لفظه في المستعمل فيه ولا كونه احتربه عن
 مثل كونه اللونه في السواد والحيوانيه في الانسان وقد سن ان امثال هذه ليست لها
 في الحقيقة بل هي كالأجرا وقد خرج عن الجوهر مستبهرهم ما ليس له ورا الاسم ما هيه فان
 قولنا اذا وجد كان لاني موضوع لاصدق الاعلى ما وجوده رابدا على ما هيه ودخل فيه
 كلمات الجواهر المرسته في الذهن فانها وان كانت في الحال في موضوع الا انه صدق عليها
 انها اذا وجدت خارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع على ان هذه في الحقيقة لاستقلالها بها
 من الذهن الى الخارج بل الذي في الخارج عما لها وليس من شرط المتماثل ان يكون مماثلا
 من كل وجه والعرض وجوده في نفسه هو وجوده لمحله وليس ان يحصل له وجوده لمحقه
 وجوده في محله خلاف كون انفسه ملاقا فلذلك فان كونه في العنك ليس بغير وجود
 اذ لا مانع عن توهم التمس كانه في غيره ولما كان العرض بالاصطلاحين لاصدق وجوده
 الخاصي الانما حل فيه لم يكن استماله عنه الى محل آخر ولان يوجد معارضا له كيف كان
 ولهذا قيل في تعريفه ولا يصح معارضة عنه ودال لان المحتاج في وجوده المتخصص الى
 لا يمكن ان يحاج الى محله بهمه لان المهم لا يكون من حيث هو منهم موجودا في الخارج وما
 لا يكون كذا لا ضد وجودا حارضا والعرض اذن لا يصدق وجوده الا محل بعينه بقيد
 ببديله ذلك الوجود ولهذا امتنع ان يستقل عنه ويخالف حاله في هذا المعنى حال انما
 الختم من جيز الى جيز لان اصلاجه الى الجيز انما هو في صفة غير الوجود فانه يحاج الى
 عين لا ي وجوده الى جيز من حيث طبيعه الجيز فلا يمنع ان يستقل من جيز بعينه الى جيز آخر
 فتاوى الجيز الاول في معنى الجيز وهكذا اذا بعين جيز الواحد بالنوع كان الواحد بالخصر
 من جملة ذلك النوع محتاجا الى احد اجزاء ذلك النوع لا بعينه ولذلك لم يكن استماله
 الى جيز آخر والمهمات لما كانت في المحل ففي نفسها الاستمال الى السبوع فيه فمع الاستمال

بقاها فلا تصور ان يقوم بنفسها ولا ان ينقل فانها عند النقل تستقل بالوجود والحركة
 فهي جوهر لاهية فان الطبيعة الواحدة من حيث هي تلك الواحدة بعينها لا تحتاج الى محل تارة
 وتستغنى عنه اخرى وذلك ظاهر ويجب ان يعلم ان الاستقلال الذي حكم باستناعه على الجهات
 انما هو الاستقلال المستلزم لاستقلالها بالوجود او بالجهات او بالحركة الكائنة او بما جرى
 بجرى هذه واما استقلالها بمعنى ان لا عليها نظيرها للنسبة او لغيره في محل نظيرها لذلك في
 محل غير ذلك المحل فلا تنفع من هذا الذي قد حصل ولم يحد رها على استناعه وذات قبل العرض
 او الهية قد عدم فلنستعمل اذ كانت العلة الفاعلة له فاعه هو سلقه محل ملطظ له
 واما سلقه ففاعله فلم يعدم ولهذا اذا كان نظير محل آخر وقام العرض بالعرض جاز وهو
 كاستتضاء سطح الخشم وكذا البطون في الحركة لكن لا بد من الانتهاء الى ما تقوم للموضوع
 والعرض الحال في المحل المستقيم فانه لا بد وان يستقيم بانقسام حله لان كل واحد من الاوجا
 المفروضة في المحل ان لم يوجد فيها شئ من الخصال لم يكن الحال حالاً في ذلك المحل فان صدر به
 شئ فاما ان يكون الحال تمامه حاصل في كل واحد من اجزاء المحل فكون العرض الواحد
 الحالة الواحد في اكثر من محل واحد وهو المحل بالبدية او يحصل كل صف منه في بعض
 من محله وهو موجب الانقسام وبحوز قيام غير المستقيم بالمتقسم اذ الم يكن قيامه به من
 حيث هو مستقيم بل من حيث هو اخرى لا انقسام فيها وذلك كقول النقطه في الخط فانها
 محل فيه لا من حيث هو نقطه بل من حيث هو متناه وكذا احوال الخط في السطح والسطح في
 الجسم ولذا قيام الوحد الغير الحقيقية بالموضوع المستقيم فانها تقوم به من حيث هو
 مجموع وكذلك الهية المتناه بالوضع المتصل في الاعراب بعد صيرورتها محله واحد والاو
 والشكل لذلك ايضا وليس هو حلول عرض واحد في مجال كبير انما هو حلول عرض واحد
 في محل واحد مستقيم باعتبار غير اعتبار وحدته ولا تنفع هذا وامثاله في الاسود والابيض
 التي لا يحصى لها في الايمان وتنقسم الجوهر الموجود بالمعنى المصطلح عليه في هذا الكتاب الى

منظرة

الطائفة

اربعة اقسام والعرض الى ثلثها اما انقسام الجوهر فهي انه اما ان يجب وجوده لذاته وهو
 الواجب الوجود او لا يكون لذلك وهو المكمل الوجود لان ما ليس بواجب هو اما ممكن او
 ممكن واذ ليس بممتنع يكون مورد العتمة ليس هو مطلق الجوهر المقيد بكونه موجودا
 فهو اذن ممكن وكل ممكن فاما متغير وهو الخشم لاستحالة الجوهر الفرد كما تستعمل
 واما غير متغير ويسمى بالروحاني والخالق ولا يحلو اما ان يكون له علق بالخشم من طريق
 التدبير له والصرف فيه والاستكمال به وهو النفس والروح او لا يكون له هذا
 السلق وهو العقل وربما يكون المفارق الواحد منتزعا للعلاقة الخشمية في بعض
 احواله مستقيما عنها في بعضها ممكن منتزعا للاعتبار الاول وعقلا بالاعسار والنا
 وتتحقق صحة ذلك واما انقسام العرض فهي انه اما ان تصور ساه لذاته او لا
 تصور ساه لذاته فان تصور ساه لذاته فاما ان يعقل دون النسبة الى غيره او لا
 يعقل دونها والذي يعقل دونها فاما ان يوجب لذاته المتساو والتفاوت في الجوى
 او لا يوجب والذي يوجب ذلك لذاته هو الكم والذي لا يوجب هو الكيفية والذي
 لا يعقل دون النسبة الى غيره هو الاضافة والذي لا تصور ساه لذاته هو الحركة
 واحترز بلفظه لذاته في الحثركه عن الزمان فانه لا تصور ساه يتبع انه مقدار
 الحثركه كما تستعمل واحترز بها عن الكم الذي يكون كما بالعرض والذي هو موجود
 في الكم كالدوية والاستقامة والاولوية او الكم موجود فيه كالعدودات او هو
 حال في محل الكم كالبايض او سلق بما تعرض له الكم كما يقال للفق انها مساهية
 وعبر مساهية بسبب كون المعنى عليه لذلك في البدء او في العدد واعدل
 سى واحد فاما الذات وما تعرض معا كالزمان اما لونه كما بالذات ظاهر واما لونه
 كما بالعرض فلعلاقة بالحركة المتعلقة للسانه وعلى اصطلاح الجمهور في معنى الجوهر
 والعرض يعتبر هذا القسم لان الواجب الوجود ليس جوهر على مستقيم كما سبق بالصورة

في

المقومة للمحل فيه وكذا المادة التي هي محلها جوهران على ذلك التفسير ووجه
 تقسيم الجوهر عددهم انه اما حتم او احرار او غير ذلك والعثمان الاولان
 لسموها بالمادى والتقسيم الثالث بالمعارق والروحاني ومقتضى الاول الى قسم
 المادة والى ما هو بها والى ما يتقوم بهما والاول هو الهيولى والثاني هو الصورة
 وهما جرا الحتم والثالث هو الحتم واما المعارق فاما ان يصرف في الماديات على
 الوجه الذي سبق وهو نفس ولا يصرف فيها لذلك وهو العقل وتقسيم العرض
 على الاصطلاحين متساوي وجب ان يعلم ان العلم اما ان يكل ان يعرض فيه احرارا لا ي
 على حد مستقر وهو المتصل ولا يكل وهو المنفصل والمتصل ان كان قابلا للارتك
 صحيح بانه هو المقنن والاحوال الزمان والمنفصل هو العدد والاول يخص بالوضع
 دون الاخرى والاولى سطح يخص بانه غير قادر على الدات دون الناقص وان الكف
 اما ان يكون مختصا بالكميات كالترسع والندجيه او مصر يخص بها وغير المختص اما
 ان يصير من حيث هو استعداد لا مرما ولا يقتصر من حيث هو لذلك والمصدر
 فيه اعداد استعداد هو القوة واللاقه كالحاجيه والصلابه وما يتألفها
 والذي لا يصرف فيه انه استعداد هو القوة واللاقه كالمواضع الخمس الظاهر
 كالموجودات الجوهرية والمجمل او غير محسوس باحدها كصفة المحاص وعصب الخيل
 وبم الاولين كونها لا تعبر فيها انها كمال جوهر علق الثالث والابع وللأضاد
 والمحرله اصنام الالتق بها ان يوزع عن هذه الموضع وهذا الذي ذكره هو متسيم
 خاص بجميع الموجودات الخارجيه بل ولجميع المفاهيم الذنيه ومن هنا ان
 شاء الله تعالى وسوقه سبحانه اشعر في الكلام في كل واحد من هذه الاقسام واحكامه
 يستدنا حتمها واصفها وهو اقسام الاعراض وجودها واعراضها وما فيها الى
 الاشرف فالأدنى والاقوى فالأقوى من الموجودات الجوهرية فادرك بعد الاعراض

الاجتماع ثم النفوس ثم العقول ثم اقسام الابواب بالكلام في حلال العنى المطلق القينوم
 الواجب الوجود جل جلاله وغير سلطانه

الباب الثالث في اقسام الاعراض الجوهرية والاعراضية

الفصل الاول في المقادير والاعداد التي يعمها جميعها كونها كية قارة الد
 اقسام المقنن بله خط وسطح وبعد تام ونسبي حتما علميا فالخط هو طول و
 دون اعتبار عرض وعمق والسطح هو طول وعرض ونسب دون اعراض وعمق والبعد
 البام هو الطول والعرض والعمق والفرق بين هذه المقادير وبين الحتم الطبعي ان كل
 واحد منها قد يتبدل على حتم واحد مع ان ذلك الحتم بحاله لم يتبدل والتبدل
 غير ما ليس يتبدل الا ترى ان قطعه من الشئ مثلا اذا شكلت اشكال مختلفه
 شئ برداد طولها مانع ونقص اخرى وكذا عرضها وعمقها مع ان حتمتها هي في
 جميع الاحوال مكل من الخط والسطح والعمق عرض في الحتم لمحوها وهو البعد البام
 هو عرض ايضا اذ لا يتقوم جوهر مجموع اعراض لا يتقوم لها عرضها وليس لشي من هذه
 الامتدادات وجود في الاعيان على الاستقلال اما الخط فلا له لو وجد عسا الكا
 ما ملاقي منه همه السطح غير ما ملاقي الجهمه الاخرى فتقسم في العرض والسطح لو وجد
 لذلك لكان الملاقي منه جهمه الحتم غير الملاقي منه الجهمه الاخرى فتقسم في العمق والبعد
 البام لو قام سته دون مادته لكان هو الحلال الذي يستحق امتناعه وحى اذا احلها
 الحى من غير ان يلفظ الى شئ من المواد كان ذلك بعدا اما هو الحتم العلمي واد احلها
 متناهيها فقد احلها سطحه فاذا كان احلها سطحه من غير ان يلفظ الى شئ مما قاربه
 في المواد من اللون والصوت كان ذلك سطحا علميا وعلى هذا اقسام الخط العلمي والبعد
 البام يمكن ان يوجد لاشئ شئ وممكن ان يوجد لاشئ واما السطح والخط العلميا
 فلا يمل احدهما لاشئ لاشئ بل كالا حلال في نفس الامر على الاستقلال فكذلك اني

الحاصل لانا اذا احصيناها لا بد وان عرض للسطح اعلى واسفل والخط غشا وتساوا فنكون
 الماحود الاول مع الجسم والثاني مع السطح وبدل على عرضة المقدار انه لو وجد في
 الخارج معارفاً للمادة لكان كونه لذلك اما لداته او للوازيها او لامر خارج عنها والاولان
 محصيان لكون كل مقدار للثقل والثقل معنى كونه الغنى طاقته عن المحل بصير محتاجا اليه
 بامر خارج المعارفة والحاج اليه بداته بصير عساعيه بامر هذا ساء وذلك حال لان
 ما ليس بداه لا سفلا عنه حال من الاجوال والسطح ليس هو ما الجسم فقط والالم
 لكن فاللا للاساع الحسية بل هي حال امور مثله ما الجسم في حيزه معينه وليس بعدم
 محص بل عدم احد ابعاد الجسم وهو عتقه ومقدار وطول وعرض فقط واصافته بغير
 للمسا متقال له بحسبها نهاية الجسم في هاية والاصافه عارضه لها متاخرة عنها دكون
 التي هاية لتقابل الابعاد الثلثة المتقاطعة على نوايا قائمه معنى كونه ما لا تعرض
 عدس فيها فقط وكسها انما هي ابعاد كونه مقدار لا غير ولونه سطح هو باعداد ملاحظة
 العدس للدين هما الطول والعرض مع عدم ملاحظة البعد الثالث وهو العمق وانما احد
 السطاح كونه على روايا قائمه لولم بعدد ذلك لا يمكن في السطح تقاطع ابعاد لا يخص
 فضلا عن الجسم واما كونه على الزوايا العوام فلا يمكن ان يرد في الجسم على ثلثه ولا في السطح
 على عدس اذ الزاوية العامة هي التي تحدث من تمام خط مستقيم على خط مستقيم ولا سل
 فيه الى احد الحاسن فان مال الى احد هما فالتى هي اصغر من قائمه حاده والتي هي اكبر منها
 مربعه وذلك ظاهر عند التامل وحال الخط في لونه مداه في السطح على قياس حال السطح
 في كونه مداه في الجسم والخط مداه في نقطة وليست النقطة من المعادير ولا من الجبهه اذ
 ليس بكنار عرض فيها شيء وهو معنى قول البحري الذي هو من خواص الكم وانما المقادير
 بامر مداهيها وبعرفها هاشي ذو وضع لا يستقيم وكون السطاح المذكور على روايا قوام
 دليل على ان المعادير لا يرد على الثلثة التي هي الخط والسطح والجسم التعليم اذ لا يمكن الزيادة على

امكان فرض اعداد ثلثه بهذا الشرط ولهذا عرفت من الجسم التعليم في هذا الكتاب بالعدد
 التام والعدد هو الكم المنفصل اذ ليس لا جوابه امكان حد مشدول سلاقي عنه ولو فرض
 في نوع من العدد والسبعة احاد من ههنا واحد متوسط وعلى الجواب احاد بطلت
 بوعيه الواحد الكاسه بل هذا الترتيب ثم اذا فرض ههنا واحد من اسفل يكون له طرف
 الى كل واحد فسقطت فكون احاده امور اسميه اما احتسام او سطوح صفار والمحملة فكون
 كمات متصلة في نفسها وعرض لها الواحد والعدد به وكلانا في الكم المنفصل بالذات لا
 فيما عرض له الكم المنفصل فكون كما تنفصلا بالعرض فان الذي تعرض له ذلك قد يكون
 حوهر او قد يكون مقدار او غيرهما فالعدد من حيث هو عدد واحد مشترك فيه ولا امكا
 لان عرض فيه ترتيب ووسط وطرف ولا اولويه لبعض احاد العدد بالوسطية ولا
 بالطرفه من بعض وليس غير العدد كما تنفصلا لان قوام المنفصل من المفردات التي هي
 مفردات التي هي احاد فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع
 اشأله الا العدد وان احد من حيث هو انسان او حجر او غير ذلك لم يكن اعتبار لونها
 كمات منفصله الا عند اعتبار لونها معدوده بالاحاد التي فيها فاذن كتبها المنفصله
 ليس الا لعدد ههنا لا غير والبرهان على كون العدد عرضا هو انه معلوم بالوحدات التي هي
 اعراض ومجموع الاعراض لا يكون حوهر وعرضه الوحدات يدل عليها ان وحدة الجوهر
 متساويه لوحدة العرض في مفهوم لونها وحدة فذلك المفهوم ان كان حوهر استحال
 حصوله في العرض لان الجوهر لا يوجد في العرض وان كان عرضا لا يمنع حصوله في الجوهر
 فوجب الحزم بكون الوحدة عرضا ولما ههنا الوحدة وان كانت مددا العدد ومفهومه
 له فليست بعدد ولا كم اذ التعريف لها لا يصدق عليها بل اقل العدد انسان وهو الزو
 الاول وبشبهه الوحدة الى العدد ليست لبشبهه النقطة الى الخط لان الوحدة جبر العدد
 والنقطة هاية الخط وليست بحرمنه والا لزم ترك الخط من النقطة والسطح من

الخطوط والختم من السطوح وهذا هو معنى تركب الختم من الجواهر المتزايدة وتستعمل
ذلك واستاعده وكل نوع من انواع العدد له وجه ما باعتبارها يكون له لوازم وخواص
مثل الزوجية والفردية والمطية والاصحية وغير ذلك مما شتمل عليه علم الاربعين
وهذه الخواص مسموعة للزوال وله اعسار كره وخصوصية تلك العدد في بوعته التي
هو بها ما هو فليس العدد مما لا حصة له مطلقا وكيف يكون للملا حصة له لان الخارج
ولان الدهر خواص ولوانه وما شئت عجب قد افرد لها علم وجمع منه مروج فهو ما
له حصة في الاعتبار الذهني وان لم يكن له حصة رايه في الوجود الخارجي كما سبق
فكل نوع من انواع العدد قائما معوم بالوحدات التي يبلغ علمها ذلك النوع ويكون كل
واحد من تلك الوحدات حرا من ماهيته فاما الاعداد التي فيه فليست معومة له سلا
العصر لسبع معومة بالمجتمين فانه ليس بعومها بذلك اول من بعومها شسته واثبته
او صبيعه وله لو ثمانية واسن ولو كان احد هذه معوما لما كان كافيا في بعومها ومن
الحال ان يكون للشئ اسو وكل واحد منها كاف في بعومه فكون العشر من تسعة واحد
او من نوعين من العدد انما هو من خواصها ولوازمها الخارجة عن ماهيتها فاذا عرف
بانها عدد مركب من عدد كذا وعدد كذا هو رسم وسمه لاحد وحال النوع من العدد
في وجهه بالاعسار وكره باعتبار آخر كمال المقدار في وحدته من جهة الاتصال وكره
في جهة الاخر التي فيه بالقوة

الفصل الثاني

في الحكم غير العار وفي الزمان اذا فرضنا له احتسام متحركة على بلد متساوات
معادلات كرات متساوية حركتها بله اشخاص الى جهات مختلفة واحداها الشرع
والاخرى ابدا والثالثة متوسطة بينهما واسدات بالحركة معا حركت السريعة مثلا
دورين والطية بعد واحد وانها معا والمتوسطة ليس على الحركة بل هما دورين دور

واحد والسرعية والطية اشركا في الاستدال والانهما معا وحالهما في المسافة والمتوسطة
شارك البطية في المسافة ولم يشارك السرعية بها فكون السرعية حاملة البطية المتوسطة
في المسافة وشارك البطية في شئ حالت به المتوسطة وذلك الشئ ليس هو المحرك ولا
المحرك ولا الحركة ولا ما سئل بها من المسافة والسرعية والبطولان يحول كل واحد غير محر
الاخرى والمحرك غير المحرك الا هو وحركه غير حركه الاخر ولا سئل بها وبها مع ما سئل
في السمع بها وهي ما منه وما اليه ويسئل الكل في شئ منها وهي الدهر والزمان واستدل
الطلاب في قطعة منه وامان في الكل هذه المدة والزمان ادرك ملحوظ بالدهر ولا
تساوي حركتها كما في سائر المقدرات فان الكره السرعية لا يمكن ان يحول في تلك
المدة مثل السرعية اكثر من الدورين ولا اقل والطية في المدة المفروضة يمكن ان يحول
مثل حركتها ولا اكثر وانه الزمان طاهر بهذا السبب لكن ماهيته حفيه وبما فيه
على استه وبما حصة ايضا ان السبب التي لا تجتمع مع البعدية وهي الساتقة على وجود
الحادث ليست نفس العدم فان العدم قد يكون بعدا كالموت قبل ولا في ذات الفاعل
فانه قد يكون قبل ومع وبعد فهي شئ اخر لا تزال فيه محدد وصرم على الاتصال فهو
متصل في ذاته غير قار الذات فاما لو فرضنا متحركا تقطع مسافته يكون حدود حاد
مامع انقطاع حركته فكون استدا حركته قبل هذا الحادث ويكون من استدا الحركه وحده
الحادث فليكن بعدات تنصيريه ومحدده مطابقة لاجزاء المسافة والحركة
فكون هذه العلقات والعدديات متصلة اتصال المسافة والحركة فالشئ الذي
هو غير قار الذات السابق على الحادث المتصل اتصال المقادير هو الزمان وليس
له مفهوم غير اتصال الانقضاء والتجدد واذا لم نفرض الدهر في هذا الاتصال تجزيا
بالفعل فلا تقدم فيه ولا تأخر والاجزاء المفروضة فيه لا يعرض لها تقدم وتأخر بل تصور
عدم استقرارها المستلزم لتصور تقدم واجر هو حصة الزمان فالقدم والآخر

سطه

ل

ش

احسان له لذاته ولحقان غيره بسببه وذلك الغير هو كل ماله حقيقة غير علم الاستعداد
تقاربا عدم الاستعداد كالحركة وغيرهما فلا يحتاج ان يقول اليوم متأخر عن امس لان متأخر
منه يومها يستعمل على معنى هذا التأخر بخلاف العدم والوجود وغيرهما لو كان ما ذكرناه
تقريباً حديثاً او رسمياً للزمان لكان قد اخذ الزمان في حد نفسه فانه لا يصح تصور الحية
والثنية والبعديّة الا مع تصور الزمان فلا يؤخذ ان في تعريفه وكذا الحركة السريعة والبطيئة
المذكورتان في التثنية المذكورة ولا لا بل اخذها في تعريفه لان السريعة هي التي تقطع
مسافة اطول في زمان مساوي او اقصر وتقطع مسافة متساوية في زمان اقصر والبطيئة
على الخلف من ذلك فالزمان ما خوذ في تعريفها بل ما حصل الى هنا عرى محوى المميزات
على حقيقة الزمان والقبليّة والبعديّة اذا اخذنا من حيث يتعان في زمان محض كان
حكمها حكم غيرها في الحق قبليّة وبعديّة اخرى يصير فيها الدهرية ولا يتقطع ذلك الا
بانقطاع الاعتبار الذهني وهما اضافتان يجب وجود عروصهما في العقل معاً لا في الخارج
لذلك وهما من الامور الاعتبارية لا الخارجية ولا يختصان زمان دون زمان بل يصح
لعقلهما في جميع الأزمنة واذا قد ثبت ان قبلا قد يكون ابعدا من قبل واقرب منه
فالتبليّات لها مقدار وهو غير ثابت كما عرفت فلا يكون مقدرا لوجودها وهما صور
سأتهما فهو مقدار حية لا تصور سأتها وهي الحركة فما هذه الزمان انه مقدار للحركة
لان جميع المسافة بل من جهة التقدم والناظر اللدني لا حصان وانت تعلم من اخبرك بالامر
اذا ادعى الى قوت ما ضمن تقدمه ان احراما قد فلك وذلك العات هو الزمان
وعلم انه مقدار حركته مما يرى من الساعات وعدم السات والفتن السليمة بمعنى هذا
في اثبات الزمان وسأنا ماهية عن جميع ما مر من التثنيات السابقة وقد عبر عن الزمان
اضافته اعتبار التقدم والناظر والقبليّة والبعديّة في الامور الموجودة والتقدم في
الوهم ونعبر انفسه والبعديّة بالنسبة الى الالوهي الدعي والزمان الذي هو الاله

والاقرب من احوال الماضي اليه بعد والابعد قبل والمستقبل بخلاف هذا ولا يبدأ
زمانا للزمان والالكان له قبل لا يصح مع بعده وليس ذلك الصل نفس العدم ولا امر
ماست يجمع معه لما مر فهو ايضا قبله زمانه فيكون قبل جمع الزمان زمان وهو محال
وعبر عن هذا بغير ان لا مقطوع زمانا له اذ يلزم ان يكون له بعد وسعد ليس عديمه اذ
قد يكون العدم قبل ولاسيما يست كما سبق فلو لم ان يكون بعد جمع الزمان من عند ولا مقطوع
ما مر من انه قد انقطع هذا خلف ولا يلزم من هذا ان الزمان واحد لذاته اما كان
يلزم ذلك لولزم من فرض عدمه الحال لكان اما اذا لزم الحال من فرض عدمه قبل
سواء او بعد سواء لا مطلقا لم يلزم وجوبه بذاته والآن في الزمان بالنقطة في الخط
وهو طرف مفهوم من الماضي والمستقبل به متصل احوال الزمان بعضها ببعض واذ ليس
للزمان طرف فلا وجود لهذا الان لا في الدهر وكان ان النقطة ليست مقومة للخط
كذلك الان ليس مقوما للزمان وتتحقق ذلك فيما بعد فهو عرض حال في الزمان هو
حد مشترك بين ماضيه ومستقبله والماضي ليس معدوم مطلقا بل هو معدوم في
المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي وكلاهما معدوم في الان وليس المتأخر حد
هي السبب في التقدم والناظر اللدني في الزمان والالما كانت المسافة الواحدة تقع فيها
حركة معدومة وناظره بالعدا وبل المسافة مدخل ما في ذلك وهو ظاهر وقد قسم الزمان
الى احوال التسع والشهور والايام والساعات وغير ذلك واهل الزمان الدائم هي
حركات الزمان المطلق ولا تستخدم حزم عرض من الزمان بل حركاته عدما زمانا بل
معدوم عليه بالطبع والسائق منهما شرط معد للاخ لا بل يستعمل ان الحركة هي صب
حدود الحاديات والحركة حادثة لكل حادث له عليه حدوث من الحركات بالحركة لذلك
فتقدم جرم من الحركة على جوا طبعي لا زمانا وليس بعض احوالها اولي بالعلية من بعض عتب
ما هتبا بل الاول يجب ان يخرج من فاعل محمول وقابل هو احوال المسافة وتعتبر المسار

المعتمد الطبيعي بسبب العاقل وحز آخر من المتألف والوصول الى ذلك الحواضا بسبب
 المتألف والحز الآخر وسببه ما هو في الزمان غير معييه شين معان في زمان
 واحد لا الاول مصفى لشيء واحد لشي غير الزمان الى الزمان هي في ذلك الشيء والآخر
 تنقضي تسببت مستر كان في مستر ب اليه واحد بالعدد هو زمان ما وكان تقدير الحركه
 بالزمان لذلك تقدير الزمان بالحركه كما يدل المكالم على الكل تارة والمكمل على الكل
 اخرى ولذا المتألف على الحركه والحركه على المتألف وكل في معنى الزمان حركه واحد
 ولا في حركه بل الحركه التي لا تدها ولا تهايه تكون حافظه له وكما ان المقدار الموجود
 في جسم معدره وسدر ما محاديه وسوازه كمقدار مستطير لذلك مقدار الحركه الواحد
 وهي الحركه التي يتقدم بها الزمان تتقدمه سائر الحركات وكما لا يشعب ان يكون في ذلك المقدار
 في المستطير معلوما بالعدد والمقدار لذلك هذا المقدار كفي في تقدمه لسائر الحركات ان
 يكون مقدارا للحركه واحد ويكون الزمان غير قار الدات فلا يكون شي منه حاضرا وكل ما هو
 علم للزمان تامه كانت او ناقصه فلا يكون في الزمان ولا معه القسم الا في اليوم حيث يمشي
 اليوم هذه الاشياء الى الراسات واذا اصل التكون في الزمان او مقداره هو محذور معنى
 انه لو كان الساكن محورا لكان مقداره حركه كذا والحق ان اصل في الزمان قائما هو من جهة
 حركه وتنبه الزمان الى الحركات لتنبه الفذاع الى المذروعات وكونه مقدارا للحركه
 ليس بامر رايد على الحركه في الاعيان قائم بها انما هو رايد بحسب الاعتبار الذهني من حيث
 ملاحظه الدهن لكون الحركات مشاركه في كونها حركه ومختلفه في مبادئها التي هي ارضها
 وكان المعادير العار الدات تشاؤك في المعاديريه وزاد بعضها على بعض ولم يدر من
 ذلك ان يريد بعض المقادير على بعض بامور المقدار فكذا الحال في الزمان فانما تناسخ
 الى الحركه ولا تنسب الى الزمان شي بانه حاصل فيه الا اذا كان ذلك الشيء من الاشياء التي فيها
 سلم واخر وماض ومعتقل واسدا وانها وذلك هو الحركه اودو الحركه فان كل امر

زمان في فله متى وفتح عليه الانتقال في مائه وما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان
 لاصه وهذه المعينه ان كانت تقاسمات الى عمرات هو الدهر وان كانت تقاسمات ثلث
 الى ايات فاحص ما تسمى به السمد وهذا يكون اعني كور الباب مع غير الناست والباب
 مع الناست ما راكون الراسات في الزمان فملك المعينه كاهما متى للامور الناسته ولا تنو
 في الدهر ولا في الشرط امتداد والا لكان مقدرا بالحركه لمعول الدهر والدهر كمعول
 السمد فانه لو لا دوام شئ على الاقسام الى مباديها ما وجدت الاجسام فصلا عن
 حركاتها ولو لا دوام الزمان الى مدا الزمان لمعق الزمان ودوام الوجود في الماضي هو
 الا ذلك ودوامه المستقل هو الابد والدوام المطلق مع الدهر والسمد هـ

الفصل الثالث

فيما لا يعبر فيه من الكميات انه كال جوهر وهو ما يختص بالكميات منها وما يعبر فيه انه
 استعداد بحسب اما الكميات المختصه بالكميات هي التي لا تصور عن عرضها شي ما الا
 بواسطه كونه ويدخل فيها ما يكون لذلك كله كالاستقامه والاعضا او بعض احواله كالحله
 المركبه من لون وسكل وفي ذلك لما فيها من الشكل نقطه وتسم هذا النوع الى ما يكون محصا
 باليه المتصله والى ما يكون محصا بالكيه المنفصله والمختص بالمنفصله اما شكل
 واحد او غير وذلك الغير اما مركب مع الشكل كالحلقه او غير مركب معه كالاستقامه
 والذي محص بالكميات المنفصله هي الدرجيه والعدييه ومعنى الاستقامه في
 الخط كونه تحت اذا اقرص عليه نقطه كانت في سمت واحد اي لا يكون بعضها
 ارفع وبعضها احفض وقد يعبر عن الخط المستقيم بانه الذي ينطبق اجران بعضها
 على بعض على جميع الاوضاع بخلاف المنحني فانه ربما انطبق قوسان اذا جعل
 مقعر احدهما الى محدب الاخرى اما على غير هذا الوصف فلا ينطبق وقد يقال
 هو انصر خط يصل بين نقطتين او هو الذي اذا انتب نهايتاه وقيل لا يتغير وضعه

كتاب في معرفة الحروف
التي هي في اللغة العربية

اوله الذي يسمى مستقيماً واستواء السطح هو كون الخطوط المفروضة عليه في جميع
الجهات مستقيمة واستدارة السطح المستوي هو ان يحيط به خط مستدير بغير منحنى
داخله نقطة تتساوي جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وكونه الجسم هو ان يحيط
به سطح مستدير يتأني ان يفرض في داخله نقطة تكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة اليه
منها متساوية وتصور الدائرة من توهما ثبات احد طرفي الخط المستقيم مع ادارة الطرف
الآخر الى ان يعود الى وضعه الاول والنقطة الثابتة هي مركز الدائرة والخط الخارج من مركزها
المحيط الى المحيط هو قطرها والكرة مصورة من توهما ثبات قطر الدائرة مع ادارة نصفها الى
ان يعود الى وضعه اولاً والخط الذي يمر بمركز الكرة من محيطها الى محيطها يسمى قطر الكرة نقطة
واذا اتوهما حركه الكرة مع ثبات قطر من اطرافها فذلك القطر محورها وطرفاه قطباها
والدائرة التي يدها من قطبي الكرة سداً واحداً هي منطقتي الكرة والمحروطة في الشكل
تصورها من كونها متوهم خطاً قائماً في السهل خارجاً من الدائرة غير مائل الى جانب من
الجوانب مع انماصل من محيط الدائرة خطين الى طرفي الخط القائم حتى حدث ثلث وتوهما
ثبات الخط القائم مع ادارة الثلث واسطواني الشكل مصورها من توهما خطين قائمين في
السهل خارجين احدهما من مركز الدائرة والاخر من محيطها مع كونها متصلين من كل واحد من
طرفيها خط مستقيم حتى حدث سطح وموهم سات الخط الخارج من المربع ادارة هذا
السطح الى ان يعود الى وضعه الاول والشكل ليس نفس حد الجسم او صدره بل هو شبه
تلقم الجسم المحدود من حيث هو محدود وهو حاصل في جميع ذلك المحدود وان كان مركزه من
المحد ومشرطاً به وليست الدائرة في الخط ولا الكرة في السطح وان كانت الدائرة لايم الا
بالسطحان خط والكرة لايم الاستيفت سطح ولو كانت الدائرة في جود الخط كانت استدارة
او تعويضا ولو كانت الكرة في السطح فكان اما سعير احتسب ما لم جانب الجوف والمبني
حسب مايل الامر الخارج فالحق ان الكرة جسم لا سطح والدائرة سطح لا حظ والزاوية هي

حاصل المقدار من حيث هو ذو حد اكر من واحد شئ عند حد مشترك والخطية
شكل من حيث انه في جسم طبيعي او صناعي محصوراً بما يصح احصاءه فكل حاله حصل من اجتماع
اللون والشكل وباعصارهما يوصف الشخص بالخص والقيح وما يتعلق من الكميات بالكم
المفصل فهو صفة علم الانماط في وهو غير مناسب لعرض هذا الكتاب وقد اجملة ذكر
كثير مما يتعلق بالكم المفصل البعض منه لهذا السبب والبعض لوضوحه كالعرض والبلد
واشياءهما وما عرّفه ههنا من الكميات فهو ان بالعرض والمقصود من ذكره بالذات
انما هو الكميات المتعلقة به لافقار ما عرّفه به اليه واما الكميات الاستعدادية فيها
تهيؤ لقبول اثر ما يتوهمه او تترعه وهو من طبع كالمراضية واللين وتسمى اللاتق فيها
تهيؤ المقاومة وبطو الانفعال كالمصاحبة والصلابة وذلك هو الهبة التي بها صار الجسم
لا يعمل المرض ويتأني عن الانفعال لانه لا يمرض ولا يضر ويسمى القوة ويسهل اقسام هذه
افني القوة واللاتق لونها استعدادا فتصور في النفس بالقياس الى الكمالات وهي دار
كاتب في انفسها كالاب وليس المقترع ههنا كالمسائل كونها استعدادا الكمالات غير ما لا يراد
بالكمالات ههنا ما يكون فضيلة للشئ او ملاءمة له بل معناه لونه بما به استعدادا ما لا يبرود
في هذا النوع من الكميات كبر من الكمالات المحسوسة وغير المحسوسة لا باعتبار كمالها
بل باعتبار اعدادها كمال اخر وقوة الانفعال قد يكون معسود الهبوط وحشي واحد لقوة
الفعل على قبول التحول دون السكون وقد يكون الهبوط هو اشياء برده على واحد لقوة الحيوان
على التحول والسكون ولكن باعتبار ان كماله قد يكون الدامل فاما للشئ دون حفظ لقوة
قوله الما للشكل وقد يكون ملاءمة وانما كقول التحول والقوة الشديدة اذا استند
ما بهما استعدادا عن النشأ وكل سائر مقترع من حيث تأثره عن قوة ما يؤثر فيه والقوة
قد يكون من حيث اي شخص يعنى بمادتها له سقى القوة بعدة وقد يكون من حيث تستوي انفسها الى
اي واحد كان من الاشخاص لانهما اذا صادقت واحد من الجملة محورا ولا سقى بعدة القوة

اذا احدث مخصصه شئ واحد لستد بحسبها في الغرض او في الاعيان فاذا رفع ذلك
التخص ظلت القوة عليه لان القوة مطلبة من جامعا بل عن كونها قوة على ذلك التخص من
شئ هو ذلك المعنى وان كانت باقية في معنيتها هـ

المبحث الرابع في الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة المحسوسة من
الكيفيات بالحواس الظاهرة عن التعريف بالحد او الرتم اذ لا اظهر من المحسوسات لكن بما
يعبر الى البنية على مفهوم اسم بعضها وتقسيم على حسب انقسام الحواس التي تحس بها الى
عثة انقسام القسم الاول الملمسات واذكر منها اثني عشر وهي الحرارة والبرودة
والرطوبة والسوسه واللطافه والكثافه واللزوجه والحشاشه والمخاف والبله والصل
والخشه والحرارة من ثمانية مرقق المحصلات وجمع المشاكلان لانها عند المصل المصعد
بواسطه التحسين مما ترك من احتام محله في اللطافه والكثافه والظنه اصل المحسوس
الحرارة كالماء الذي هو اسرع مولا للبل من الماء الذي هو اسرع مولا له من الارض فاذا
علقت الحرارة في المركب مادر الاصل لها الى التصعد بل مادرة الابطا والاطادون
العاصي مسروق للاحتام المصلحة الطابع التي حصل منها المركب ثم حصل منها عند
مرق تلك الاحوال اجتماع المشاكلات مقتضى طابعها اذ لم يكن لسايط المركب شديده
الاتحام ما اذا كان الحماها سديدا وكان اللطف والكشف قس من الاعتدال بعد
حدث تقوى الحرارة حركه دوريه كما في الدجيب فان اللطف اذا مال الى التصعد جذب
الكشف الى اسفل فاستدارت حركتها فان كان مع شدة الاتحام اللطف عا لبا حدا
بعد الكليه واسعجب الكشف والا مرت النار في تسيله ان لم يعلب الشد جدا
وان يعلب جدا لم تقدر على تسيله هدا كذا اذ لم تقترن بالمركب صوره متمتع من شئ من ذلك
او بعض جلانه ودلت الحرارة على ان من اسباب الحرارة الاستنشاء والحركة وحاول النار
اذا كان قابلا لشي من ذلك عاللا لحرارة اذ لم يكن مالا لها فلا والبرودة لستتعدم الحرارة

لا بها محسوسة بالذات ولا شئ من عدم لذلك بل التماثل بينهما مقابل التضاد وباترها
على خلاف تأثير متماثلها والرطوبة في الكيفيه التي بها يكون الحس من السهل الشكل
الحاوي سهل التزل له والرطوبة هي تكيفيه التي بها يصير اجسم قابلا لذلك الشكل
وتركه بعشر واللطافه رقة القوام والكثافه غلظه والبروده هي سهوله قبول الحس
للسهل ما ي شكل اريد مع عشر مفرقه واذا احدث مفرقه لشد متصلا والحشاشه
هي كونه بحيث تسهل مفرقه وحس شديده والمخاف هو الخاله التي للحس سبب كونه لا
بعضي طبيعه نزع الرطوبة ولا هو ملاصق لذى رطوبه والبله هي الخاله التي للحس سبب
انه مع كونه غير مقتضى للرطوبة هو ملاصق لحس رطب والنقل هو ما يحول به الحس الى
جهة النقل موجبه المردده واخيه ما يحول به الى جهة العلوه ووجه الحرارة وكلاهما
عرف بالحرارة فاما حرمان صعود الحس لشد حارته وضعف تصغيرها وان نزوله
لشد وضعف بحسب حال برودته في الشدة والضعف ولولا ان الحرارة تقضى التصعد
والرطوبة بعض جلانه لما كان الامر كذلك والقسم الثاني من الكيفيات المحسوسة هو
المذوقات والذي يعرفه من سايطها تسعة وهي المرارة والحراقة والملوحة والعفوصه
والجفوصه والبض والدسومه والحلاوه والنهاهه وربما كان للشي طعم في نفسه لكنه لشد
مكانه لا يحلل منه شئ يحالط اللسان حتى يدركه ثم اذا احتيل في لطيف ابراهه احسن منه
طعم كما في الحديد والخاس وقد عتج طعمان في حسم واحد كالمرارة والعفوصه في الحس
فساعة وكالملوحة والمرارة في السجعة وتسمى زعموقه وربما اختع من الكيفيه الطعنيه والتاثير
الحسني امر واحد لا يميز في الحس كالتعم والفرق مع الاختان فانه قد حصل منها حراجه اولا
مع الاختان وقد يوحان مجموعته وكالتعم مع التكيف اللدن ربما اوجبا عفوصه وربما
كان ذلك هو السبب لكثير ما عتس به من الطعم اذ من حله استبايه ولم احد وجه حصر الطعم
في عدد لا في نفس الامر ولا حسب ما يمكن في حق البشر الا حساسيه والقسم الثالث

م

المسموعات وليس لها اسما مخصوصه الا من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال راجحه
 السه او صغته ومختلف ذلك باختلاف احوال اللذين يحسون بها فان المواضع المحسوسة قد
 يكون عالما لا يروى من جهة ما يعمد بها كما يقال راجحه طوع او حاضره ولا يروى لها وجه
 حصر والشم السباع المسموعات وهي الاصوات والحروف والسبب الذي يحددها
 لها هو نوع الجسم السبيل الرطب كالما والهوا وليس المراد من التوج حركة استايله من ما هو
 هو واحد بعينه بل هو التوج او يترق بحيث هو القلق اما التوج فانه يخرج المادة الهوا الى ان
 يسكن من المسافة التي شكلها الخارج الى جسدتها بعنف شديد وكذا القلق ويخرج منها ما اعتاد
 الباعد منها للتشكل والتوج الواجب هناك وسوقا حساسا بالصوت مما جريناه وان
 قلنا ان لا يكون شرا مطلقا على وصول الهوا الحاصل له الى الصياح لانه من جانب الى
 جانب عند هبوب الرياح ومن احد ابوابه طريقه ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها
 الاخر على صياح انسان وكلما فيها صوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضر واذا
 راما انسانا من البعد صرير بالافاس على الحشيشه راسا الفريه قبل سماع الصوت وليس
 الصوت نفس التوج او القلق لانهما في مصهما حساسا مع انهما في الصوت دون الحاص الى
 عقل قلع او توج او ان لها مدلا مسموعا انهما يدركان بالبصر وعين وهو لا يدرك الا بالسمع
 وايضا فانه من بعد قوايتهما وليس يحس عليلك من هذه العروق انه غير الحركة والتوج ولو كان
 الصوت امرا القليل الا في الصياح لما كان اذا سمعناه عرفنا جهته وانه من قريب او بعيد غير السماع
 لانه اصدار التوج او الاستدلال بمجاريه وخفايته على قومه وبعد فاداهو طوبى في جهة
 خارج الاذن واما الصدا فانه يحصل من انعكاس الهوا المتوج من مصادم عال يحصل ويطبق بمفوطا
 عند نقطعات الحروف ان كانت فيه حاصلة ولا بعد ان يكون لكل صوت صدا عند كل مصادم ذلك
 في البصر يجوز ان لا تقع الشهور بالامكان لغرب المسافة فالحسن متفاوت وما في الصوت
 وعكسه ولهذا يكون صوت المعنى في البيت احوى مما في الصياح والمجيب للصدا ان كان ذا

ملاسته بيت الصدا ربما انعكاس معاقب الاندفاع والهوا ان كان عسك
 بمقاطع الحروف فليس ذلك له من حيث هو مطلقا ولف كان فان الهوا لا يخط السك
 وهو سريع الاثيم والشوش ما في سبب بل ان كان متشكلا بمقاطعها فاما ذلك لسبب
 عاب عنابوص حفظ تلك القطيعات فان لم يكن له الم يكن متشكلا مثلا للمقاطع ولا يكون
 سلكه لها شرا في حدوث حرف او صوت ومن الجايز ان لا يكون توج السبال ولا توسطه
 شرا في حصول الصوت والحرف على كل حال بل على وجه مخصوص كحال علق السبال بالذن
 على الوجه الذي هي عليه الان وان جاز ان لا يكون شرا على وجه آخر او وجوه اخرى ويجوز
 ايضا ان يحصل بعض الاصوات بعلة وبعضها بعلة اخرى لما عرفت ان الواحد بالنوع
 حاز ان يكون له علة يحصله والحرف هي عارضه للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله
 في الحدة والنقل سيرا في المتوج والحرف اما مصوته هي التي لا يلبس الاستدباها واما
 صامتة وهي ما عداها وقد يكون في هذه ما لا يمكن عدله كالباء والنا والطاء والذال
 ونسبه عروضا للصوت نسبة عروضا النقطه للخط اذ لا يحسن الا في اول زمان
 ارسال النفس او اخر زمان حسه وحصر الحروف في عدد في نفس الامر او حسه الواحد
 مما لم احد تبديلا الى وجهه والشم الحساسات المبصرات وهي الالوان والاصوات اما
 الالوان فتعذر على حصرها في عدد والستود والساخر منها هما ضدان في غاية الباعد
 ولا بعد ان يكون كل ما عداها او بعض ما عداها من الالوان من تركيبتها على وجه مخصوص
 ولا شئ ان الستود والبياض والحمرة والصفرة والحضرة اذا تحببت جدا ثم خلطت
 فانه يظهر منها حسب اختلاف مقادير المختلطات الوان يحصله ثم المختل ان يكون سائر
 حاصلا على هذا الوجه او يكون كل واحد منها او بعضها الوان مفردة في الحشيشه لا عند
 الحسن فقط ومن الجايز ان يكون الالوان غير متناهية في نفس الامر وان لم يعتبر كون
 اختلافها بالشدة والضعف اصلا فانه عينا اما اذا اعتبرناه كذلك فالامر ظاهر لكل

حازم ذلك ان يحصل منها الامتساخ ومن الالوان ما هي مشرفة قربه من طبع الضوء
 فالارجوان والغير ورجبه والخضرة الناصعة والحمرة الصافية ومنها ما هي مظلمة كالغبر
 والكهم والعوديه والسواد وامثالها وانفعال البصر عن اللون ان لم يكن مانع ان احدها
 داخل في مفهوم اللون مقوما له فلا حصول لشي من الالوان في الظلمة لان في الظلمة لا راها
 وليس ذلك لان الهواء المظلم عائق عن انصارها اذ ليس فيه شيء عائقه عن الانصار والا
 لما كان من قديم في عار مظلم وفي حارجه حتم متغير يرى ذلك الحتم فهو اذن لعدم حصوله
 في الظلمة ان احدها على ذلك السواد واما اذا لم يحد ذلك الانفعال مقوما له وحرا من
 مفهومه فلا يلزم من ذلك اكثر من ان الضوء شرط في صحة لونه مرئيا لا في حقيقة في نفسه
 بل ولا يلزم منه ايضا ان يكون الضوء شرطا على الاطلاق بل جاز ان يكون ذلك على مثل ما
 ذكرت في شرايط حدوث الصوت وعلى حصوله وقد سوي في الالوان انها حواهر وهو
 خطأ منشأه محور مغايرتها عن محالها وقيامها ذاتها وهي في على الوجه المتبع في انتقال
 الامراض بسبب ان ذلك الانتقال لا يعلم امتناعه فيها يديه والذي يدل على عدم
 حوان هوان السواد مثلا اذا فارق المحل فاما ان ساقى فيه ان حتم اول ما في فيه
 ذلك فان ما في ودرص انه احسن فانه اساره وهو مع مقدار والمفهوم من المقدار
 غير المفهوم من السواد لمقتل المقدار دون السواد واذا كان مع مقدار هو في
 سى مستند وحتم في وقد نرضى مجرده هذا حلف وان لم يات فيه ان حتم
 وليس به سببه سوادا وهو محال وانت تعلم ان الشيء الاسود مثلا اذا اسف واهتة
 وسكبه ووضعته وجميع احواله بعد ما كانت الالوان والسواد فالتواد نايد على الجميع وليس
 لاش محض فان الاش لا تنفع عنه حاسه وقد سبق الاحتكام في الاشكال وحلف في
 الالوان ولو كان اللون نفس الشكل لما كان لذا وكان الهواء لون محسوس للوزن سكل
 ومثل هذا يظهر الفرق من كثير من الامراض واما الاضواء الحقيقية الظهور للبصر

وتقابلها الحفا المطلق وهو الظلمة والصوت يختلف مراتبه بالشدة والضعف بحسب مراتب
 القرب والبعد من الطرفين وقد نطق ان الاشعة احتكام سقائه متصلة عن المضي متصلة
 بالمستضي وهو بلبل والالكان اذا استدت الكوة بعتة ما كان يعب ولو يوم نقا احراضا
 قد زال صوبها صبت مظلمة لوجب ان يكون جسمتها غير صوبها ولو كانت احتكاما لما علب
 الاجتسام دونها ولا صلبت عند جنوب الرياح ودورها وحرق الاقلال لقودها فيها
 ولما دخلت مع الهواء اودا حقة دحعا عظيما نظير ولما عرك بطبوعها الا الى حده واحد
 ولما كرم اضواء شرج كبير حتى صارت ذاتي والحديث علم هذه وامثالها على عدم كون
 الشعاع حتما وهو غير اللون ايضا لان اللون ان احدها عن مستر الظهور للبصر مطلقا
 بطل سور السمى الطاهر للبصر والضوء اذا علب على مثل الشرج فعاب كونه مع ان ظهوره
 محقق بضوء وان احدها اللون على انه ظهور للبصر على وجه مخصوص فاما ان يكون سببه الظهور
 الى السواد والباض لسببه اللزنيه اليها في ان الظهور لا يزيد في الاعيان على سبب السواد
 كما لا يزيد اللزنيه عليه عسا فالظهور محمول على ظهور البياض في الخارج هو البياض
 فالامم ساضا معنى ان يكون اتم ظهورا ولذا الامم سوادا وليس كذا فاما اذا وصفا
 العاج في الشعاع والبلج في الظل ندر كالمشاهدة ان بياض البلج اشد واقم من
 بياض العاج وان العاج اضواء وانور حينئذ من البلج والاضواء غير الانوريه واللون
 غير النور ولذا الامم سوادا اذا وضعناه في الظل والاضواء في الشعاع كان الاسد
 سوادا اقصر نوريه والاضواء نورا اشد سواديه ولو نقلنا ما هو في الشعاع الى الظل
 وما هو في الظل الى الشعاع لصار الامم انور مع نقا اسدته فالظهور للبصر غير اللون
 وان لم يحقق اللون ودرنه والضوء اول ومنه بان فان الضوء الحاصل من المضي لذاته
 نفس ضوا اول والحاصل منه في اخر يسمى صوا مائا واذا حصل ان الضوء نقدي كذا ودره
 في لذة ان اسئل من كذا الى لذة اذ لك كلة محار وضعته حصول الضوء من المضي الى

المستضيء دفعه من غير حركه لاستحالة استقلال العرض بالاعمال لما روي لا انفدام
من المضي وهو هو بل على وجه ان حصوله في المضي على حصوله فيما استضاءه والطلبه المقابل
للضوء ليست عبارة الا عن عدم الضوء فحسب فان كل ما لم يكن له نور فهو مظلم شيوا كان من
سائده ان يكون مستنيرا اولم يكن فلا يحتاج ما اسعى عنه النور في كونه مظلما الى شي اخذ
المقابل من النور والطلبه على اصطلاح هذا الكتاب تقابل الاعجاب والسلب وحي اكر
الكثير غيره اصطلاح على ان تقابلها تقابل الملكة والعدم بمعنى ان الطلبه عدم الضوءها
من شأنه ان يكون مضيا والضوء وان كان لا يشاهده عارضا الا للسطح فحق مفهومه لانفع
من كونه سائرا في جميع الجسم باطنه وظاهره كمثل سريان اللون فيه حيث يظهر به الباطن
كما يظهر به الظاهر وان منع من ذلك مانع فهو امر من خارج الموقوف ولهذا لم يكن من
قبل لم يخص الكميات وان كان محتسب المشاهده والوجدان محاسبها ولا اعتبار عند
الاصدار في كون الضوء محتصه بالكمية كونها لا اسود الا لذلك كما سبق واذا كان من
كون الشيء مضيا لونه ظاهر البصر فكما اسود لونه ظاهر البصر لونه مضيا كان ظلما او
ضاهيا مادنا او غيرها فالضوء والنور والشعاع ما يراه سب هو كالبحر من كون يستغنى
الضوء

الحامس فيما ليس من شأنه ان يحس للظن الظاهر من انواع الكيف
كلما كان من الكميات الغير المحسوسة غير راسخ فتمى حالا كغضب الحليم وكلما كان منها
راسخا فتمى ملكة كحصة المضاج واذا قيل ان الملكة على فعل كذا او خلق كذا ان قلت المراد
بذلك ان يصدر عنه ذلك الفعل او ذلك الخلق مثلا بل ان يكون تحت تصرفه ذلك
من غير روية مثل ملكة الصانع فان الصانع بالظهور لا يردى في نفقة نفقة وكذلك
ملكه العلم ليس بان يحصر الانسان المعلومات بل ان يكون مقدرا على احصاء معلوماته من
غير ان يردى ولا شك ان جميع ذلك هبات في العلم والعقل وكذا حال الفهم فان
معناها ان يصدر عن الانسان الاعمال التي تصدر عن البدن بالاعتدال بغير تعب ولا محالة

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم قد يكون شيء واحد في أول حادثة حالاً ثم يصير بعد ذلك هو جنه ملكه
وكما عجزه الانسان من نفسه من هذه الكيفيات هو عجز عن المعرفة بالحد او الزم في قدرته
اليه الشار عظيمه على وجه العجز له وكيفية تسيبه الى ما يتعلق به كالادراك الذي يحتاج الى
بعض القدر المشترك منه من الاخاش والحيل والعقل فان كل هذه تشترك في كونها ادراكاً
ومشارك كل واحد منها عن ايقاظها بتميز وكذا الله والالم بالنسبة الى ما صدق عليه من المطالب
المثلثة والمولية فان هذا واسطه ما حدد من استثناء الواحد الا محلوها بما يخص كل منها
فاذا انحصرت تلك الخصائص حصل لنا القدر المشترك فاشال هذه بعضها اما هو من
هذا القبيل واد اعرف هذا فاعلم ان الكيفيات التي ليست من شأنها ان يحصل المحو الطاهر
كمن لا يمكن حصرها او سذر والذي هو هذا اذ كرهها فيها واقم ذلك هو الادراك والله
مع سائر الادراكات منه وسيرل كلها فيه هو ان يكون حقيقته من خاصه نفسها او ما
عندنا الذي يدعي انه مدرك ساهدها ما يدرك سواء كان ما به الادراك هو ذاته
ادراكه وهو اكان المال مشتركاً من امر خارجي او حاضر استد او ساكان متطعماً
في ذات المدرك اذ الله اذ كان حاضراً من غير انطباع وارقسام في شيء ولو لان يكون معنى
الادراكات لا لا انطباع لما اسكان حكم على معدوم ما في الايمان فهو في النفس ولو لان
بعضها ليس بالانطباع فكان علم الباري بداته والاشياء كلها وعلمنا وداننا لدون الاطبا
انصاف هذا مما يستحق بطلان في مواضعه والضابط في الادراك الذي يجب ان يكون
حصول صورة المدرك في المدرك هو ان يكون ادراكاً غير طاماً للذات المدركة مادامت
موجوده وان يكون المدرك مع ذلك عابثاً عن المدرك غير حاضره عند حصول البصر او عند
البصر وما جرى هذا المجري ودليل ذلك انه اذا حصل فبينا علم شيء عابث عنا بعد ان
لم يكن ذلك العلم حاصلًا لنا فان لم يحصل فينا شيء ولم نزل عما في مسلمان حالاً فاعلم ان علم
ربعه وليس كذلك ولا حيران برول عما في وجهين احدهما انما علم الله به ان العلم المحدد

حصوله اذ لا يتبين ان الرايد ان كان صورة ادراكه في حادثة لا محالة ضرورة ان النفس
تلك كانت في مبدأها حالية عن العلوم ثم حصلت لها ويعود الكلام في تلك الصورة الادراك
ولا بد من انها الى الادراك لا يكون عبارة عن روال صورة ادراكه وان لم يكن من الزائد صورة
ادراكه في قوتها لا محالة اذ روال ما لا يهايه له من المدركات كالاعداد والاسكال الهندسية
وانه لا بد وان يكون الرايد عند ادراك كل واحد منها غير الزائد عند ادراك الآخر لئلا
تتساوى حالها عند الادراك وقبله فيكون املاكا لاحدهما هو ادراك الآخر فاما ان كان ذلك
وجبا ان يكون فاما امور غير متناهية بحسب ما في قوتها ادراكه من المدركات ويكون موجود
معاد لا حال من الاحوال الا ان كان اي واحد كان مما في قوتها ادراكه من الالهية
لها ولولا ان الامر الذي رواله من المدرك حاصل في تلك الحالة لما امكا
ادراكه لان محله عدم حصوله فينا لو كان كافيا في الادراك لما كان ادراكا لذلك المدرك
محددا في ذلك الحال بل كان يكون قبله اضافة في لا يكون في الادراك الادراك بعد
حصوله مواجدا ان يكون حاصل في كل وقت لم يكن في قوتها ادراك ذلك المدرك لحصل
ادراكه بمرأه وكذلك جميع الاور التي روالها يكون ادراكا لما في ادراكه فلا بد من وجودها
فيما يحلها في كل وقت كما ان مدرك اي مدرك كان لها ان مدركه وتلك الامور لا بد وان
يكون مبررة فينا برسا ما يدرك روالها من الاعداد وما شاكلها مما له رتب طبيعي
ذاته وقد علمت ان وجود ما لا يهايه له دفعه واحد وهو متساو حال فكل ان يكون
الادراك المذكور روال شي عنها هو اذ الحصول شي فساد ذلك الشئ ان لم يكن مطابقا للمدرك
لم يكن لونه ادراكا له اول من قوته ادراكا لغيره فلا بد من المطابقة معنى ان يحصل لكل مدرك
اشئ لنفسه ما يتسببه بحيث لا يكون الامر الذي هو ادراك هو رتبة اثر الذي هو ادراك
دال ولتلك غيرهما مما من شأن النفس ادراكه وذلك هو المراد حصول الصورة في
المدرك وبعد انفس ان الادراك لنفسه هو عود اضافة من المدرك والمدرك فان

الاصافة يستدعي وجود المضافين بالمدرك ان كان معدوما فلا اضافة اليه وان كان
موجودا في نفسه اذ في شي غائب عنا وجب ان يكون ادراكا له قبل ادراكه القسم
الا ان لا يحدث في نفسه اذ في ذلك الشئ الغائب الاحالة الادراك باستدراكه
من الصفات المدرك الى القوى والالات ولا شك ان ذلك يكون اسهوا له بعد
ان كان معدوما فلا يكون الادراك الالحضور المدرك وذلك مما يحققه من انفسنا
بالوجدان فلا يتسبيل الى انكاره بل ان وقع نزاع في الاطباع لاني عود المحصور عند
المدرك فان كان موجودا فينا فقد حقق الاطباع فصلا عن عود المحصور على كل التقدير
لنفس الادراك مجرد اضافة المذكور وان كانت ضرورة فيه ولو استندع الادراك
وجود المدرك في الخارج لما كان بعض الادراكات جهلا لان الجمل هو كون الصورة
الذاتية للصفة الخارجية غير مطابقة اياها وحصول الشئ للشئ يقال على معان
متعددة فان حصول الجوهر للجوهر غير حصوله للعرض وغير حصول العرض للعرض
والجوهر وكذا حصول كل واحد من الصور والمادة والقسم وحصول المال للمول
للأخر ولذلك حصول كل من الحاضر والمضد عند صاحبه والحصول الادراك
معلوم لنا بالوجدان ومحقق كونه حصولا لنا وان عجزنا عن التعبير عن خصوصه
بغير لونه ادراكا او علما او شعورا بالشئ او احاطة بكنهه او بما يحوي هذه
العبارات في كل لغة ولو كان المراد به مطلق الحصول ليف كان لكان كل من حصل له
شي مدركا له حتى الجدار لكونه ولكن متى علمنا حصول شي شئ حرمنا بانه مدرك
له وليس كذلك او ما من شرط المدرك ان يكون متغيرا بالمدرك والاما كالمدرول دوسا
وذلك على خلاف الاتحاد فان يوجد الشئ يجب ان يكون متغيرا لذلك الشئ حتى
ان علمنا داسا هو داسا ولذلك علمنا نداسا وهلم جرا وان وقعت المتغيرات
منوع من الاعصار وهو كاف في حصول الشئ للشئ واصله اليه وليس الحصول

الادراك هو لآله المدرك فقط من دون المدرك بعينه بل ما يدرك مآله فنصوره المدرك
حاصله له لخصوها لآليه وكون الصور مدركه غير كون ما من صورته مدركا لها فقد
يعتبر لما يكون ادراكا ان يكون مدركا باحلاف اعتبار والعلم بحسب غيره عند غير المعلوم
لانه مطابق له وكما طابق شيئا على وجه لا يمكن ان يطابق ما عاينه وهذا اعلم ان
العلم بان الشيء يتوحد غير العلم بوجوده اذا وجد وتزدد مانه لو كان كذلك لكان من
علم انه اذا اجاب الغند دخل زيد الدار علم لا محاله دخوله الدار عند محي الغند علم محي الغند
ولم يعلم ولا العلم بان الشيء يتوحد لا سوقف كونه لذلك على وجود الشيء وسوقف
كان الادراك بوجوده على وجوده والحاصل قبل حصول الشرط غير الموقوف على حصوله واذا
التصور واذا ما في حيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع قبل له الحفظ والذلل
الطلب التذكر ولذلك الوجدان الذكر فاذا ادرك المدرك شيئا والمحطاه في
نفسه ثم ادركه ثانيا ما ادرك معه انه هو الذي ادركه اول ما بل انه معرفه واذا
تصور المعنى من لفظ المطلب فهو الفقه والفهم والانهام والسان هو اتصال المعنى
باللفظ الى فهم السامع والصدق هو ان يكون حكمك بشي على شيء اساما او بعاما مطابقا
لما في نفس الامر والصدق هو الاعتراف بهذه المطابقة والعلم هو اعتقاد ان
الشيء له اذ انه لا يمكن ان لا يكون له اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجب له
وكان الشيء بعينه نفسه لذلك وقد يقال لتصور الماهية بالحدود الماهية وقد يقال
للادراك ان لا يكون كان والعقل هو اعتقاد بان الشيء له اذ مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا
يكون كذلك طبيعيا بلا واسطه كاعتقاد المبادئ الاول للبراهين وقد يقال لتصور
الماهية بذاتها من غير تحديد كصور المبادئ الاول للحد وقال على معان اخبر
لاصلها الى ذكرها ههنا وتذكر بعضها والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب

الآراء والذات من القوى الذهنية وقد مضى في المنطق شرح امور تتعلق شرحا بهذا الموضوع ايضا
كالترك والحدس والظن وغيرها ملاحظه الى كبر معاني هذا الموضع وتقسيم الادراكات تحت
مراتبها في التوحيد عن المادة الى اربعة اقسام احسان وحمل وتوهم وقفل والاحسان هو احد
الصور عن المادة ولكن مع التواضع المادية ومع وقوع تشبه بينها وبين المادة اذ ادراك تلك
التشبه بطل ذلك الاصل كايضا بل زيد فان المحسوس لاشاله الا معصور بغواش عربية عن
ما هيته لو ارسلت عنه لم يوثق في كنه استنائه مثل ان وضع وكف ومقدار بعينه
لو توهم بدله بغيره لكان ذلك الانسان ولا ساله الا بعلاقه وضعيه من حسه ومادته
ولذلك لو زال لم يدركه فهو مشروط بمحض المادة واكتشاف الحيات ولو لم المدرك
حرشا واما التحمل فهو سريه الصور المترجمه عن المادة سريه اشده فان الحال لا يحدها
عن المادة حيث لا يحاج الى وجود المادة بل اذا اطلب المادة او عانت فان الصور يكون
ما به فيه ولكن غير موعده عن اللاحق المادية ولهذا كانت الصور في الحال على حسب الصور
المحسوسه من تقدير ما ويكشف ما ووضع ما ولا فرق بينهما الا عدم الاصباح الى حضور
المادة لانه وهذا الحمل صور زبد الذي كنت امضته مثلا اذ اغاب غلدا واما الوهم
فهو نيل المعاني التي ليست حسيه وذاتها مادية وان عرض لها ان يكون في مادة كالحبر
والشر والمواقف والمخالف وما اشبه ذلك ولو كانت هذه في ذواتها مادية لما عرفت
الاحسنة والوهم وان ادرك هذه الا انه لا يدركها الا بخصوصه بالشيء المجرى الموجود في
المادة وبالفكر الهادى مشاركه الخيال فيها وهو كاد بال الشاء بعد ان الدب وهذا
الولد واما السمع فهو احد الصور مبراه عن المادة وعن جميع علاقتها سريه من كل وجه
فان كان المدرك مجردا بذاته عن المادة احدها كما هو عليه في نفسه وان كان موجودا للمادة
يكون وجوده ماديا اولانه عرض له ذلك انترجمه عن المادة وعن لواحقها بزمانا كالمادة
فنصوره الانسانيه علاقتا لم وكف وان وضع مادي حيث يصير صالحا لان يقال

على جمع ماله شيء من ذلك واذا اعتدنا صورة واحد ما هي الخارج فهو العقل العقل
واذا احدا الصون من الموجودات الحاصه هو العقل الاسعالي والعلم منه
بفصيل ومنه اجمال اما التفصيل فهو ان يعلم الاشياء ممانه في العقل منفصله بعضها
عن البعض واما الاجمال فهو كمن علم سله ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب
عنها في ذهنه وليس ذلك بالقوه المحضه فانه قد حصل عنده حاله بسيطه في مبدا
عناصل تلك المعلومات فلم يكن علما بالقوه من كل وجه بل في العقل من وجه والقوه من
آخر وكلها قوه في اقرب الى الفعل من القوه التي لا يكون معها تلك الحاله ومن سكر حصه
قولها او اعتد ما خصيل مناصحه ان يقال له هل تعلم ان انكار له حق او باطل او ات
شال في ذلك فان حكمه انه يعلم ان انكاره حق فقد اعترف بحقيقه علم ما دكنا ان اعرف
ان انكاره باطل وان قال اننا شال فقال له هل تعلم انك شال وشكر وفهم من الاذليل
شيئا يسيرا ولا يعلم ذلك فان وافق انه يعلم فقد اعرف يعلم ما دان لم وافق على ذلك
واذ انما لا ينهم ابد اشياء ولا يعلم انه شال وشكر ولا انه موجود او معدوم ستقط
الاصحاح بعد ما يتبين من استرشاده ما دام على هذه العريه الا ان يعلم بدخول ياراد
خبره او غير ذلك مما يعلم فان الفار واللاما عنده واحد والام واللام واحد وشال
هنا ان كان شاك في نفس الامر كما نزع مرعا اعتد بهذا القول او هذا العقل
وان كان معاندا فزعم الجاه الام الى الاعتراف بالحق ولعله لا يوجد من هو على هذا
الراي الا ان محله على طريق القناد ووقع الادوال على اصناف الادراكات لنا
هو بالشك فانه قابل للشك والضعف الا ترى ان الادوال بالبصر اقوى من
الاعمال والاحمال وان كان ذلك فمناصيل المدرك للخيال كادراكها بالبصر فان في
المشاهده مرده الحقائق لتس في الخيال ولهذا ليس عمل المسوق كاهن وبعض
الحصل اقوى من بعض وكذا العقل سعادت درجاته في موه وضعفه وهو اقوى كفه

من الادوال المحسوس لان الادوال العقل حالص من البتوت الى الكنه فانه يدرك المحاسن
المكسفه بالعوارض كما هي واصلا الى كنه المعقول والمحسوس كنه لانه لا يدرك الا
كفئات تقوم لتطوح الاجسام التي حصه فقط والعقل ايضا اكر كيه منه فان عدد
تفاصيل العقل لا يكاد سناهي فان احاسن الموجودات وانواعها واصنافها وما تنبع
منها من المناصب لا يستحيل ان يحصرها والخصيه محصوره في عدد قليل وذلك العدد
فان يكثر فبالاشد والاضعف لا غير كالحلا ومن اللين احداها اشد من الاخرى
والعلم يستحيل عليه الانتظام بذاته او غيره لانه متعلق بالتسايط لا بحاله وهو
ظاهر ولانه لو لم يتعلق بالتسايط لعلق بالمركات والا فلا معلوم اصلا والعلم
بالمركات متوقف على العلم باجراها بالتسايط فيكون قد تعلق بالتسايط وفهم انه
غير متعلق بها هذا خلاف واد قد بدت انه لا بد من تعلقه بتسايط فلو انتهم لكان
خبره اما ان يتعلق بكل ما يعلو به كله او بعضه او لا شيء منه فان تعلقه بكله كان خبر
العلم هو العلم فتساوى الحر الكلي من الوجه الذي به الكل كذا والجرح احدث
وان تعلق بعضه كان المعلوم بالتسايط مركبا وهو خلاف ايضا وان لم يتعلق شيء منه
هو ظاهر القناد اذ لا تصور تعلق الكل شيء مع خلق كل واحد من اجزائه عن التعلق
به او بعضه وعند ذلك يقال انه يجب لم يثن شيء من الاجزاء لعل الجميع لا تعلق له فليس
الجميع هو العلم فان لم يحصل العلم عند اجتماع الاجزاء لم يكن هناك علم وهو خلاف العوض
وان حصل عند اجتماعها علم فان استتم ذلك العلم الحاصل عاد الكلام فيه ولزم التسلسل
الحال وان لم يستتم حصل المطلوب على انه معلوم بالبداهه ان الصور المتساويه
الشي الواحد من حيث انه واحد تسع اشياءها وادوال الحواس المتعبريه قد يكون
على وجه لا تعبريه وقد يكون على وجه متعبريه بعضها ويمثل لك كفيه ذلك هذا
المثال وهو انك اذا كت حافضا للصيد من الشعر وهي حاضره في ذهنك ففهم

كما في مكتوبه بتأنيدا وظنه كله فهذا ادراكها جميع تفاصيلها على وجه لا يعبر واذا
فراها كلها بعد كله فهذا ادراكها جميع تفاصيلها على وجه لا يعبر واذا اقراها
كله بعد كله وبتأنيد بعد وقت من غير ان يحتمل لك عاقل كل ما بها واساها دفعه
واحدة فهو ادراك لتلك التفاصيل المدركة بعينها اولا ولكن على وجه متغير بغير
المدركات ومضى يستند الشخص الى شيء اشار اليه كما يقول زيد هو الذي في مدته
لذا او كسوف الشمس يكون من الان الذي من منه ال شتم لم يكن عمله على قدر علم كل
معتقلا بل محسوسا ويكون العلم به معبر او حرا وتعلم تستند الى سائر الله وجه
من الوجوه بل علم بواسطة استنباطه كما اذا علمت مقدار ما من شويين الاستنباط
لم يعبر العلم به سواء كان موجودا او معدوما وكان ادراكه معقلا كما في الادراك
ساخت غير هذه شيان بعضها في اشياء بحث اخرى مستقلة ومن هذه الكميات
اللذة والالم فاللذة ادراكا وسيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم هو ادراكا وسيل ايضا ولكن لوصول ما هو عند المدرك انه
وشر من حيث هو كذلك والسيل هو الاصابة والوجدان لذات التي لا صور تتاوم
تقطع فان ادراك اللذبة لا يكون لذة الا اذا ادرك وصوله الى الملتد ووصوله
للمسمع اسعاد كماله وخيريته سواء كان في نفس الامر كمال له وخير اولم يكن
والكمال هو ما يشاء انه ان يكون بشي والخير ما يكون مورا عنه وقد يكون الشيء كالا
وخيرا باعتبار وغيرهما باعتبار آخر وهذا الالف والنسب والانتداد بالكمال والخير
مخصص بالجهة التي هو معها كمال وخير وهذا يعرف فوايد القبول المذكورة في تعريف
الالم وهذا التعريفان انما هما التميز القدر المشترك من كل حاله من الحالات اللذة
والألمة وحدها من التعريفات لا يعرف ما هيتهما فانها مما عدها عند
الحالات المذكورة من انتفاهما مستغنان عن التعريف واذا كانت اللذة والالم

ما عين للشعور فاذا فقد بعد اذ اضعف ضعفا ومن الكميات المذكورة الحيوة
والارادة والقدره والحيوة هي لون الذات بحيث لا تمتع عليها ان يعلم ويعمل والارادة
هي كون العاقل عالما بعله اذ كان ذلك العلم سدا لصدور عنه مع لونه غير
مفلوب ولا مستنكر والقدره هي كون الشيء بحيث يصر منه الفعل والنزول تحت الدوا
المختلفة وهذه هي القوة الاحصائية واذا اجتمعت الارادة والصدق بها فانه شق ان
يعبر بها في يحصل الفعل واسما لا ماسق وجب حصول الشيء بها ومن حيث المخرج يكون
قوة على شيء واحد ولا يستند على الفعل فان الذي له فطره تسليمه لا شكرا في حاله العيان
قاد على القعود وقد يكون القدره هي العلم بعينه وذلك اذ كان العلم بالشيء كمالا
في صدوره عن العالم كما تصور وجهه على اليه فتدبر حركه بعض الاعضاء او تصور
امرا بعبه بغير وجهه من غير استعمال الله او من عند شهود وسوقا والاعلا
من جملة هذه الكميات ايضا والخلق ملكه يصد بهما عن النفس افعالا تسوله
من غير مقدم ربه واصول الفضائل الخلقة ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة وخير
من غير مقدم ربه ولكل واحد من تلك طرقا افراط ونفراط فاما الشجاعة
هو العداله ولكل واحد من تلك طرقا افراط ونفراط فاما الشجاعة
محترقة بالهوى والجبن والعفة بالحور والمجود والجلية بالخوف والعبادة وخير
من هذه فروع كبير ولها احكام وذلك كله مستوفى في كتب الاخلاق والامتنع
ههنا اكثر من هذا القدر منها والعفة والمرض من قبل ما ليس محسوس من الكميات
والعفة عبارة عن الكيفية التي بها يكون بدن الخبيث يصد عنه الاعمال اللائقة به
تسليمه والمرض ما عاقلها ومن هذا القبيل ايضا الفرج والغم والعصب والفرح والحرارة
والهم والمجل والحقد وهي طاهرة لكونها وحداثة والسبب المعد للفرح هو ان يكون
حامله الذي هو الروح الحيواني المتولد في القلب على افضل احواله في العلم والكمالات
في العلم فلان زياده الجوهر في المقدار يوجب زياده القوة لانه اذا كان كبريا في شدة وان

البدن أو قسط واف للاشتراط الذي يكون عند العرج لان العليل تحمل به الطسعة وعكته
عند المبدأ ولا ينشط واما في الكيف فان يكون معدلا في اللطافة والعلو وشدة الصفا
ومن هذا يظهر ان المود للغم اما قلة الروح كما في الناقين والمنهوكين بالامراض والمسالخ واما
عظمتها كما للشوداوس واما سببه الفاعل والاصل منه محل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة
ويخرج فيها الاساس المحسوسات الملاية والكنز يحصل المراد والاستيلاء على الغنى والروح
من العلم ويذكر اللغات ومن هذا اعلم السبب الفاعل للغم ويتبع الفرج امران احدهما معنى الطبع
ويحدهما اعتدال مزاج الروح وحفظه عن التحلل وكثرة تولد بدل المحلل ولما تتبعه محل الروح
للتسعة للاشتراط للطف قوامه والثاني احباب العدا اليه لحركة الاشتراط الى غير حبه
العدا والغم يبعده اصداد ذلك والغضب يحبه حوله الروح الى خارج دفعه والفرح يحبه
مركبها الداخل دفعه ايضا والحنن يدفع معه الروح الى داخل يدفعها والغم يدفع معدا
فمنه في دهر واحد كونه يوجد معه غضب وحنن والحمل يدفع به الروح او لا الى الباطن
ثم يحظر بالصلحية انه ليس مما يحل منه كبر ضرر مستطع ماسا وما ذكر من احوال الروح
المستقلة هذه الامور فاما عرف من طريق الحيرة والحدث والمحدث معصني بحقيقة غضب
الامر واللام سقر صورة المودى في الحيال فلا يستأنق النفس الى الاستقام وان لا يكون الاستقام
والاستقام في الشمول الا كان لها حاصل ولا يستند السوق الى حصيلة ولذلك لا ينسحب الغضب
والاستقام في هذا الصعوبة والا كان فالمعقد ولا يستأنق اليه ولذلك لا ينسحب مع القول
لم اذكر في هذا الموضع الفصول السادسة في الاضافه

معناه المضاف التسيط من حيث هو مضاف تسيط هو معرفة فطرية لا يحتاج الى الال الى ذكر
ومنه والصدق منه ومن الرب فيه من نفس أو كالات فاه جوهر في شدة طهته الامور
والكف المواقف فاه فرق من ان يقال كيف مواقف لكف ومن ان يقال مواقف الكف

فان الاول اشرفيه الى الكفا المركب مع اضافته من المواقف والثاني اشرفيه الى اصابه من
المواقف محصنه بالكيفية وهي المتشابهة الممتازة بذلك التحصن عن المتساواة التي هي
مواقفه في الكيفية ولا يبعث ان يرجع عن المواقف في الكيفية مثلا لخصها بهلث من ذات
المواقف ومعرفة بها التخصيص بالكيفية او غيرها وهي هي بعينها فليس للاضافه جعل
ولخصها بما خصت به جعل آخر فالتخصيص بالموضوع بما ركل اضافته اخرى وليس
معنى هذا التخصيص ان يوجد الاضافه المخصوصه عبارة عن المجموع من المود ومن المواقف
بحسب كون نفس المود هو المميز لخال المير لها هو تخصها به ومعنى هذا التخصيص
التخصيص هو اضافتها اليه فميز الاضافه اضافته اخرى ولو لا انها من الاعتبار ان الذي
للتزم من هذا حال كما سبق والاضافه الى مستخص لا تقضي بخص الاضافه لقول ان
يريد اذ لا يتبع من الحمل على كبر من نفس المفهوم ومن المضامين ما معك ان ياتيا
براس الاضوع فان كل واحد منهما اخ للآخر وليست اخوة واحد هي بايها هما جميعا
بل لكل واحد اخوة اخرى وليست الابوة والبنوة لذا فان احدهما اب للآخر والا
ليست ابالة بل انا والمضاف المحقق لا بد له من انعكاس الطرفين بالسكان ولذا
المركب اذا اخذ الطرفين على التعادل فان الاب اب لاس والابن ابن لاب واذا
صل السكان سكان التسمية والراس راس لجوان لا يصح ان يقال التسمية معينة
السكان والجوان جوان الراس وانما محقق التعادل اذ اصل الراس لدى الراس
واستكان لدى السكان وبما محل تعادلهما ان يوجد احدهما بالفعل والآخر بالصور فان
العلم علم شئ والشئ الذي هو معلومه اذا كان حارضا قد يوجد دون العلم ولكن
لا يوجب هو معلوم وقد يكون الاضافه من امرين وهنيس باحدهما الدهن
حاصر من متحصل الاضافه منهما في الدهن وهو المستند والمناخر ومتى كان احدهما
نقط حاضرا في الخارج فلا بد من حصول صورته في الدهن حتى يصح الحكم بينهما والامنا

فيه

خر

فه

القطعة ما زارها اضافة مطلقة كالانوع والنبوت المطلقين واذا حصلت موازها حصل
 ايضا والاضافة امر زائد على مفهوم المضاف وان كانت امرا اعتباريا فان الانوع مثلا لو كانت
 عن الانسان او نفس الشخص الذي يقال له اب لكان ذلك الشخص ماصح وجوده اصلا
 الا وهو اب ولما صار ابا بعد ان لم يكن فالانوع ليست ذاته ولا شلقة لهف والانوع
 لا يعقل الامع شوم والانسانه والنفس الانسانية يعقل دون القياس الى نوع او اب وقد
 عرفت محاد او حتم لحتم وكان من قبل غير محادس وليس الا محاذاه منهما امر احصلا
 حتى يكون المحاذاه سلها وعدمها والاضافة قد تعرض للمجر كالأب والابن وللم
 الطويل والقصير والتقليل والكبير والليل والليل والابود والاصافات اخرى كالقرب
 والابعد والاعلى والاسفل والاندم والاصدح والاصفا واصفا ما والاعرى
 والاشي والحركة والانطق والاصم والاسد مسحا وتبريدا ومن استقام الضائف
 السال والسافع والتماس والداخل والاضال والالتصاق وامور اخرى بعضها
 قد سبق وبعضها يتبقى ولا حاجة الى استقصا جميعها فالمسائلان هما امران ليس
 عن اهلها ويا بينهما شي من جنسهما شوا كما يستقن في تمام النوع كبيت وبيت
 او محقق نصف من حجر وحجر ودرهما حصص الثال الحسنيين اللذين هما بهذه الصفة
 والمسائلان هما اللذان لا يستمان وليس من اهلها ويا بينهما شي من نوعهما كقطعة
 ونقطه والمماسان هما اللذان يحلف داناها في الوضع ويحدد طرفاها فانه اذا
 احد داناها في الوضع مع ذلك كما مستد احطن والمصلا هما اللذان يتلام طرفاها
 المحيطين المحيطين بالزاوية وقد يطلق الاتصال على معان اخر لا حاجة الى ذكرها هنا
 والمماسان هما اللذان يماس احدهما الاخر بحيث يستقل باستقاله ومن الاضافة بالشي
 بالان والشي والوضع والحركة فالان هو كوز الشي في المكان وليس هو لكون العرش في محله
 فاعرف والخصني منه هو كوز الشي في مكانه الخاص الذي لا يحسن ان يكون معه فيه غيره

وعبر الحصة منه هو مثل كوز الشي في السوق والعام منه فان يكون في المكان مطلقا
 والخاص فان يكون في الهواء والنفس فان يكون في هذا المكان المتشابه وفيه مفاد كعروق
 واسفل وفيه اشد واضعف كالام فوقه من غير والمتى هو كوز الشي في الزمان
 وحاله في استامه حال ما قبله وبما ان الامور الواقعة دفعه متى وكل اما سال
 لوقوعها في امر له معلق بزمان وذلك بالاشترار والوضع هو كوز الشي في مكان
 لاجرايه بعضها الى بعض يستبد في الجهات المختلفة كالسام والعمود وهذا فقد يكون
 القوم فافد شوم قرب دايه طب الرمان القطب وتبينها الى الطوق
 ولا دايه بالفعول ولا وضع الامور وقد يكون الفعل اما بالوضع او بالامر من
 الهلاك او لنس الطبع لحال ساكن البيت من البيت وفيه ايضا ضاد فالتسا
 قائم درجلاه الى الارض وراسته الى السماء او راسه الى الارض ودرجلاه الى السماء
 وبلاسلتا والابطاح وفيه شدة وضعف كالام استقامه واخا والحركة وقد
 عرفت بالملك وله من وزن الحتم في محط ملكه او بعضه بحسب سفل المحيط باستا
 المحيط به وهو اما طسبح لخال الحيوان السببه الى اهله او غير طسبح السبح والشمس
 والشمس وما هو سال لوز القوي للنفس والفرس لزيد وان اطلق عليه هذه
 الاستما فهو ما صلاحي عرفت هذا فقد عرفت هذه الارب اعني الان والشمس عرفت انما
 حارجه عن الاضافة ان يحمل امورا غير السببه بلزها السببه وهو حلال لوظي
 وتلك الامور لم اصد رها على ثوبها ولو عرفت كانت هناك من استام الكف
 وان عرفت لها اضافة تجعلها داخله بحسب الاضافة اول واخر

الفصل السابع

في الحركة احوذ ما عرفت به ما هي الحركه
 انها خروجه الشي من انقوع الى الفعل لا بدعده وانما هي متع شاتها لذاتها والا
 دفعه لنس زمان حتى لا يكون معرفتها بالزمان المعرف بها فكون دورا بل هو امر

لمنه الزمان بصورة الدفعه واللادفعه بدعي ولمن من ان لا يخرج الى الفعل دفعه ومن
استناع بانها ابد ابد يكون لولا المحل من الجدا الذي منه الحول والمنتى الذي له الحركة
حيث ان من يعرف في ذلك الوسط لا يكون المحل حله ولا بعد فيه والوسط هذه الصيود
المذكورة هو صورة الحركة والسكون المحل متوسطا لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة
ولا صور ان يورد هذا القول معنى الحركة لانه قد اعيد فيه القيل والعد للغيرين الزمان
والعدم الحركة والمحل واستعمل فيه اللفظ المستعمل وهو الجدا او التي تارة قد يكون
بالقول كما في الحركة المستندين وبالفعل كما في المستقيمة فيه وجوه من الخط الرابع في التعريفات
والحركة امر ليس يحصل للحتم في كماله لكنها سادق عبرها من الكمالات بانه لا يحصل لها
الا لادى بله الغير ولو كانت مطلوبة لايها حركة فقط لما اختلفت حركات الاقسام في
الزمان وغيرها لانه وجه من غير مرجح فصال مطلوب مكن الحصول لسا دى اليه ومادام
ذلك الوجه قد عني في القول فان المحل اما يكون محركا اذا لم يصل الى مقصوده والمحل
اذا كان على حاله ومكن له حاله اخرى ففقه لسكان ان مكان الحصول على تلك الحالة وان كان
الوجه اليها وهما كالات والوجه منها عديم على الوصول والا كان الوصول دفعه لا
مدرضا فالمحرله كمال اول لما بالقوة لامن كل وجه على من الجهة التي هو باعتبارها بالقوة ولا
يراد بالكمال ههنا ما لا يلام الشئ فان الحركة قد يكون الى غير ملام بل ما يكثر في لطف كان
والمراد بالكمال الثاني هو ستر الوجه ولو جعل هذا ايضا عرفنا لها لزم ان يكون تعريف
الشئ نفسه او ما لا يعرف الا به او ما هو اخص منه وهو انما من قبل اصباح الواضحات
ان كان التعريف يعرف ما يراد به عينها عما سواها لا يتصور ما هيبتها فان كل عاقل يعرف من
كون الحتم ساكنا وسكونه متحركا ولم يكن من الحركة عما عداها معلوما له ما هو مكنه لما كان كذلك
والسببية على صور ما هيبتها ما حد الوجهين المذكورين اولها كان وسعق الحركة في شئ
اشياء ما منه وهو مبداهها وما اليه وهو منتهاهها وما هي منه والمحل والمحل والزمان

وليس يعلق الحركة التي منها الزمان وهي التي هو تابع لها ومعلوها كعقل شئ حركات
به فانها واقعة فيه وتقدر به وربما كانت من بعض الوجوه بانه له لا مسوعة وانقسام
هذا الكون في الوسط الى الكوان اما هو انقسام محسب فرض وتوهم وهو في نفسه شئ
واحد متصل على قاسر المشافه والزمان فما يفرض فيهما من الحد ودلا لزم ركب الحركة من
اجرا لا تحرا وهو محال وبما يدل على بطلانه انه لو كان الحركة حرا لا تحرا لكانت الشريعة والبطور
انما هي محسب السكات والمالى اهل بالمقدم مثله ووجه الدوم انه لو محل سربع ويطلى
وقطع السربع حرا فالبطلى ان قطع شئ هكذا اما شأريا او اكر منه انقلب الابطال اشتر
لو اهل استم فالاستم فلم سق الا ان البطل سكن وهذا يوجب ان يتجه السكون الى الحركة
كسببه البطول الشريعة واما بان بطلان البالى طلاه لو كان كذا كان السكون في بعض
المحركات اضعاف الحركة فيها سكون يتكونها محتو شامع ان لا يدركه حشا هذا اختلف
ثم التهم اذا لم يكن له مانع في حرا الهواء وسيله مشابه فلم يذهب زمانا وتوقف زمانا لا ي
وتقف في الهواء لما زل نفسه او وقوفه يكون لبطلان القاسر الموجب لحركة سكون يتكونه
طبيعا تحت قول لا مقارفة الا لقاسر والحتم العقل اذا تحول وخرس فيه عقل سكان ههنا
كل عقل كان ظلما اقل ويريد العقل حتى يزول السكون فاذا اضيف ما زال سكونه الى
ما هو العقل منه حصلت سرعه وطولا يميل سكات وبيع هذا التوسط حركة معنى العقل
يجوز وهي الحركة المنفصلة المعقولة من المبدأ الى المنتهى والحصول لها في الاعيان لان الحرك
مادام لم يصل الى المنتهى فالمحرله لا يوجد تماما واذا وصل اليه فقد انقطع واما هذا
التوسط المستمر الذي لا يخرج مقدمه مع ساخره له ووجوه في نفس الامر وان كانت تلك
المنفصلة لا حصول لها الا في العقل وهذا هو مطابقه للزمان واما من حيث انها من القوى
والفعل فليست مأخوذة مع مقدار اتصال لطافته الزمان بل انما طاقته من حيث
انه لم يمه اتصال او قطع ويوقع هذا التوسط بالفعل لم يلزم من كون المنقضى والا

١١٣

ل

حق

غير حاصلين كون الحركة غير حاصله مطلقاً من نفس البعض والحق يلزم حصول ما كان المقسم ما
كان وفات واللاحق ما هو مصدر الكون ومن ادعى ان الحسم الساكن في غير ملاقى حصل في
الزمن غير حركة فقد انكر العظريات والحركة تنقسم الى ما تنقسمها قوة الحسم او امر خارج
عن الحسم ونحوه والاول ما سترط فيها كونها بالادراك والارادة وهي الارادة لحركة
المجسم او الاسترط فيها ذلك وهي الطبيعية سواء اصبحت القوة على غيره واحد ابد
حركة المحل استقل او استنبتا على وباري محله فهو الباب والباسه هي القوة ان لم
يكن المحل من المحل او كان المحل مكاناً له لحركة المدد الى فوق والافق العرضية لحركة
الطائفة في السقفية بحركتها والحركة قد تصور في الان كالاستقلال من مكان الى اخر
البعيد حركة جرم دابر على مركزه فكل ما عرج منه فان لكل حركة ولم عرج بالكل على مكان
ويجمع الالفية والوضعية ايها استقلال بالنسبة الى امر خارج عن الحسم وهما في اللم
الامر من مقدار الى ما هو الجرم منه وهو النوان كان يورد مادة والحلل ان كان مدد
فذلك واما الى ما هو صفر منه وهو الدبول ان كان بانفصال مادة والكاف ان لم يكن
فذلك الكف لحول الحسم من السواد الى البياض او من الموصلة الى الخلاص شيئاً شبيهاً على
تحويل الدرع والغير في هذه قد تصور من غير حركة لعل او ارادة تبدل لا غير هادفة
والعمل وان كان مصوراً في اللم والكف حركة فليست الامر لا حوله فيها لان المراتب مهابس
ماسة وما اليه سائر كل واحد منها عن الآخر بالفعل علان الامور التي لا تنقسم فيها ولا
اخبار الا لا تنقسم والنسب اليها اعتباراً به فلو كان فيها مركب لكان الوسط من مائة الحركة
فقط واما اليه الحركة اما ان يكون واحداً او كرا فان كان واحداً فلا حركة وان كان كرا فذلك
الكنس سواء كان اختلافها بالنوع او بالعدد اما متناهية او غير متناهية فان كانت متناهية
لزم تلك الحركة من امور لا تنقسم اذ لو قسمت الانقسام لانقسمت الى امور متناهية
ويعود الكلام الى كل واحد منها وهم جوا فكون ما فرض متناهياً غير متناه هذا خلاف

وتركيها مما لا يقتل الانقسام بالحل لما علت وان لم يكن متناهية مع ايها محصور من مهابس
ومقتار ما تفعل فهو بالحل ايضا وكذا الكلام في الحركة في الجوهر وان كانت الحركة فيه لا يحد ويحد
فاذن الحسم عند ما تبدل عليه الكلمات وعند استحالته من كنهه الى اخرى فكل واحد من المر
الى فمابينها يوجد في زمان والالزم تعالى الايات فلم في الحسم الاخر الى اخره وسقط
طالاه وتنقسم الحركة ايضا الى مستندة ومنسقة ومركبة منها لحركة العمل وكل منها الى
شريعة وطية وايضا فمنها واحد بالتحض ويجب ان يكون من نوعها وزماناً وما هي فيه
واحد اما وجد الموضوع فلاه لو تعدد كانت الحركة التي لهذا انما هي بالتحض التي لهذا
واما وجد الزمان فلا يتحاله اعاده المدة ومعيه واما وجد ما هي فيه فلاه بل من
ان يكون حسم مستقل من مكان بل يمكن وهو مع ذلك يحول على مركزه حوله وضعه بحيث
يكون اتداه من الحركة وانها دها واحداً صحت الموضوع والزمان من غير احاد
الحركة ولا تعتبر جهة المحل لانا لو قد زنا محركات حسماً وقيل انقضاء حركته او
مع وجودها كانت الحركة واحدة بالاقبال وان كانت كبيرة باعتبار كبر القس
الى الحركات ومن غير هذا الوجه ودعه المبدأ والمشتي غير كانه لان السكون من
احدها الى الاخر قد يكون بطرق كثيرة على وحدتها لانه لو وجد الامور الثلاثة
المذكورة ومنها واحد بالنوع ولا يحقق الا عند اتحاد ماسه وما اليه دما فيه اما
اتحاد ماسه وما اليه فلان الحركة من الارض الى السماء خالف الحركة من السماء الى
الارض بالنوع مع اتحاد ماسه الحركة واما اتحاد ماسه فلان الحركة من نقطة الى اخرى
بالاستقامة خالف الحركة منها اليها بالاستدارة مع اتحادها فماسة وما اليه ولا
شبه من الحركات مصحها بمحور الحسم والالذات بدوايتها وما صح وجود حسم ساكن
لان ملائذات تسجيل زواله معارض ولما كانت الحركات مختلفة بالشريعة والبطو
والاستقامة والاستدارة ويكونها من المركب واله وعليه لتساوي الانقسام في

الطبيعية التحسينية وما كان مقصده غير مختلف فهو لا يختلف وانما المختلف من حيث هو قسم
هو قسم ولا شيء من قسمي الحركة المعبر اليه سات فلاش من القسم من حيث هو قسم ينقسم الحركة
ولان القسم من جهة حسنة مشابه الجوال والزم هو مفسف الحركة فانه بطبيعتها متماثل
متساو ولو امكن القسم الحركي الاول من الحركة لدام بل دام عليه فاما واحد الحركي بعد ذلك
فالحركة بعد ذلك اذا كان مع القسم جميع ما يلزمه فلا يكون فان الحركة لطلب الملائم وما
اللام فلا يرجح وجوده الشبهة الى اقصاها هي القسمية على عدمه فلا يمكن طبعاً اليه الحركة
لا سيما بالطبيعة القسم من حيث هي تلك الطبيعة فكيف والطبيعة ثابتة والحركة ليست ثابتة
وما تحت الطبيعة اما قد اعلت فمقدرة غير طبيعية فالطبيعة توجب الحركة شرطاً لا بد
الشرط نحو حاله غير طبيعية فليقله فاعلم الحركة التي هي طبيعة جزيئات هو الطبيعة وانظر
ليرات وهو الوصول الى حسيات وانبيات غير ملائمة على سبيل البدل والجدد وان
الاشياء المتماثلة في بعضها موصولة بالحركة الطبيعية بينية على القسمة ولا حذر الحركة عن
تعدد القوة الصورية والاما مختلف عنها بل لا بد من مرجح ورجح جانب الحركة على جانب التكون
القدر منها الحركي وذلك هو الارادات والدواعي الخ لانه وما يحرك القسم بحركة
موسطة فليس ميلا ووجه الاختار اليه مما هو حذر ان الحركة لا يكون حذراً من القسم
الانظر واما فبالان للشد والضعف والحول الواحد القسم من حيث هو واحد كالطبيعة
الواحد لا يتغير ولا يكون حذراً من حركته منه معناه اول من غيرها الا بالامر آخر قابل
للشد والضعف قبول الحركة لها في سرعتها وبطاها وذلك هو الميل واستعداده
ويستعد انما هو حسب اختلاف القسم في كيت وانما جاز احرابه واعتناشها ودرم قوام
ما فيه الحركة وتلطفه وغر ذلك وهو عكس في مثل الرق المنفوخ المسكر بحسب الما قبل
فان من مدافعه صاعده مع عدم الحركة وهو قد يكون طبيعياً كالميل الذي للحز المستقيم
فشر الحركي قد يكون مستاناً لما اعتقد الحيوان على غيره وقد يكون قسراً كالسهم

المرمي الى فوق قسراً ولا ميل في القسم حال كونه الى الجير الطبق لانه ان مال اليه فهو
طلب الحاصل وان مال عنه كان المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع ولا يمنع الميل الطبق
مع القسري الى حيزين مختلفين الذات لان احدهما مدافعه الى الحيز الطبق والاخر
مدافعه عنه والمدافعه الى الشيء مع المدافعه عنه لا تعان الكساز اجتماع مديهما
لان الحيز المرسل الى فوق من يد واحد وقوة واحدة قد علمان في الشبهة والظاهر
عند اختلافهما في الحجم ولولم يكن مبدأ الميل الطبق المعاد في الاعظم موجوداً او
لماست الاختلاف المدور لونه ترجحاً للمرجح وقد جمع الميل الطبيعي مع الميل القسري
الى جزء واحد كما اذا دمننا الحركي اسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ تكون
اسرع مما اذا كان نحو كالطبيعة فقط وكما يجوز اجتماع حركتين الى حيزين احدهما
بالذات والاخرى بالعرض فكذلك يجوز في الميلين الحركي مجمله انسان من دماً لا
جمع في آثاره وردده بل يكون فيه كشيء متوسط بينهما اما مع الميل الى احدهما
او مع التقادل بينهما لذلك الميل الطبيعي والقسري الا حيزين وظلما كالميل
الطبيعي اقوى كان امع لحسنه عن قبول الميل القسري وكانت الحركة الميل القسري
اكثر وابطا وليس كما كان بعد عن قبول الميل القسري كان ميله الطبيعي اقوى
فان ذلك قد يكون للميل الطبق كالبينة الصغيرة وما يجري مجراها فانه ليست لها
بينة مستعدة لقبول ذلك وما لا سداً اسفل طبع فيه فانه لا يحرك لا طبعاً
ولا قسراً اما اذا فرض حركته طبعاً فقد اعرض معه ميل طبيعي وان فرض حركته قسرياً
فشره العاشر اراده او غير اراده اما ان يطاوعه القسم على الحركي المتسعة او المستعدة
او لا يطاوعه فان طاعه فلا شك انه يخلف عليه باشر الاقوى والاضعف مع المتساوي في
الامر الخارجيه ولولا انه فادق الضعف معارضة ما والا لكان باشر القوي فيه كما مر ما
هو اضعف منه من غير عارق وليست المعارضة القسم بما هو قسم بل هو لمر به يطلب

التفاعل حاله من إمكان الطبيعى والوضع وهذا هو المبدأ الذى يحسب سانه وان لم يطاوع
 الفاعل فيه مقاومة ما فيه مبدأ اسل والحركة المتساوية فالعقل الذى يحد وحالها
 من التسرع والبطو المحلن طاعيت الملامه واصلاو الدواعى والحركة الطسعة معاوية
 المعاوت امر من خارج الجسم لوقه قوام ما يحرك فيه وعظمه ولا يمكن ان يكون من داخل
 لانها لا تقضى الشىء بنفسها معاوية عنه وهذا اعقب الحاديات بعنت المعاوية الداخليه
 الجبل وهذا اعقب الامور الدائمه بعنت المعاوية من خارج ولا تقضى الحركة من حيث
 من حركه زمانا نسبيا لذاتها فانها لا يوجد الا على حد ما من التسرع والبطو في مبداءها
 غير موجوده وما ليس موجود لا تقضى ما هو عين فليس العقل الا بالمرعها هو الجبل
 ان كان داخلها او غيره ان كان خارجا واذا بطل الجبل السرى فليس بطله ذاته ولا
 لما وجد ولا بطله المتصور ولا كل فيه فان فيه والا لا استمر معها ولا الحركة التسريه
 التى هي معلوله للناظر فانها معلوله الجبل والمعلول لا بطل علته والبطل امر من خارج
 اما بطله دفعه كحصار لم يقته او درجا معاويات ما يحرك فيه ويختلف المعاوية
 لوقه ذلك وعظمه وحسب ذلك قتل زمان مات الجبل ويكثر فلا رال معاوية شيا
 شيئا ونقصه حتى يفسد الطبيعة وسكن من مصاصها واد كان الجبل يحس باقاعا عند العقل
 فليس نفس الحركة واذا لم يسق عند وصول الجسم الى جيزه الطبيعى مع ان طسعه الجسم
 حصيد ما فيه فهو غير الطسعه ولا تصور وقوع الحركة في الان واذا اشد السكون عيان
 عن عدم الحركة عما من شأنه ان يكون متحركا فالجسم في الان الواحد لا يكون متحركا ولا ساكنا
 ولا لزوم من ذلك ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في نفسه كما انه لا لزوم من كون يد غير متحرك
 في السماء ولا ساكن فيها ان يخلو على الحركة والسكون مطلقا وان المحول في جميع حركه ابن
 واحد في الخارج يستمر الى ان يوزن في الوهم متعدده واولا نفسه فيه لانتهى كما يستحق ذلك
 في الجسم ومعامل الحركة المطلقة تكون مطلق ومقابل الحركة الحاصه تكون خاص وليس

السكون هو لا وجود اى حركه كانت لما من تحول الاوسلب عنه في حال حركه حركات اخر
 كبير ولا تصور وجود حركه لاسا قى ان تصور اسرع منها فانها حصيد متغير في زمان لا عرى
 والا كانت الواقعة في اقل من ذلك الزمان من اسرع من الى مرضاه الهيا في التسريه
 هذا حلف هذا حسب التصور العقلى واما في الاعيان فالتسريه والبطو حدان لا بل الزمان
 عليها في نفس الامر وكل حركه طسعيه هي هرب بالطبع عن حال ولا شك انها حال ضروريه
 ولا بد ان يكون ذلك على اقرب الطرق يكون على خط مستقيم لانه ان لم يكن كذلك كان
 الجسم في حده الى مكانه الطسعي عاد لا عنه من حيث هو كالب كذا ولا يكون العصد اليه
 اذن فكل حركه ليست تسريه فليس طسعيه فالحركه المستديرة التي لا يكون عن
 قسريه ليست عن الطسعيه ويدل على ذلك ايضا انه قد ثبت ان كل حركه بالطسعه فانها الحركه
 الطسعيه عن حاله غير طسعيه والطسعه قد ثبت انه انما تقضى بها ما لا يفعل بالاحصار الى انما
 يعمل بالسحر ولا يقضى حركتها واما عيها فلا تقضى الكون في وضع والحرب عنه منها فلو
 درضا الحركة الوضعية بالطسعيه كان سدها الحرب عن الوضع غير الطبيعى والمهموب عنه
 غير مطلوب فانه لو كان مطلوبا لما كان مهدوا عنه لكن الحركة المستديرة متوجهه الى
 حيث كان منه الحرب في اذن عن احصار واراذه واذا كانت غير محالته فذلك لعدم
 اصلاو الدواعى والارادات ولو كان المقصود بالحركه المستديرة حصول وضع المعين
 فذلك الوضع اما بالفعل او بالافعل والذى ليس بالفعل بوجه لا يحدث عنه ما يبر بالفعل
 ولا تصور بعينه فلو اذن بالفعل وذلك الفعل اما حسب الوجود الخارج لوجود بالفعل
 بعين لا الهيا لها ليس معها اولى بان يرح الى الفعل من نفس ما حركه مستديرة ثم لو
 كانت تلك الاوضاع موجوده بالفعل لما كانت مطلوبه حتى ان يكون متوقفا حسب الدهر
 وذلك التوهم اما مورا او غير مورا فان لم يكن مورا فسا كان اذ لم يكن بل يكون مستقيمه

شبه الحاديات المختلفة التي لا يجب لاحتها ان يصير الجسم مستمرا بالفعل بل تقوم اضعف
من ذلك فهو يوم موثر في الحركة فهو اذن يوم المحرك وهو المطلوب وبما هذا الوجه
الذي هو ضد حركته وكف يجمع عند ذي قطر تسليمه ان يوجد حركه دوريه مع انه لا وضع
الذي من وضع اذا لم يكن حال شدي من حج لوجود احد الارضاع من دون امره وليس
الاسم او تصور والحركه المستقيمة وان كان الجسم الذي يحرك بها مقصد من المسام
مستقيمة الى امره وليس بوجه اليه هو من بوجه عنه خلاف حال في المستقيم
والصالحات المحرك بالاستقامة غير مبدوله الى الشد في الحركات الطبيعية وال
اضعف في الشد على الاتصال فكون من كل منهما غير منصف الاخر وقد عرفت
ان حال مثل هذه الطابع عطف بقدر المتفاوتات وليس لذلك حال الحركة المستقيمة
هذه اما ما ان اذكر من الامراض ومن هنا اشرح في ذكر الحواهر وما يخص كل واحد
منها من هذه الاعراض وغيرها ان شاء الله تعالى

الباب الثاني في الاجسام الطبيعية ومقوماتها واصطلاحها
المصل الاول في مقومات الجسم الطبيعي واصطلاحه العامه ودن ما تنقسم
جسمه جسم وجود الجسم الطبيعي معلوم من جهة الجسم وهو اما مركب من اجسام
مختلفة الطباع كدندان الانسان او غير مركب كالحوا وكف كان هو قابل للانتظام
والاشعاشات المكنه اما حاصله بالفعل او غير حاصله لذلك وعلى كل التقديرين اما
سماهيه او غير متشابهه هذا عتب الجسم العقليه لكي كون الجسم في الخارج مركبا من
اجزاء كل واحد منها لا يقبل الانتظام لبا بالفعل ولا بالعرض هو حال شوا تاف اولم
بناه وكذا كون الجسم المتشابه في الخارج مركبا من اجزاء غير متشابهه بالفعل سوا قبل
من واحد منها الانتظام العلي او الفرضي او لم يقبلها وتبين بطلان الاول من وجه

كثير اذكر منها ثلثة احدها لو توافقت الاجسام ذوات المقادير منها ما ان يتداخل
او لا يتداخل فان تداخلت فلا يتالف منها بمقدار وان لم يتداخل فكل وسط منها بين
اشين بلق باحد طرفيه غير ما لقيه بطرفه الاخر فانقسم فرضا هذا خلف وكون
المركز محاذيا للجمله اجزا الدائرة ليس كالملاقاة المذكورين لان ما يتعلق به تلك
المقادير المتكافئة واحد وما يتعلق به المتماثلات غير واحد فاما ما يتعلق به
وجهه لا يتعلق على موضع تمام ما ياتيه من جهة اخرى وانها اذا تحركت وكان فيها اجزا
لاخرى فكل من خرج من جهة لا تقع في غير محاوره فاذا تحرك من دائرة الطوق فاما ان
لا تحرك من دائرة القطب شيئا او تحرك اكبر منه او مثله او اقل من خرج فان لم تحرك
من القطب شيئا من ان الطوق قد يكون اعضاها مرارا كثيرة وجب ان يرى يكون دائرة
القطب روية اتم من روية حركتها وليس لذا فانما لها مستمرة الحركة من غير ان تحرك
فيها شكونا اصلا وان تحرك منها اكثر منه او مثله مع الطبيعة بل الطرية بل لا بد
وان تحرك من دائرة القطب اقل من جزء فينقسم ما لا ينقسم وتالفت الشكل المربع
ان لم يكن قطر وهو الذي تقطعه مستقيم متساويين من كل واحد من اصلاعه
فان كان مركبا من اجزاء الوجه ان يكون التقطع متساويا للضلع وهو مع ونظير
صحة ذلك عند التامل والاعصار واما بطلان الثاني وهو مركب الجسم المتشابه
من اجزاء غير متشابهه بالفعل فانه اذا اعضاء تلك الاجزاء عددا متساويا
فان لم يقد بالثمن من كل الجهات مقدار الم سالف الجسم منه وان افاد فقد حصل
جسم له نسبة الى الذي فرضت اجزاه غير متشابهه ونسبه العدد الى العدد
نسبة الجسم الى الجسم اذ بازداد العدد بزيادة الجسم فهو متساو له لكن نسبة الجسم الى
الجسم نسبة متناه الى متناه فنسبه العدد الى العدد لذلك والجسم الذي فرض
ان اجزاه غير متشابهه بالفعل من متشابهه بالفعل وهو المطلوب ومن هذا ايضا

وقد كان من ذلك لم يكرهه عن الصورة الحسية أو الخط والسطح لا بد من حلولها
 في الحتم وإن صلت العتمة فإما في جهة واحدة تكون خطا أو في جهتين تكون سطحا
 أو في ثلاث جهات تكون حتما فإما في هذه كانت في معانها للصورة وإنما يصح الاسان إليها
 وجه أن لا يسان بها الصورة لأنها الوفاة بها فإما أن يسانها في جهة أو في جهتين أو في ثلاث
 حال والاعتبار بها في جهتين يكون فإما في اللسان إليها وقد مر جلام والثاني
 حال والاعتبار بها الصورة الحسية لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 الأول كان مرجحا بلا مرجح وإن كان الثاني ملاحزا أن لا يحصل في جهة أصلا ولا أن حصل
 في جهة واحدة فإما في جهتين أو في ثلاث فإما في جهتين أو في ثلاث فإما في جهتين أو في ثلاث
 دون بعض وجهين دون بعض وجهين دون بعض وجهين دون بعض وجهين دون بعض وجهين
 الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 واحد وما يقتضيه الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 ظلت الامتصاص بالترها على قدر عودها عن الصورة فعودها عن الصورة فعودها عن الصورة
 حتم عن الصورة أن يترادف فإما في جهتين أو في ثلاث فإما في جهتين أو في ثلاث فإما في جهتين أو في ثلاث
 من جهة الصورة الأولى من الأمر فلا بد من جهة واحدة فإما في جهتين أو في ثلاث فإما في جهتين أو في ثلاث
 البعض لكاتب مقتضى سمان الأخر دون الصور والحال لا بد من جهة واحدة فإما في جهتين أو في ثلاث
 البعض أو انفصل عنه وهذا وما قبله فلا بد من جهة واحدة فإما في جهتين أو في ثلاث فإما في جهتين أو في ثلاث
 وكيف كان في الأول منهما حال على أن الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 أصلا والثاني حال على أن الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 حال على أنها لا تخرج بعد حصول الصورة فيها ولا بعد حصول الصورة فيها ولا بعد حصول الصورة فيها
 مطلقا والصورة أم لا تخرج عن الحتم لأن الاتصال من جهة هو اتصال لو كان في جهتين أو في ثلاث

عما يقوم فيه من ذلك الأسعوا سعادته وقد بين أنه ليس كذا ولا حتم الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 من صور أخرى بخلافها الاحتكام أنواعا كالصور الأرضية والهوائية والفلكية وذلك
 لأن الاحتكام على من في التوابع فإما أن يقل الاستكمال والالتزام والشكل بسهولة فلا
 الرتبة أو سعة كالتامة أو لا يفسد أصلا كالمحدد على ما يستعمل والاختلاف في التوابع
 يقتضي الاختلاف في المزاومات فإما في الأمور لا يفسد أصلا كالمحدد على ما يستعمل والاختلاف في التوابع
 أو لو لم يقتض من جهة كالمحدد على ما يستعمل فإما في الأمور لا يفسد أصلا كالمحدد على ما يستعمل
 لا يفسد أصلا كالمحدد على ما يستعمل فإما في الأمور لا يفسد أصلا كالمحدد على ما يستعمل
 جميع الاحتكام الباطنة بها مسارة فإما في الأمور لا يفسد أصلا كالمحدد على ما يستعمل
 ذلك البعض لا يكون سمان غير محقق وهو حال ثم إن العامل لا يفسد الاستعداد
 للحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 للحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 لذلك الحال في كون الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 ولذلك قد تزدل كونه على تلك الصفة ولا زول استحتماقه لأن يكون عليها وكل واحد
 من الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم لا في جهة فحصل الحتم
 وجودها والاعتبار بتقدمها بوجوده وبخاصة عليه ولا يجوز استعنا كل واحد منهما
 عن الأخرى مطلقا والاعتبار بالتركيب منهما كل واحد منهما إلى الأخرى من
 الوجه الذي لا يحتاج الأخرى إليها فلا يفسد الدور بوجودها مع تبيين غيرها دون الحتم
 وجودها والاعتبار بتقدمها بوجوده وبخاصة عليه ولا يجوز استعنا كل واحد منهما
 كان سعة ذلك لو كانت موجودة ولا حال فيها ثم يوجد ودل فيها طول الشرائع فإما في جهتين أو في ثلاث

شياء وطول وعرض على الوجه المذكور في شيء لا طول له ولا عرض كما عرفت اما اذا كان
على وجه من حال يستفيد المحل من ذلك الحال صفه فاذا مبر المحل من الحال في العقل بعد
تأثير الصفه المستفاده في جدداته كالاستود اذا سطر في محل السواد فانه يكون في حد
داه ليس استود لانه ذو اوزن مضاد للسواد وهكذا فانها تستفيد المقدار وقول
الصفه من الصور فاذا احدث في العقل من حيث هي قبول لا من حيث انها مقصوره
على او غير مقصوره لا يكون لها في جدداتها مقدار ولا قبول قسمه لانهما تستفيدان
من الصور وهكذا الواحد والكثير وعبرها وهذا المعنى من الحول مقياس للمعنى الحول
في الوجه المسمى وكل جسم واما تسيط وهو الذي ليس فيه تركيب قوى وطابع
الشيء من حيث هو وطابعه من شيء واحد واما مركب وهو على خلاف ذلك وكلاهما اشتركا
في كونهما على وجه واحد وطابعه من غير قاتر فلا بد له والحاله هذه من وضع وشكل مقدار
فيها من غير ما عرفت والمسمى لذلك اما امر خارج عن الجسم او غير خارج عنه والخارج فرض
عنه هو اذن غير خارج وهو اما مشترك فيه بين جميع الاحتمام وهو باطل والا
لا يمكن الطبع في ذلك المعنى من هذه الامور وليس كذا او غير مشترك بل في امور
عنده نفس كل واحد منها عتيم من الاحتمام وذلك في طبيعه الجسم الذي احصيت
فيها اقسام هذه الطابع لما تقتضيه من هذه الامور المعينه اما ان يكون اقضالا
على وجه وجودها فاشرا ولا يكون لذلك والاول باطل لما شاهد من ان زالم العائر
لا يكون الجسم الى ما تقتضيه طابعه منها عند زوال النفس فمعنى الثاني وهو
الاشرا هو موجب لما يقتضيه لا يتبعها ولا يلزم من كون كل جسم له وضع ان يكون
جسم مكان فاما معنى المكان السطح الناطق من الجسم الحاوي للماتر السطح الظاهر من
جسم الجسم وعلى هذا فالجسم الذي عرض امر الاحتمام له وضع وليس له مكان وكل
شيء له مكان مكان واحد اما ان كان تسيطا فلان الطبيعه الواحد سفي من كل

لا
ما لا بد للجسم ان يلزمه واحدا غير مختلف بالاقومات والاحوال ادا منها مانع فاذا اقتد
المانع لبعض من كل جسم مما يلزمها من الاعراض شيئا واحدا على وجه واحد واما ان كان
مركبا فان علب احد اجزائه مكانه مكان العايب وان لم يعلف فان كان فيه اجزا المتكسها
في جهة واحدة في العالم على الباقية مكانه هو ما يقتضيه العايب فيه بحسب ذلك او
لا عايب فيه مطلقا وان لم يكن فيه اجزا بهذه الصفه مكانه هو الذي انفق وجوده فيه
عند تباين الحاديات فانه لو مال الى احد الامكنه المتساويه بالنسبه اليه لكان ذلك
عصيا بالانحصار ولا مكانا طبيعيا للجسم واحد والا فمقد حصوله في واحد منها
ان لم يكن الا في فطوره هو الطبق دون ما هو فيه وان لم يطله فاهربه هو الطبق له عند
معارضة لها ان لم يطلب لو احدهما فليس شأنها طبيعيا له وان طلبها معا انتج برجه
الهما دفعه واستيعب وجهه الى واحد منها دون الآخر لانه رجع من غير مرجح فان طلب
واحد فقط دون غيره بذلك هو الطبق لا غير والتسيط معنى طبيعيه الواحد من الاشياء
كلا واحدا هو الكثر والا لاختلف الهيات عن قوه واحد في بانه واحد في الموتر والحد
تربط هو واحد في العالم الواحد لذلك باثرا احكاما وظلاله ظاهر ولا بد اسناد الشئ
الذي للجسم التسيط الى حسيه المشتركه لان ذلك الشكل لا بد وان يكون متساويا المقادير
المتختلفه فليس من حيث صفه عنها فستفقد من حيث هو ذلك الى غير القند المشترك من
الحسيه واذا لم يحصل الجسم امر من الامور مع عام مستوجه فذلك لا يتسبب لانها
مفصلا وهي اما راجعه الى العله الفاعله او الى العله الفاعله او اليها معا وجودهم
غير متناه او احتام محورها لاهايه له وان كان كل واحد منها شاهدا محال والاشكال
لما ان عرض فيه او فيها سويين هجاء مبداء واحد كافي ملش لا زال البعد منها تزايد
بحسب رايدها في شقيها ولو كان العدان الدوران متد ان الى غير النهايه لكان ما عرفت
انما الى غير النهايه لاما فرضا رايده متاوبا لتزايدها لكان ما لا ينافي محصورا عن

عاصم وهو حال وهذا الفرض واقع في نفس الامر فاننا اذا قسمنا احتمالا اذا استندنا
 كالترش ما رجع ملات متساوية انقسمت سعة العالم المحتملي بحسب استقامه فان كان
 ما من كل مسامحة متساوية فكل متناه او غير متناه مع احصاء منها هو من اطلاق وليس
 خارج الاحتسام ولا مباحلا ومعنى به بعد ما قام بذاته كذا في مادة كذا سانه ان يلا الهضم ولو
 اسكن حلوا بعد المذكور من مادة لكان ذلك الفراغ له مقدار في جميع الاطوار وكان بعضه اصغر
 واكثر من بعض فان ما يصح حتما يصل على ما هو اصغر منه ولا يصح الاكبر فلا يكون ذلك الفراغ
 متساويا اذ عدم المحض لاسل المتساوية والتقدير ولا يقال ان بعضه اكبر من بعض او اقل
 منه وابعد اذ اكان من اجسام غير ابعاد ما هو منها من الاحتسام فان البعد الاخير من الاربعة
 العليا الى الاربعة السفلى مما عداها باليتس في ابعاد تلك الاجسام ما اشار به واذا لم يكن للا
 معدوما فهو موجود اما قام بذاته او غيره فان كان قائما بذاته فهو يصل لطافته الحتم
 المتصل وكلها طاهر المتصل فهو متصل وكل متصل بانصالة في مادة طاهر لا بعد في مادة ولا في
 ما هو بعد في مادة فلاش من الخلاعلا هذا لطيف وان كان قيامه بغيره فهو في مادة ايضا
 وهو المختلف ثم كيف يصور حصول الحتم فيه بحسب كون بده وبعد الحتم الحاصل به متباين
 لما في كل واحد منهما كل الاخر فلا يزيد الانسان على الواحد ولا الكل على اثنى ولكن ان يكون المانع من
 دخايل الحتمين معنى صبره احدهما في جبر الاخر الا البعد الذي له احصاء من الخير بذاته دون
 ما لا احصاء له بذاته الخيرة والوضع كالمادة وشار ما يقوم بالحتم من اعراضه على ان لا يفسد
 بالحتم الا الجوهر الذي يكون فيه من ابعاد مله متقاطعة على ابعادها فيكون هو من نوعه قائما
 بذاته وذلك واضح له وكونه شيئا من شأنه قبول تلك الاعداد هو بوجهه والاعداد المذكورة
 من مده من الحتم السعبي واذا نظرنا في الخلا وحدنا ذلك كله صادقا عليه فما قرص خلا
 من قسم الحتم الا ان لا يكتفى بما ذكر في تعريف الحتم وحسبنا نصير الخلاف لطيفا وبخلافه
 من كل الاحتسام لوجار وجوده لما اسكن عدم شامه مثل ما مر في اسامع عدم شامه الاحتسام

ولما اسكن ايضا كونه متاهيا والا لكان حصول العالم المحتملي في حرمه دون ما عداه من
 ابعاده مع انه في نفسه متشابه لا اختلاف فيه ترجيح من غير مرجح اذ لا يفسد الا بعد الاربعة
 على الامتافات والفاعل متساوي التشبه الى ش متشابه لا يفسد بعض ابعاده شي دون
 بعض دون دون الاحتسام السعال دوات الخافف على الماء واخذاب البشر في المحض من
 الامور المنفية على امتناع الخلا وقد ذكر في امتناع لاهاية الابعاد في استحالة وجود الخلا
 وجوه كثيرة على الذي ذكرته ولكنها غير ملائمة لقصد الاختصار وقد ظهر مما تقدم ان لكل
 حتم مادة وهو من طبعه واعراضا فمادته على المعنى في صورته وصورة من ماضيه الى
 ما هو ماضيه وطبعه على القوة التي تصدر عنها بغيره او سكونه الذي يكون من ذاته
 واعراضه من الاما من الى اذ بصورت مادة بصورته ومن نوعته لوجه او عرضة

الفصل الثاني

من خارج
 في العناصر واحوالها باعتبار الانفراد : الحتم الذي من شأنه ان يحرك حركة مستقيمة
 مستقيمة الى كسف وهو الذي يحرك ابصارنا عن ابصار النور بالكلية والى لطيف وهو
 الذي لا يحركنا عن ابصار البه والى مسدد وهو الذي يحركنا عن ذلك نحو غير تام على
 اختلاف مراتبه في ذلك الحركي ويستقيم الحتم المذكور بوجه اخر الى حار صاف وبارد عليل
 وقد سبق بان ذلك وهذا الحتم اذا عازر انصالة عن كنهه نوعه فهو قابل للقول بكونه
 كذلك ولتر له ان كان يستوله فهو الرطب وان كان يصعبه فهو اليابس وعن اذ انزلنا
 لتساوي الاحتسام التي تمدنا في عالم الكون والفساد لم يجد لها حارجا عن اربعة الارض
 ولزها من التسم الاول الكانه ومن اثنان البرودة والقتل ومن الناس البسوته والماد ليز
 من المقاسيم السعلا الاقتصاد والبرودة مع القتل والرطوبة والهوا ولزها من البلاء اللطاف
 والجودة مع الخفة والرطوبة والبار ولزها منها اللطافة والحرارة مع الخفة والى حوتها اوطو
 شئ انا ما هو بحسب التسم الاول فظاهر لنا في الارض والماء والهوا وحفاضا في النار

الحل عليه فيها ان يرى النار كلما كانت اقوى كان كونها اقل فان كبر الحداد من اذ اقوى النار فيه ذهب لونها ويجد اصول الشعل وحش النار فوه تنك من الاحالة النارية للاجرا الارضية هي سفاقة لا تقع لها محل والاحتسام الدخانية اذ اصبحت الى قرب العليل احرق ولولم يكن هناك طبيعة محترقة هي النار والاما كان ذلك دايما او اكثرا ولولم يكن تلك النار التي عند العليل لطيفة لوجب ان يكون سائر السما والكواكب وثبت ان النار التي عندنا انما كانت سائرة لما وراها لما خالطها من الاجرا الارضية ولهذا كلما كبرت الاقوا الارضية فيها قوى لونها وكلما قلت تلك الاجرا اضعفت النار ومالت الى السفاقة فثبت ان النار السبيطة سفاقة كالهوا وانما هو بحسب القسم الثاني فهو قريب من المصحح الذي حرره الهواء اما هي العياض الى الماء الى النار ولذلك يمتد به الماء بصورته عارا اذا سخن ولطف ولولم يكن سخن من الماء لم يكن اخف والطف منه اذا احتسما في الهواء الحار لا بد ان يبرود وذلك لانه مخرج ما يحى احتلظ به من الماء الحار له ولولا ان الارض هي الشمس وهي سببها الهواء الحار لها لكان ابرد من هذا ولكنه هي الهواء الحار والارض الى حد ما جعل البرودة تكون ما قويه ابرد الى حد ما ثم رتقي الى ما هو حار ولا النار وحقق برودة الارض انها اذا لم تسخن بالرياح الحار ولا شمس الشمس والواك ولا يصعد ذلك ظهر فيها برود محسوس ولونها ابرد من الماء او الماء ابرد منها فتشكول وتبرد لونها ابرد من الماء انما اقل منه وليس يقطع اذ حاز ان يكون لارداد ما عليها سبب احمر غير شده البرد وكون الاحتاس برودة الماء اكثر لا يدل على انه في عصر الار كدلك الحواز كون ذلك لفرط وصوله الى السقام فان النار سخن من الحاش المذاب مع ان الاحتاس يحرق اشده من الاحتاس لسخونه النار واما الذي بحسب القسم الثالث فهو واضح في الله الاول والى سوسه النار او رطوبتها تردد اما سوستها فقد استدل عليها بان الحار الشديدة على الرطوبة عن اناده وليس دليل على الحسنة فان ازاله الرطوبة انما هو للطفد النقص

لانها باقية في نسبتها ثم انما يجعل الماء صبيح عارا او هوا او طب مما كان واشد ميعا ما فعل هذا كان يجب ان يكون رطبه واما رطوبتها فاستدل بعضهم عليها بانها تنهل العيول للشكل سهله التزل له وهو ضعيف ايضا لان التزل بعدا لذلك هي النار التي عندنا وحاز ان يكون ذلك لطيفة اعز او ايه لها ويحتمل ان يكون انار السبيطة فيها نفس ما اذا احدثت الى الهواء والماء وان لم يكن باقية نقاسها الى الارض والنار هي النار في الحار والارض يمتد اشده من بردها والماء برده اشده من رطوبه بل ليرتد رطوبه الحار حموده ان لم يتبدل حتم حار الا انه ليس حموده لوجود الارض فهو رطب بالناس انما لا طلعوا ولو كان رد الهواء هو الذي يحد الماء كان الهواء ابرد من الماء وقدر جلاذ وعلم على هذا العناصر في الاربع هو انما ايا صفة او ينفذ وكل واحد منهما اما مطلق اما غير مطلق والخفف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحول الى غايه البعد الذي يمكن ان يصل اليه هذه الاحتسام مابل جهة السما وهو النار والخفف الغير المطلق هو الذي في طباعه ان يتحول الى غايه البعد الذي يمكن ان يصل اليه وهو الهواء والسفل المطلق هو الذي في طباعه ان يتحول الى غايه البعد الذي يمكن ان يصل اليه وهو السفل وهو الارض والسفل الغير المطلق هو الذي في طباعه ان يتحول الى غايه البعد الذي يمكن ان يصل اليه وهو الماء وقد بان بان هذه الاحتسام لم يحل عن الشمس النفس اعني اعني المهددين للسما والحيول ولما الحار والبرودة وعن النفس الامعرا اعني المهددين للنسول والثاني عنه وهما الرطوبة والبرودة ولا يوجد منها ما هو حار فقط او بارد فقط لان الستم الارضت عليه رطوبة او سوسه وكذا لا يوجد منها رطب فقط او يابس فقط واجتماع اربعة اولئك من هذه الكسفات في سبيط واحد منها طاهر الامتاع والحيات الغير العامة لجميع الاحتسام التي عندنا كاللون والطعم والرائحة بخلاف ان كل واحد منها هذه الاحتسام فاما لحد الهواء ولونا ولا طعما ولا رائحة الا ان حاله غيره وحاز ان يكون

لقد اقسام بعض ذلك او كله لا عسره لضعفه فيها او لعدم شرط احاساته وحركات
 العناصر الى ما كذا لو كان قسرا لما كان الاكبر من اجزاها تحرك الى مكان عليه اسرع مما تحرك
 اليه الاصغر منها فان فعل العنصر في الاصغر اقوى من فعله في الاكبر لكنه المانع فيه
 وقوه يحصل بعضها الى نفسه بعض وسقط بعض اجزاها الى بعض اجزاها الاخر اما الاستحالة
 فتبطل بها لما علم وان حصل غيره مما لا يعمل هو محال او مما منه او قائله او حركه كما سخر انما
 لا محال ودر النار او محاسنها او قائله الشمس او غير ذلك بالتحضه وليس شخصه لان اجزا
 باره فشت فيه واللاكان لشيء ما في لوز حرف اسرع من سحر ما في لقمه عاشر على شبه
 لولها وما وساهما ثم اذا كان راسا لانيه مستددا وهي ملو فان للناشي مكان المداخله
 حركه اجل الما نكته فلا ساهد فيه الا الحمار وكف لم يطف الما ملن الا حاشا فاسا
 والوفاط المبرد اجزا حركته لما ردد المجد ما فوجه اذ ليس من طبع الاجزا المبردة الصعود
 والمخضه والمجدول يسحر بالحركه ولا نار هال حتى تشرفه ولا ين ان يقال كانت
 كانه فاطرها الحلق والمخضه فان ما سخر بالتحريك مع ان خاصه واطنه كانا
 يادون ثم صار اجزا من ذلك لو كان هال حران باطنه لا حش بها فكل حركه كم كيف صدق
 بار الما ربه المنفصله عن الحش والناقه فيه بعد حش كات كانه ولم يحش بها عند
 الحش والرض والصق وكذا التي في الزجاج الباب مع انه لا ستر ما في باطنه وكان
 هذا مما لا يحتاج الى ايضاح لوضوحه ويستعد هذه الاحسام بمقابلته المضي ليعول الشق
 من المدا المعد له ويستعد حرانها بشده القابله ويصنف بعضها وهذا كان الحركي
 الصيف اشده وليس لان الشمس يسحر بها واللاكان هو الابدع عن الارض سحر لانه
 أقرب اليها لدا فان الحال والامر التي في الجو راده في الصيف بعد ما عن مطر الشاع
 واذا وضع في الشمس قارورة فيها ما انعكس منها من الضوء وما اروق طنا او نحو اذا
 نزلت منها ولو كانت حاله لما فعلت ذلك لان الهواء الانعكس النور والالخب يساوي

الانوار السمايه كما فعله النهاب وما عوى بحراه مع ان طبع الما البريد لا السخري كذا
 المراء الحرقة ذات التعبير التي عكس الاسعه من سطوحها الى وسطها بحق لاستداد
 الاضواء ساكنها واما انقلاب بعض اجزا من بعض اخر فمظهر لك من ان النار المنفصله
 عن السجل لو شئت مارا رات او لا حرف ما فالحا على بعض الجوانب كما لو كانت في خيمه
 فاذا انقلب هو اذن شاهد صبره الهواء نارا بالناخات والطاس المكدون على
 المجد يظهر عليه قطرات مانع انه ليس من الشخ اذ ليس طبع الما الصعود ولو كان سخا
 لكان من الما الحار اذ لا لانه كان موجودا في الهواء قبل ان يرا في الصف لو حصلت
 الاخر الما في قمر الصاعده لفرط حراره هوائه فلا سحر عاده للاما ولو حش البرم
 نقادها سوار حصول الذي بعد حش كل من مسطح مع كون الا ما حاله او ما
 كل من عما قنبا او حرا من ارضه حصولها الساعده ما من لانا وهذا اكل على حلا
 الواقع ولا يلزم ان يعمل ذلك الما هو امر لذلك ان عرى الما حرا بالان الما لظنه
 شريع استعماله عن الهواء فمكسر بروده ولا لذلك حرم الا ما الذي حش قوله لك
 عريه ويستند بكسبه بها وحفظه لها عند حصولها ولو كان تركب القطرات على
 الا ما لكون الاخر الما به المستدده في الهواء اعدت اليه كان بعداها الى احاس طيمه
 بقرب الا ما اذ لو كان ذلك لان الاجزا المجاري في الهواء عند الاضطر والمستفقا
 اكثر لكان لا سوا في الحال في ذلك عند قرب الاضطر ومن لا يراها وقد شاهد
 في تلك الحال ان الهواء السد البرد يحد حياها من حش من موضع اخر ولا اعتد من حمار
 سقمه ثم يرى ذلك النهاب بسيط لحام يصحى ثم يعود واذا لم يحصل ذلك مع سده
 البرد المحيل للهوائه ولو جود مانع او معد ان شرط لم يطلع عليه وصبره الما هو السا
 من حلق الامر تحت سطوف مانكته ونزل عنها الامضاء وكون الما صيرارضا فقد
 شوهه عانا في بعض المواضع وليس ذلك لان الما كانت معه اجزا ارضيه

ما

ب

الحر

تحت أو اعصل الماء معتقد فانه قدرى الماصرنا ونعتقد في زمان سترع عيشة علم
 الناس فيه من الاجرا الاضيق بقدر الحجر الحاصل منه وانه لم يجر الاجرا المائية في ذلك
 الزمان السريع ولو كانت الاجرا من الارض فيه على تلك الكثرة لشهدت وليس لثا هذه
 الانسلاخات والماء على ان العناصر هيولى مشتركة خلط صور ولبس اخرى ولولا ذلك
 لكان الانسلاخات عالا فان صيرورة الحوية هوية اخرى من الانساع وذلك كبير من التواد
 ايضا لا الانسود انفس بان يزول عن السواد ويحصل فيه ساض وهذه العناصر عخل
 بالحرارة وسكان بالبرودة وذلك معلوم بالجمرة والخلل اما سابع اجرا الحتم بعضها
 من بعض مع انه خلطها اجسام ادى منها لا يكون مناسبتها لخالها الماسية واما زاده مقدار
 الجسم لا يماصفات مادة اخرى اليه بل لان المادة لا مقدار لها في جوداتها فلا يلزم ان يكون
 دما على مقدار واحد بل من حيث هي من نسبتها الى المقدار الكبير والصغير سواء كان
 ما يتخلل الخلخل احد متغيره والخلخل قد يكون طبيعيا كما حصل عند انقلاب الماء هواء
 طسبا للواء وقد يكون تشريا كما فعل الحر الماء وسهم الكاف ايضا الى طسق وتشرى واذا زال
 فاشكل واحد منها عاد الى ما تنسبه طبيعة وهذه العناصر الاربعة هي على هذا الرتبة الارض
 ووقتها الماء وهما منزلة في واحد واذا ذكر قطر الارض فانما راد به قطر مجموعها ويحيط بها
 الهواء يحيط به النار ولست كلها موجودة على محوصتها وذلك لان قوى الاجرام السماوية
 عند نهايتها في البارد حاراً عاظم فصيبر بذلك دجانية وحرارة ويخلط بها نار به وهوايه
 فتصعد الى فوق احر ماء او اودنة ارجيد مغلطها به فتكاد يكون جميع المياه دما يخلو بها
 من الاهوية يخلو به مخروجه وشبه ان يكون الارض ثلث طبقات طبقة ملبية الى المحوصه
 وطبقة مغلطة من الماء والارصيه وطبقة مسكفة عن الماء عصف وجهها الشمس ومن
 البحر والخلل ومان الماء اقل هو البحر والواء ايضا طبقات فان ما بل الارض منه يسحق مجاور
 الارض المسكنه بالسفاح وما ساعد عنها يرد فتكون طبقة الهواء اقل من طاربه حار ولبها

طبقة طاربه بارده ثم يليها هواء اقرب الى المحوصه او محض او دحان لان الدخان اصف وهو
 ينفوذ من الجار وبعد طبقة الهواء طبقة النار ولولا وجودها ضال والامناك الى الاصنام
 الدجانية اذا تصاعدت احترق ولعلها يكون حريقه لشرقة احوالها لما خالطها اليها وقد
 سب في علم الحية ان غاية ما يمكن ان يكون الانسقاط من رفعة عن مركز الارض هو الى اقرب
 بعد التمر عنه وذلك بماه نصف قطر الارض واحد هو له ويطون من وربع مع القو
 وقد س بعض صلا علم الحية ان شتى الاخره الغلظه الدايه للصور وجهت الرياح وارتفاع
 العيوم واسكان الاشعة من الارض يكون ارتفاعه من سطح الارض احد وثمانين ساعه
 عشر دقهه عربا وتستغرق مقدار الميل وهذه الكوة تسمى كوة الطار وهذه الاربع
 هي اسفقات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرم والامبق حصل منه جوهر ارض
 ومان وهواي والماء والارض اذا خلطها فلا بد من حراره فالحق الجوهر الخلق هو
 الماء ودايد الطيب والذات ان بحر الطيب بالذات حصل المركب بواسطة الرباب
 قول الاسكان وبواسطة الناس حفظها وقايد الطار الاصاح وقايد النار ان الكاف
 الحافظ للحية والتركيب وكان دار الحاد والذات متحركة بحوله ويؤكد ذلك الشبه
 وادوات الادب على مواقفه اقل كما استعلم وكرة الهواء ليست صحيحة الاستعداد
 بغير الماشه الماء والارض قدضل في الرهاد والاعوار وقدضل فيه الحال وغيرها
 من المرتعات ومجموع الماء والارض قرب الى الاستعداد وان لم يكن استعدادهم حصة
 ولولم يكن كذلك لكانت امامتهم من المشرق الى المغرب او متفرقة او محببه والا
 بالخل والا كان يخلو على جميع البلدان الموضوعة على ذلك السطح وغروها عنها
 في زمان واحد فاما كانت مختلف ادوات المستويات في شى من البلدان والثاني ايضا بالخل
 والا كان يخلو على البلدان افرسه مثل الشرق فيى افرس محببه من المشرق الى المغرب ولما
 من الشمال الى الجنوب فانها لو كانت مستقيمة فيها لما ظهر ازدياد ارتفاع الكواكب

القرية من احد القطبين والعدد وازداد انعطافها بحسب سلوك السالك الى الشمال
الى الجنوب ولو كان مقعر فيها لاراداد جمعاً ما قرب من القطب الشمال فلما اراد
القول في الشمال فالمسكون من الارض مجذب من جمع اخواب وعرض منه ان فلما كان
السماء عند اسوار استداره فلما في الاحتشوات فلما كان احتشاق القمر مستدير وهو
على الارض ولولا لاريه الما لما كان السائر في الجو من ان التواني والى اياها سار اذا
قرب من البر يرى ولا مع وجه الماء ووس الجبال او الماريم فلما قرب رجع لديها
على شىء باها كاس عارقه في البحر قطرت دليلاً فليلاً ولو كان سطح الماء مستوي لراى
تحتها دقعة واحدة والارض في وسط السماء فان الشمس وغيرها من الكواكب اذا
قرب لم يرح الى مشرقها الا تمام حركه دوريه ولو وجب قبل ما بها الخلف من
سورها وليس لهذا ولوجا ورت الارض المركز الى اني جانب من كانت فاحده العلو
وهو لا يلامها ولو كانت الى موضع من السماء اقرب لكان من شكل جبال ذلك الموضع
من السماء اقل من بعضها ومن شكل جبال البعد يرى الرسمه ولا قدر لها محسوس عند
السماء والا لكان جمع من على الارض لا يرون من ابد الا اهل من بعضها بقدر
سماوات ما من مركز الارض ومحيطها ومن الذي ظهر لنا من السماء هو صلبها لا بعد
ذلك شياً محسوساً ولولا ذلك لما كان اللوك من الناس يرى في المنطقه في السماء
مع ان ارباب علم الحيه يبنوا انه البين من الارض باصعاف كس والارض ليست
محو له حركه دوريه والا لكان من رى الى ابي حنين انفتاح من تمام واحده معوه واحده
جوانه اوسها ما ماخذ المعدن المستقيم في مسافه المرمى محلن كونهما
بوجه ان مساو من والاضار من التي في سطح الارض تبع الحال والوهاد في
لحمه حوسات في ظاهر بعض الكرات التي صنعها يادنا فلا مقدر في ان يكون على
شكلها كما حسب الخس وان لم يكن لربا على حسنه ودوره التي في مجموع الارض والماعل

ما احتش بالشئ في ارض مستويه حتى ظهر من جهه المستدير وجه من الفلك وجمع من
معاينها من لها مكان حصه الدرجه من الارض ستة وستين ميلاً وثلث ميل هو اربعة
وعشرون الف ميل كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً كل
اصبع ستة سعيرات بطون بعضها الى ظهور بعض ذلك اما هو على وجه العرب ومنه
يعلم مقدار قطرها ومساحتها قريباً

الفصل الثالث

في حال هذه العناصر عند امتزاجها وتركها
اذا اجتمعت العناصر الاربعة او بعضها عشت سفاعل تلك الاحتام المجتمعه كقضاياها
المضاده حتى حصل منها كنهه مترتبه متشابهه في جمع الاجزا فذلك هو امتزاجها
وبذلك الكنهه المترتبه في المراج والبرق من المراج والعتاد ان السداد بديل
بالكليه والمزاج بوسط لطيفات والاحتام وان كان لها ما لا يلا المماشه كتنجيم الشمس
بالماء وكند المعنطيطس الحديد الا ان ما سفل منها بالمماشه كلما كبرت فيه المماشه
لسبب كبر السطوح التي يوجب كبرها صغرها المماسيين كان فعله اقوى ولهذا
كلما كان صغرها المماس اكثر كان امتزاجها اتم واذا ما على كل واحد منها
فعل بصورة ومفعول مادته اذ الفعل والانفعال مختلفان لاصغروا من حيشه
واحد متشابه وهذا الحوله الحجر الى سفل وان المتحول مادته والحول صورته السويه
واذا لم ينفع السفاعل من الممتنعين الى حد التشابه في جميع الاجز استمر ركبا لا استرا
والمركب اعم من الممتزج واذا اجتمع الحاد والبارد لم يبق كل واحد من اغراض البروده
يكسور بالآخر ولا يحصل في كل واحد من الممتنعين حراره فان اجتماعهما في محل واحد
بحال بل يظل كنهه كل منهما ويحصل له كنهيه اخرى متوسطه من غير الطرفين بالنوع
من هذا الفياض لها عند استعداد العامل لذلك الاضمار لخصوص حاله ومعنى ليدلا
الكيفيات وضعها ان يظل كنهه وعدث اشدها او اضعف من اياها ولو كان استعداد

الشمس انما هي سماء الهيا في المحل لاصح الملا في محل واحد من غير فارق وهو محال
والا فلما انما هي المتخرج لما تغيرت عند وضعها في الترفع والاسفل والمرتجات قد
يؤثر في المراج كبريد ما عذب عليه البرد وسخن ما عذب عليه الحر وتسمى ذلك التأثير
الشمس فقد يؤثر في بيع المزاج كآثار التيم في البدن فان التيم منه يؤثر في المايوس
الشمس البام الكفنة كان البليل من الاصول يؤثر من التبريد في المايوس الكبر من
الارض والما وجميع الاسراج من الكفنة هو الالوان والطعوم والروائح والاشكال
التي هي هذه نفس المراج لكاتب ملوثة اذ المزاج توسط كفات ملوثة تكون
طبيعتا ولا تسمى من هذه الملوث والمخرج ان كان مقدار القوى المتصادمة فيه متساوية
في القدر المحقق والافيد خارج من الاعتدال والمعتدل بالحسنة ان لم يوجد ما
يؤثر في مخرج السايط لا يحصل لان السايط المتبعة لوقاوت فيه متساوية قواها
ما ان ياتي الى احد احار تلك السايط كان حصيلا بلا عصب وان لم يكن كل الميل
في كل واحد منها الى جهة الطبيعى مما لا يعوقه عائق مسمى فيعود كل واحد منها الى
جهة الطبيعى والاشكال المطلوب بالطبع سر وكما من غير قاس وهو محال هو ان وجد
في كل واحد منها سايطة اما ان الميل له مكان خارج عن امكنتها فلا يمكن وجوده اصلا
فانه لو كان موجودا لكان له ميل طبيعي الى مكان ما اذ لا حرم عدم الميل ولا صورته
ميل الى مكان احد السايط فانه خرج من مركزه ولا احد مشترك من بيع السايط
فيكون مكانا له ميل اليه بالطبع واذ لم يكن له ميل على قدر وجوده ولا ميل
له على ذلك القدر فلا يمكن وجوده الموجود من الخارج خارج عن الاعتدال الحسنى وهو
اعمال مقنونة وهو الذي خرج عن الاعتدال الى سائر ابداء وهو النار والبارد والاربع
والهائم واما مركب وهو الخارج عنه في الكسوف متساوية هو اتحاد الرطب والجفاف

ملع الى تلك الطعة فان كان كثيرا صار ضبابا وان كان قليلا وتكاثف برود الليل فان لم تجد
 نزل غلا وان لم تجد نزل صقيعا واذا اصد الدخان بخلافها مع البخار وارتفع معا الى
 الهواء البارد وانقعد الحار تنجبا واحسن الدخان فيه فان بقي الدخان على حرارته تصد
 الصعود وان برود تصد الغزول وكف كان فانه يمزق السحاب تمزقا خفيفا فيحدث منه
 الرعد فان استعملت النار لشدة المحاكاة حدث منه البرق او الصاعقة او هما معا باختلاف
 شرايط عملها واذا وصل الى كره النار وانقطع اتصاله بالارض واشتعل وسرى فيه الاشتعال
 ان كان كوكبا يندف به وان لم يعمل لكنه احترق ودام فيه الاحتراق كان على صورة ذواب
 او ذئب او حية او حيوان له قرون وقد يحدث فيه علامات هائلة حمراء سود وقد يقع
 تحت كوكب ويدير مع النار بدوران تلك اياما واذا لم ينقطع اتصال الدخان من
 الارض الى ان يصل الى كره النار فيشتعل وينزل اشتعاله الى الارض واذا انكسر حر
 الادخنة برود الهواء وتكاثف وتصد الغزول فيتوج بها الهواء فيحدث الريح وربما
 كان حاد شامس كونه الحركة التلكية برود الادخنة عند وصولها الى كره النار وبما حدث
 من خلل الهواء وحركة من جانب الى جانب وقد تلتقي ريحان قويتا مختلفا الجهة فيستديران
 تحت الزوابع والبخار الصليل يرى على مناسبات المراتب اشباح نور الشمس والقمر
 وتلك المناسبات على التفصيل تعلم من علم المناظر والمرايا فاذا حدث في الهوايز التي
 والقمر نيم ولب رقيق لطيف لا يستر القمر عن الابصار انعكس ضوء البصر من اجزاء ذلك النيم
 الى القمر لا الضوء اذ وقع على صليل انعكس الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصليل كوضع
 المضي منه اذ لم يكن جسمه مخالفا لجهة المضي فيرى ضوء القمر ولا يرى شكله لان المراه اذا كان
 صغره لا يودي شكل المراه صوره ولونه ان كان ملونا يودي كل واحد من تلك الاضواء القمر
 فخرى واره مضيه وهي الحالة التي يودي القمر وشيخا يودي الشجج ان لا يكون على
 الاستقامة من الياطر والمنظور اليه فان ذلك يودي غشا شي لا شجج وما سوا المودي

من اجزاء النيم تحت القمر يرى مطلقا كما يجتاز غيم رقيق في وجه القمر فلا يرى فاذا
 تجاوز ظهر وقد يكون حاله تحت هالة وقد يكون للشمس ايضا هالة وهو اقلى الوتر
 رقيق وجد في خلاف جهة الشمس اجراما مائية شفافة صافية وكان وذاها جسم
 كيف مثل جبل او سحاب مخلم حتى يكون كحال البلور الذي دراهم على لون منكر
 منه الشعاع وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا وجدنا تلك الاجرام المائية وطرنا
 اليها صارت الشمس في خلاف جهة الطر وانعكس شعاع البصر من تلك الاجرام الى
 الشمس لكونها مقبلة فادى كل واحد منها لكونه صغيرا ضوء الشمس دون شكلها
 ويكون ذلك اللون مركبا تحت تركب الضوء من لون المراه مع السحاب وتسمى ذلك
 موش ورج وسبب استداده هذا اللون كون الشمس لوصلت مركز دائرة لوجبان
 يكون القدر الذي تقع من تلك الدائرة فوق الارض يمر على تلك الاجرام ولو كانت الدائرة
 لكان مماها تحت الارض ولها كان ارتفاع الشمس لكرات الشمس اصغر ولهذا
 اذا كانت الشمس في وسط السماء حدث اللون المذكور والسموات والبارد
 هي من اشباح البصر ايضا اولانه يحصل بقرب الشمس غيم كيف حصل من
 الشمس في دانه كما قبله القمر والزرقة التي ترى كالماء لوان السما سبها ان الاعتام
 التلكية سفاهة فلا يرى وما لا يرى فهو مظلم والهباء والاعمى الحاصلة في
 الجو مره فكله يرى شي ولا يرى شي فتولد لون من البياض والسواد هو الزرق
 وهو من اذن الالوان للابصار وذلك هو فائده واسمها اجوانا هي الهباء
 المشوبة في الهواء لا الهواء غسته وهذه الهباءات لصفها لا تحرق الهواء من لوان
 كان بالشمس يملون قابلا للضوء لما ريت الكواكب في الليل لان الارض اصغر من الشمس اصحا
 مضاعفة كما شهدت به مباحث علم الهيئة فلا يكون خارج من الشمس من مباحث هذه

من الشمال إلى الليل وليس ذلك إلا لان استمالة الليل لاضاءه لعدم تلوينها ولو ما لا
 لمساعد الكواكب في النهار هو ان حجب البصير الاستغفار بوجه ضوئ كبرفاته لا يرى
 ما ضعف عنه كبرها اذا كان من مساعل كبره في الليل فلا يرى الكواكب ومن بعد
 من تلك الاضواء راها بها الجو لعدم تلوينه على حراشفه لاستغفار الانحطاط ما له لونه
 وقد عرفت من بقية مادته الشهب السجوم مع انه قد يكون انضام من عبور الرياح على ارض
 غلب عليها السجين واما ما يحدث في الارض فهو ما على وجهها او تحتها من ذلك ارتفاع الجبال
 الدلال وتنبه ان الحرا العظيم اذا صادف طنا كبراً الرضا اما دفعه او على مردد الامام عند
 حرا عظيماً وذلك الطين بعد حرا مختلف احواله في الصلابة والرخا واليهاء القوة الجوى
 او الارتفاع العاصفة محض الرخو فسق الصلبة مرتفعة لكون الرياح والسيول لا تزال
 تقوى في تلك الحفر وقد يكون الحمال من تراكم عمارات محترقة في ارضه مسطاوله ومن
 عبر ذلك وما مع الحمال كبره فان كبراً من العيون والسحب والمعادن يكون فيها او
 لما سر منها فاما صلواتها لا يحصل الا على عملها بل يحسن فيها مضمودا للبعد كما
 سرف وتنبه ان يكون مستقر الحمال ماها وقد سبب الحمال بالاناسق والاراضي
 التي بها المروج والعيون بالارباب والحداد والادوية القوايل في باطن الحمال من الدادات
 بالشمس في مشار الاراضي وهي تسبب ارتفاعها ابرد فسق على طوايفها من الامداد والبلوج
 بالاناسق في غيرها والاهم المضاعفة بحسبها فلا تفرق ولا حائل وكل ذلك مما يوجد
 السحب وتكون مواد المعادن في الاجزاء الباقية مدة مديد في موضع واحد يوجد بها كبراً
 كانت المعادن فيها كبره وتنبه ارتفاع الدر المشهور من الارض هو ما حصل في
 حرا وانها من الجبال والندال وان غير من الاعوار والوهله لاسباب لا تطلع عليها بتسل
 الماء الطبع الى المواضع العتيقة وتكشف المواضع المشرفة ويختلف المواضع المشكوة من

الارض في الحر والبرد والرطوبة والسوسه وغير ذلك من احوالها استتب واضاعتها
 من السماوات وعلى حسب شتات الشمس لها وقربها وبعدها من شتاتها وتنبه
 محاوره الحار والحداد والبعده عنها واستتباب اخرى لا تكاد مضط لباكر وقد
 ذكر ما عرف منها في كتب الطب ولا يلحق ذكره ههنا وربما اختلف ذلك او بدل
 بحسب تبدل الاستتباب الموجبه له من شتاته وغيره فلا يشابه حال الموضوع الوا
 في جميع الاوقات والادوار والحركة التي تعرض لحرارة احوال الارض وهي الزلزلة وتنبه
 ما يحول تحتها يحول ما عرفت فانه اذا اولد حب الارض ريح او حار او دخل ادماء
 ساستب ذلك وكان وجه الارض سكاناً عدم المشام ارضيتها احداً وحاول
 ذلك الخروج ولم تمكن لكافة الارض يحول في ذاته وحركتها واما سق الارض لتوبه
 وقد فصلت منه ما حركته او اصوات هائلة وقد يكون حب الارض تنب وانشعه
 ومواضع مثل العيران فاهدت واهتد ما فالحا من الحمال والندال وقد عرفت
 الزلزلة في الصنف والكسوفات وما كانت تنباً للندال لفقدان الحوائج
 عن الشجاع دفعه وحصول الرد الحافق للرياح في محاور الارض بالاناسق
 والبرد التي تعرض بقية تفعل بالاناسق العارض بالندرج والاعز التي عرفت
 حب الارض ان كانت شجرة واعلمت مياها اسق منها الارض فان كان لها مدد
 منها العيون الحايه ويحس على الندال لفروء عدم الخلا اذ ليس للمواد دخل من ما خرج
 وما تنفعه فانه ظا استحبال ما في باطن الارض من الاهوية والاعز الهسته ما تنب
 ما تعرض لها من حدة البرد حوت تلك الماء من الاعمال الى الاستافل والعدب الى موا
 هوا او حار او اود لولم يحب ايها ذلك لتب حاليه ثم يبرد ذلك الحرا او
 الحار بالبرد الحاصل هناك فيقلب ما احصاهم بحري فيسبب هوا او حار غيره

والامر لذلك الا ان منع منه مانع حدث تدريحا او دفعه ومن لم يملك
 القوة والاهوية بعد حدث منها العيون والارادة وان لم يملك الامر لغيره واريد عن
 وجهها نقل التراب صادف سدا او اندفع اليه فان كان لها مدد حدث منها القوات
 النارية والافلا وقد يكون سبب العيون والقوات وما خرج بها اما بتسبيل من
 الطرح وامناه الامطار لانها جرها زبد برادتها وسبقه وسبقها ولو كان سببها
 صير الاول فوط مع ان باطن الارض في الصنف اسدودا منه في السبا لوجب
 ان يكون هذه في الصنف اريد في السبا انقص والتحرية ذلك على خلاف وهذه
 الامور التي حكم بانها اسباب للحدث من العناصر يعبر تركبها ما تسد لكونه
 شيئا الحره والحدث وقد حدد امثاله شاهد كما رى في الحمام من صائد
 الاخره واعتادها ونقاطها وما راء من كائف ما خرج من الانعاس في البرد
 الشد كليل وكروء سبه الوان قوس فرح في قطعه كاعد وما خرج بها
 اذا كلب من مرمونه على ما راكذ وكانت الشمس على قرب احد الافيق وتعد ذلك من
 احوال المراما وما رى فيها من الصور والالوان وهذا كله وامثاله من المحادث محض
 انها اسباب وانما هم محقق ذلك ما سخم من العوائق والاحوال التي توجب الحدث
 السد للفتن وقد خلف ذلك حسب اختلاف احوال الناس يحصل الفتن بذلك
 بعضهم دون بعض وما ذكر من الاسباب لهذه التي لا تحدث تركب لا مانع ان يكون
 بعض الامر لها اسباب غير ما يجوز ان يكون للواحد النوع على تعدده ودار
 ان يكون حدث ذلك النوع عن بعضها اكربا وعن بعضها اقلنا وقد يكون في محله
 ما ذكر من الاسباب ما هو خارج للسببيه فقط وان لم يكن سببا في الواقع ويجب
 ان يعلم ان من الاسباب المذكوره هذه ما علم الحدث بانه غير تام السببيه بل يحتاج

الى انصاف قوي ودعائه لولاها لما كانت فاقه في احباب ما هي اسباب فان
 من الرياح والزوابع ما تنفع الاجار العظام ويحتفظ المراكب من الحار ومن السور
 ما تنزل الى قعر البحر تحرق ما يهرب من الحيوانات التي فيه وما وقع على حبل قد
 دكا وقد يكون حرم الصاعقه دمعيا مثل جد السيف فمقطع ما صادفه من
 الاشياء الصلبة سقيف ولا يكون قد دار الانفراج الا قليلا هذا مع ان مادتها
 قد مثل انها تكون لطيفه جدا لشدتها تسحبها واللطفه بوجبه شدة الانفعال
 لامر العمل لاسيما مثل هذه الانفعال العظيمه وقد سجد في الساب والاسباب الو
 ويصدم بالاشياء الصلبة للحديد والذهب مد بها حتى يذوب الذهب في الكس
 ولا يحرق الكس ويذوب ذهب المراكب ولا يحرق المسد من الكواكب ذوات
 الاقناب ما سبق شهورا عده وقد وجد فيها ماله حركا طويله وعرضه والاسباب
 الماديه والعالقه التي ذكرتها لا تنفي في هذه وامثاله بل لا بد من القوى الروانيه
 حتى تتم هذه الامور وما جرى مجراها وليس في قوة من شاهدناه او سمعنا به
 البشر ان يعرف العلل النامه لكل واحد واحد من هذه المكونات على التفصيل بل ولا
 ان يحصرها فضلا عن ان يحيط بعلم كل واحد منها واد لا تسبيل لنا الى استقصائها
 فالانصار على هذا القدر منها هو احرى واول

المحصل الخامس فيما يكون من العناصر مركب منها وهو الموالد الله
 المعدن والنبات والحيوان كل مركب من العناصر من صور فاما ان لا يحصل لها
 كون حوره سدا للحس والحركه الاراديه او محقق لها ذلك والاول ان لم يحصل في صور
 سدا العبدية والفهم والتوليد فهو المركب المعدن وان جعن لنا ذلك فهو المركب النبات
 والنبات هو المركب الحيوان وهذا هو وجه الجهر في البلاد راعا قلب اما ان لا يحصل
 لها هذا او محقق ولم اقل اما ان لا يكون كذا او يكون لجور حسن او مركب من هذه السباب

وحصل فيه دهنه والرشق من عار ممتزج مع دخان كبريت امتراجا عكلا لم يفصل عند
 وقد سببه كونه قطرات الماء التي تعساها اجرا تزييه كاختلاف لها فاذ لاقت
 قطره منها قطره اخرى للعلاص صار من علاقا واحدا لانه من مائه حاله ثابته
 لطفه كبريه محاطه شديده حتى ان كل جرعة من مائه تعساها حتى من تلك السورته
 فانها حلت لذلك الجرم المميز وتبب بياض الرشق هو صفا مائه وما من ارضيه
 اللطينه وبما رجه هو اسه له واذا امتزج الحار والدخان امتراجا اقرب الى الاقنه
 كان منها الاجساد المسطرقة الصابرة على النار الدايمة بها وهذه هي كادوب الرضه
 والحاجس والحديد والرخاص ومنها ما لا تقبله الا بالتحليله بالحديد ولعل هذه السهم
 مركبه من الرشق والكبريت ولهذا ما يرى الرشق مسلقا بها ومد حرطاما اوسعها
 واذا انعقد الرشق راعه الكبريت كان كالرخاص ونسبه ان يكون اختلاف هذه
 بسبب ان الرشق والكبريت اذا كانا صافين وكان الطماح الرشق بالكبريت
 ابطا حاما فار كان الكبريت احر وقوه ضاعه لطفه بمر جرقه بولد الذهب
 وان كان الكبريت اخضر بولد الفضة واما ان كانا قسقين وكان في الكبريت قوه صا
 لكن قبل استكمال البيع وصل اليه برد عاقد بولد الحار صبي وان كان الرشق قما
 والكبريت رونا فان كان في الكبريت قوه احراقه بولد الحامس وان كان الرشق غير
 صيد الحاطه للكبريت بولد الرصاص الاخضر وان كان الرشق والكبريت رونا فان
 كان الرشق متخللا ارضا وكان الكبريت مع رونه محرقا بولد الحديد وان كانا مع
 رونا صغيفي التركيب بولد الرصاص الاسود وهو الاثرب وما يدوب من المعادن
 ولا مطرق كالرصاص فلعليه مائه وقلة دهنه وارضيته وما لا يدوب ولا مطرق
 ويصعب تحليله فلعليه الارضيته فيه وقلة المائه والدهنه كالمزجسا والطلق
 وما سطرقت ويدوب فله فيه المحنوطه الغير النامه الانعقاد والمائه احر وما

وحصل فيه دهنه والرشق من عار ممتزج مع دخان كبريت امتراجا عكلا لم يفصل عند
 وقد سببه كونه قطرات الماء التي تعساها اجرا تزييه كاختلاف لها فاذ لاقت
 قطره منها قطره اخرى للعلاص صار من علاقا واحدا لانه من مائه حاله ثابته
 لطفه كبريه محاطه شديده حتى ان كل جرعة من مائه تعساها حتى من تلك السورته
 فانها حلت لذلك الجرم المميز وتبب بياض الرشق هو صفا مائه وما من ارضيه
 اللطينه وبما رجه هو اسه له واذا امتزج الحار والدخان امتراجا اقرب الى الاقنه
 كان منها الاجساد المسطرقة الصابرة على النار الدايمة بها وهذه هي كادوب الرضه
 والحاجس والحديد والرخاص ومنها ما لا تقبله الا بالتحليله بالحديد ولعل هذه السهم
 مركبه من الرشق والكبريت ولهذا ما يرى الرشق مسلقا بها ومد حرطاما اوسعها
 واذا انعقد الرشق راعه الكبريت كان كالرخاص ونسبه ان يكون اختلاف هذه
 بسبب ان الرشق والكبريت اذا كانا صافين وكان الطماح الرشق بالكبريت
 ابطا حاما فار كان الكبريت احر وقوه ضاعه لطفه بمر جرقه بولد الذهب
 وان كان الكبريت اخضر بولد الفضة واما ان كانا قسقين وكان في الكبريت قوه صا
 لكن قبل استكمال البيع وصل اليه برد عاقد بولد الحار صبي وان كان الرشق قما
 والكبريت رونا فان كان في الكبريت قوه احراقه بولد الحامس وان كان الرشق غير
 صيد الحاطه للكبريت بولد الرصاص الاخضر وان كان الرشق والكبريت رونا فان
 كان الرشق متخللا ارضا وكان الكبريت مع رونه محرقا بولد الحديد وان كانا مع
 رونا صغيفي التركيب بولد الرصاص الاسود وهو الاثرب وما يدوب من المعادن
 ولا مطرق كالرصاص فلعليه مائه وقلة دهنه وارضيته وما لا يدوب ولا مطرق
 ويصعب تحليله فلعليه الارضيته فيه وقلة المائه والدهنه كالمزجسا والطلق
 وما سطرقت ويدوب فله فيه المحنوطه الغير النامه الانعقاد والمائه احر وما

استعمل في النار فبقته عليه هو اية اوباريه وهما سعة من الحديد البرد كالمخ وما
 من البرد يد به الحركات الشغ والحجارة تكون من طين بطيخه الحارة واذا غلب الدخان على
 النار تولد جواهر غير مطرقة ولا دابة بالنار وحدها مثل النوشادر والمخ ولهذا تجد
 الجواهر من تمام الانواع بالنسبة والمخ من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء صفي ويطبخ
 في سعة مياها والموشادر ينقر بكونه من الملح الا ان النار به منه البرد ولذلك لا يسل
 النار السعيدة في سعة اقل ويوصل هذا يستند في طولها وكثرت منه ساعات
 في وقت طهر مما ذكر ان الجواهر المعدنية اما مطرقة بالاحصاد التسعة او غير مطرقة
 واما ان يكون عدم قبولها للطرق لعنه صلاحها كالبلور والياقوت او لعنه لونها
 والياقوت شامخ الصلابة اما ان يحل بالماء الملح والنوشادر واما ان لا يحل به
 والكبريت فالروبيح وفي بعض المعدنيات يورده مرمجة كحاش الناقوت والذهب والبر
 يحكم هذه المعادن في تركيبها وغيره هذه الخدش والحرارة على ما سب ما من الابرار
 الخدش والسفلية ويكون النبات هو من امتزاج العناصر من الامزاج الواقعة في
 المعدنيات واقرب الى الاعتدال واصدع منها المضاد في الكميات المتجهة فلهذا
 يستعمل في البول صورة اشرف من صورها من حصل بيد من الابرار ما لا يحصل في تلك او
 في غيرها واطهر مما فيها كالعندرة والنمر والتوليد التي يذكر احكامها عند الكلام
 في سببها واما احتياج الى التعدة ليعوط اذا كان كاملا واصحاح الى التمولد مع
 ذلك اذا كان ناقصا وكلاهما تحت الشخص واحتياج الى التولد تحت النوع المستحق
 حصول اعياله وسبب النبات تعشيمات كبر وفيه آلات بحري بحري الات الحيوان
 في الحروف لتدبير العودا كالشجر الحار بحري الجلد والكتل والنسج الحار بحري
 القرون والمجالت التي هي كالسلاح للحيوان تدفع به عن الامات الخارجية واصله النار
 في الحروف بحري الاش واهذا اذا قطع بطلت نواته والكلام في النبات طويل وقد

اوردت له كتب ذكر فيها ما موقف عليه من احكامه وفي علم الطب ذكر كثير من نواته
 واما في بدن الانسان والامام هذا الكتاب ذكر شي من ذلك ويكون الحيوان هو من
 مزاج اقرب الى الاعتدال واخشن واقم من الانزعة المساه ولهذا يستعمل في البول
 كمال هو اكل من الكمال الساه ولا يسل ذلك طهره افعال القوى الساه وزياده
 افعال قوى اخرى كالحركة الارادية والادراكات التي ليس للنبات مثلها اليه وان كان
 له شي منها فهو اضعف بكثير مما للحيوان واخشن من هو من لئلا ان كان ناقصا الى احد
 السبل فيه كانه واما كان المزاج الاعدل اقل الكمال للحرارة ولان انكسار تضاد الكفا
 واستقرارها على كفة متوسطة وحدانية هو سعة ما لها الى يداهما الواحد وتساويا
 يستحق لان بعض علمها صورة او نفس حفظها كمالا كان الانكسار ان كانت النفس اقل
 والعقل العاقبة مبداهما سبه ولهذا كانت الادراج التي تنزب الى العقل والخيال
 فيها من السادس هي اول شي معلق النفس به وهي التي قبل القوى العقلية والحيوانية
 والطبيعية والاحل كالزاد بعضه في موضع من البدن تسع من بقود الروح المتكاثرة
 الى عضو يد ذلك العضو اخش والحركة الارادية الى ان يحل الروح من البدن اليه
 والخلق لفظ الروح على هذه وعلى النفس العاطفة بالاستئصال ومن وقد علم هذا علم
 علما مقدما للحدث ان الاعتدال مزاج تأثيرا هو في ارباب الكمال العاقص بل الموا
 العنصرية من المبدأ الفاعل له ويسمى الحيوان الى باطن واعم فالناطق ما عرفت له ادرا
 كل بالانسان والاعم ما لا يحقق له ذلك وان جاز كونه له في نفس الامر لكن يحسن
 لتأثير ذلك ونحن فلم نتأخذ من الناطق لانواع الانسان كما تتعينا مانواع اخرى كالنم
 واما احيوانات العجم فانواعها كبر بقوت الاضداد من الامزاج اصنافا ومنها العجا
 وقد علم في هذه الاشياء كلالا طويلا في الكتب المختصة به وكذلك في اعتبارها ومنه
 في بعض مبرها لانها مما عظم الانسان في كتب الطب وغيرها وسنورد ان علم

المتن وسأل حكمه الباري جل جلاله في مخلوقاته كلاماً سعلق بهذا الموضوع امرته
لكن ذكره فقال السبب واضح

الفصل السادس في امات الحدود للجئات وذكر لوازمه وجود
الاحتكام السطحية المتحركة حركة مستقيمة ذلك من حيث متساوية حركتها على حوت
حسن محدود من مختلفين بالطبع ولولا اختلافها بالطبع لما كان كون بعض الاحتكام موجها
الى بعضها وبعضها متوجها الى الاخرى كالنار والارض مثلاً ما اول من العكس ولو كان
متساوية او ابعاد متروضة او جسم واحد فقط غير متناه لما امكن ان يكون للجئات المختلفة
بالنوع وجود البتة فلا يكون فوق واسفل ومبين وخبث وقدام ولا يمكن ان يكون
الجسم ذا وجه الى غير النهاية لان كل وجه موجود فاليها اساره ولذا بها اختصاص وانفراد
عن وجه اخرى وذاها لا يخلو اما ان يكون متحرك او غير متحرك فان كان متحركاً بالاعداد من
حركاتها عن المسير هو الوجه فلا يكون الوجه متساوية بل بعضها هو الوجه ويلزم ان يكون لها
امتداد في وجه فلا يكون متساوية وان كان غير متحرك فلها وضع لا محالة والامكن ان يكون
اشارة وكلها له وضع وهو غير متقسم بوجوده وغايه لا يكون ما وراءه منه فالجئات محدودة
بالاطراف وما لا ساق لاحدها بالطبع بل عسى ان يكون في ذلك اوله بالعرض وكل واحد
معرض فيه فالعالم الاخر الا بالعدد لان كل الحدود والاطراف المفروضة هي في
طبيعه واحدة فليس بعضها بالوقت وبعضها بالسفلية اول من العكس واذا فرضت
الجئات المتعالمه في جسم واحد متناه على انها في سطح ادى عمقه فذلك غير جار ايضا
لان سطحه ان كان كماله كمالاً غير متناه في جهته بالعرض وان كان متناه فليس ذلك بطبيعي
له فانه قد من قبل ان الشكل الطبيعي للشيء هو الكره والجئات الطبيعية لا يلزم الامور
بما رجع على الطبع وروى فيه زياده سان ومع ذلك فان اختلفت بحسب تقابل السطوح او
اختلافها فاصلاها بالعدد لا بالنوع وان اختلفت بحسب ان الذي على السطح حالف ما على

الخط او الذي على الخط حالف ما على السطح فلا يقع تسببه عليه الاختلاف الواقع في مثل
العلو والسفل وكذا لو فرضت الحدود في عمقه وان كان حدى سطحه داخل في عمقه فالد
في العمق يجب ان لا يكون على اية نقطة انفتحت من العمق بل التي هي غايه البعد عن السطح
وبذلك في المركز لا سيما ان كان الشكل طبعياً وهو المستدير فلا حد حتماً العلو والسفل
للجسم الواحد الا بالمحيط والمركز فاما اذا كانت الاحتكام كثره فان افتقروا على ما حصل
منها للجئات المتضادة وان اختلف نوعها وجب ان يكون عدد الجئات متعدد
الاجزاء الا ان يكون على ذلك لا الاختلاف المطلق لكن اختلاف معين ولا جابر ان يكون
ذلك متصفاً على اختلاف الطبع من غير اختلاف الوصف والامكن ان يكون
الجئات لان احدى الجئات اذا تعينت بعينت الاخرى وكانت على عدد محدود ولم
يكن ان تنقسم زائده وحدها ولولم تعتبر اختلاف الوصف لكان التضاد يقع من الجئات
لكن كان وضع احدى الجئات من الاخر وعدده مكملاً للجسم متقلاً باستقال احد الجسمين
وليس له ابل اذا بعينت احدى الجسمين بعينت الاخرى في حدها وعددها ولم
يتقلى البتة فلا بد مع اختلاف طبع الجسمين من وضع حدود وعددها متقدر ولا
يكن ان يكون هذا التماثل على تبديل مركزه ومحيطه والاذا فرض احدى الجئات
الاجزاء لم يكن اختصاصه بذلك الحجاب لطبيعه والا لكان ذلك الحجاب متساوياً لستار
الحواس لاستنبط هذا الجسم ان لو كان جسمه لكان حيث يكون محاله محاله مع هذا
الوضع بعينه واذا لم يكن طبعه تنفذي ذلك الاختصاص بل انصب الى عدد كان مما
هو مساو لهذا البعد فان كان ذلك الجسم يتماثل هذا المحل والمكانه وسكانه محاط
ذلك الجسم وعلى تماس مركزه او معنى بالمركز ههنا كل محاط لا نقطه بعينها وان كانت
غير محاط فالبعد المتساوي به كيف كان هو متقدر لا محاله محاط بذلك الجسم فان
الحلا لاعدده وقد فرض هذا غير محاط وعلم ان اختصاصه بذلك من جملة ما له ان

حصل فيه فهو عن سبب خارج ويجوز مفارقة لذلك الموضع بعينه فهو حاصل مهيئ قبل
 حصول هذا الجسم منه فلا يكون سبب عدده وقد كان فرضا نه محدد له وهذا حال
 ان كان الجسم المحدود محيطا في تحديد الجسمين لان الاطراف تثبت المركب تحت غاية البعد
 منه وبما ان العرب من غير حاله الى جسم اخر ولو فرض المحدود حاله عدده به العرب
 ولم يعد البعد فلم يكن لتحديد الجسمين والاكالات جهة البعد محدد بالخلال لا بد من
 جسم محيط لتحديد الجسم الاخرى واحمال هذا الكلام هو ان يقال ان المحدود انما يكون
 جسم مستدير او مستقيم مستدرا لان المحدود يجب ان يكون جسميا طامسا ولو كان المحدود
 مسننا او اكر لزم ان يكون قد عددت الجسم من قبل الجسمين والاحتكام وان يكون
 من الاحتكام يصح عليها مفارقة المتها وعدد الجهات كما تعرف لاصح عليه مفارقة
 متاه ولو كان المحدود جسميا واحدا مستديرا من حيث هو واحد وعدده منه سطح القرب
 واصلح العدد لزم ان يكون شي واحد مطلوبا ومهددا عنه فجب ان يكون الجسم المستدير
 المحدود محاطا بمركب وهذا وجه آخر في اسات محدد من على تناهي الابعاد
 وتغيره ان الاسارة الجسميه تكون الابعاد لا بد وان يكون متناهية كما مر غير ممكن
 في ما بها الى ما لا ياتي له وكذا المحرل العاصد جهة والجسم المتناهي اليها والمقصود
 بالحركة لا بد وان يكون موجوده في نفسها والالم يصح تلك الاشياء والقصد فانه
 ليس حال ما يحركه حركة مكان ما يحركه من كنيه الى كنيه سلا فان الكنيه المحرك
 اليها محصله نفس الحركة وليست الجسم للولد الانية لذلك وتكون الاشياء اليها جسميه
 وجه ان يكون ذات وضع وكل ذي وضع فاما جسم او جسماني فالجسم اما جسم او جسماني
 ولا حابر ان يكون جسميا لانه لا شيء من الجسم تقابل للغيره وكل جسم قابل لما فلا شيء من الجسم
 جسم وبيان الصوري ان وضع الجسم في امتداد ما حد الاسارة والحركة ولو كان فيها
 خارج عن ذلك لما كاسا اليها فلو استتمت في ذلك الامتداد فالمحرل الواصل الى ما مقرر

لها قرب الجرمين منه ان وقف مما وصل اليه هو الجسم لاما وراه وان لم يقف
 فاما ان يكون متحركا الى الجسم او عنها او فيها وهذا الثالث يرجع الى الاولين فان
 الحركة في المقسم لا بد وان يكون اما الى جهة او عن جهة والاكالات المتناهية المقطوعه
 بالحركة من الجسم وهو ظاهر البطلان واذا كان متحركا اليها او عنها فعلى القدرين
 يكون جرم الجسم في كلا ذلك يمنع والجسم جسمانيه وهي حد في الاستداد المذكور
 غير منقسم ولما لا يقع وكل جهة تستل على ما حد من ضروره والجسم المحدود لها الامور
 مركب من اجزا محله تكون تلك الاجزاء كونها حفيد بمحلله الجهات وجهاتها
 مسدده عليها لا محاله وهي مقدمه على الجسم المركب منها والمقدم على المتقدم مسد
 فسدده الجهات على عددها هذا حلف فاذن المحدود يكون مستطافا في نفسه ويكون
 شكله هو الكره اذ هو الطبيعي لكل جسم مستطاف كما عرفت ولولم يكن روى الشكل
 لا مكر عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغير الشكل لا محلا من حركة مكانيه
 من جهة الى جهة فكون الجسم قتل عددها فعود الحلف المذكور واضالم لم
 يكن كما كان بعض اجزائه اعلى من بعض مع انه لا اولويه في بعض بعض اجزاء
 العلويه وبعضها السفليه وهذا الذي لا يمكن ان يحد ما هو خارج عنه لاصح
 في السلق بما هو خارج عنه الى الجسم فكون مقدمه عليه وهو محال فاذن عددها
 هو داخل فيه ولا تنوع التغير فما هو داخل فيه باعتبار الجسم لاما للمركب والمحيط
 محدد به جتان هما ما خلا امتداد واحد لا غير ومن باسل ما قبل ما لا يحد اولا
 شك في وجود جسم هو مستقي الاشارات الجسميه محيط بكل الاحتكام غير مركب وغير
 متحرك بالحركة المستقيمة والاكالات لحركة جهة مفرقة الى عدد غيره وتبين ان لا
 مراد بقرير والمحدد تسعين به اوضاع الاحتكام واما كذا وتقدم على جميع الحركات
 الطولية والعرضية ما قطع وان كان وضعه تسعين بماعتة لا عني ان تسعين وضع كل

واحد منهما سبعين وضع الآخر والآخر والآخر والآخر بل معنى ان معنى وضع الاحاد وضع كل واحد
 منهما بوجود الآخر وبذاته لا سبعين وضعه والمحدد ليس بعض احرايه المردضة فيه اذ لا
 يزل بالفعول كما سبق اول ما هو عليه من الوضع والحداده من غيرهما فكل وضع معين له فهو من
 الفعول الممكنة المحققة وكل ممكن المحقق يمكن التبدل باعتبار ذاته وان كان مع من يتبدل
 من خارج موضع المحدد يمكن التبدل ولا ينافي تبدله الا بالحوكمة ولا يصور حركته الا بتبدل
 شئته اما الى محل فيه او الى خارج عنه واذ لا خارج عنه والا كان محدد الجبهة بما هو
 ولا يكون محدد لكل الجهات فكلاهما اما هو في المحدد لكها معنى بتبدل النسبة الى الداخل
 وهذه النسبة لا تتبدل على تقدير ان يكون هو وجمع ما فيه متحركا لانه يلزم ان لا سبعين تتبدل
 الحركه صوب ولا يصور تمام دون الا اذا وصل المفروض حرا الى حيث فارق ومتى لم يكن في
 داخله ما هو ساكن لم يكن ذلك الاستتمام وحركتها لو سا وتالم بصور تبدل النسبة
 ولو وصلت احدهما على الاخرى فالذي فضلت حركته متحرك والآخر في حكم الساكن فاذا
 عرفت المحيط فحجب تكون شي مما في حشوه فان حركته بتبدل نسبه كل واحد منهما الى
 الآخر ولو كان الحشم الاول مع تكون من الاول وليس يكون لاحدهما احتصاصا باصلا
 النسب من دون الآخر فلا يكون هناك حركه خاصه باحد الحشمتين واما الساكن فلا
 يختلف النسب فيه الا الى المحرك فلا بد مع وجود الحركه الوضعيه من وجود حشم ثابت
 فانه ما لم يكن وضع لم يكن حركه وضعيه فاما انه اذ الم يكن ان لم يكن حركه في الارض ولا يكون
 نه وما لم يكن حشم ثابت لم يكن وضع مختلف معه بسبب الحركات وما لا بد من وجود
 حشم مسدد يرضى بوجد الحركه المستقيمه وكذلك لا بد من وجود حشم مستقيم يوجد
 الحركه المستديرة الوضعيه والحركه المستقيمه بمنتهى على محدد كل الجهات اذ لو تحركت
 لذلك لكان له حيز طبعي من شأنه ان يفارقه وعاوده فكون وضعه الطبعي متحدد الجبهه
 لاصله لانه لا قد عاين موضع وضعه ورجع اليه وهو في الحالتين ذو وجه موضعه الطبعي

حشم غيره وما لم توجد الجبهه لا تقع الحركه نحوها فطلك الجبهه اما سقد نه عليه ارمعه
 وكف كان لم يكن هو محدها فلا يكون محدد الكل الجهات وفرض محدد لها هذا
 حلف وايضا فلم يصح عليه الانتقال بالحركه المستقيمه لكان لا يسلو امانا من مضطربا
 الكون في تلك الجبهه اذ لا مضطربا فان لم مضطربا فكيف عدد به الجبهه مع مواد ان لا
 يكون هناك وان اقتضت طباعه الكون فيها وهو ما في المفارقة لها وبالطبع
 وجب ان يكون حاصله حتى يطلبها كلسه واحرايه فلا يكون الجبهه متحدد الدات بل
 حشم آخر على ذلك تعلم انه لو تحرك حركه مستقيمه لودعت الحركه الا لاصوب وهو محال
 وهذا يظهر ايضا انه لا يجوز ان ترك من اجسام مختلفه الطبايع وان كان من سقم
 سان ذلك بوجه آخر فانه لو ترك منها لكات تسيطره فابله للاختراع يصح عليه الاسا
 من جبهه الى جبهه ويلزم من كونه لاسيل الحركه المستقيمه ان لا تسيل الحركه والالسام
 فانها لا تصون الا بها ولا تسيل الخطل والكاف لها سعة واد هو لا حول الا في
 ولا الى اسفل فهو لا تسيل ولا تصف ولا حار ولا بارد واذ لا تسيل الاعمال اصلا لا
 تسهوله ولا تعسر فهو لا رطب ولا اابس ولا تسيل الكون والفساد اى لا يطلع مادته
 صوره ويطيش صور اخرى فالبه لخير اخر اذ لو كان فالملها فالصوره الكاسه ان حد
 في جبهه الغرب يحسبها ووقف نه كان جبهه الغرب طبعا وهذا محال وان كان
 يحرك منه الطبع فهو حركه مستقيمه وان كان في جبهه الطبعي يحسب الصوره المكونه
 فان يكون نه وهو محال كل الحلا مستقيما وقد اطلقناه وان يكون فيه وليس محال فان
 لم يدفع ذلك الحشم عن ذلك الخير لزم بداهل حشمتين وهو محال فان دفعه فالدافع الذي
 كلاهما اصل الحركه المستقيمه واما كونه هل يطلع صور ويطيش اخرى فالبه لنفسه فليس
 الخير وهل تسجيل استحاله لا يورثي حشمتين فذلك مما يشبه على الحركه مما ورد في
 المسانف ولذلك كونه هل يصح عدمه او لا يصح والمحدد ان كان فيه ميل مستدير

و

ن

س

فوج

فهو قيل ان احدى اقسام حركته الطبيعية الى بعض الجوانب اول من حركته الى غيره استقامت
 الارضاعة والجهاز الغير الطبيعي لانها به لها والرجح حركته الحوان مما رجحات فان
 الفناء اليه اذ حركته السوسية فوق وما عايناه حركته واداعين بالعوق ما يلي راس
 الاستقام والسفل ما يلي قدمه فهو ما يتبدل بتبدل الوضع ثم ان الارض له والجانب
 التي على راس الوادف على موضع منها على انفس الوادف على الجانب الاخر منها في معالته
 بالعلف ولا يست العوق معنى القرب من الفلك والسفل معنى البعد عنه فان ذلك
 لا يحرر من الارض والاسفل واما العين وهو الذي منه يبدأ الحركة والستاد
 وهو متعلق بالمقدام هو الذي اليه الحركة الاصارية طبعا والخلق وهو المتعلق له فظاهر
 ان حركته حركته الارضاع ولا حركته وجود عدد في يكون احد ما يحط بالآخر فانها
 لا تكون ان يكون منها اربعة دائمة بل حركته ومع الحلا وهو حال وان لم يحرك هو حركته
 لا فاعاد ان يطر ان فاسد في عدد ما فاعاد في عدد في كل الجهات وهو على خلاف ما فرض
 الفصل الثاني في تباين الاولاد والكواكب وذكر حركته من احكامها
 في الحول من الاجسام السماوية على الاستدانة فبقي ميل مستدير لا يستحال
 وجود الحركة بدون ميل وليس هو عتاس والالكات حركتها على مواضع العتاس
 فكم استواءها في السريعة والبطء وهو على خلاف الواقع وليس حركتها طبيعية
 لان الحول المستدير لا يكون الطبيعة كما عرفت في ما زادته وتناقصه عن
 اذ كان في طباعها ميل مستدير واسع ان يكون في طباعها ايضا ميل مستقيم لان
 الطبيعة الواحدة لا ينفى امر من مختلفين ولا ينفى بوجهها الى شي واحد المثلث وحركتها
 عنه بالآخر وليس الحول في ذلك الحول في ايضا الطبيعة الحركه والتكون فانها انما
 اعصت استدعا المكان الطبيعي فقط فاذا اخرج الجسم عنه بالسرعة عادته اليه الحركه
 واذا اطل فيه خطه بالسكون فاستقامها في حالتي الحركه والسكون واحد ولا لذلك

ايضا المثلث المذكور فان ايضا الحركه المستديرة عاين الاستدانة الطبيعية ثم في
 الامكنة مكان طبيعي يطلبه الحول على الاستدانة وليس في الارض وضع طبع خطه الحول
 على الاستدانة ولذلك استندت احدى الحركتين في الطبيعة دون الاخرى هذا الحكم ما هو
 ليستطاعها ولمزيد من ان لا يحرق ولا يحط ولا يكاف وان لا يكون عتاس ولا حركتها
 ولا ارضا ولا رطبا ولا مائتا ولا مائلا للكون والمعاد على صان ما عرفت في الحول وانما
 هل يجوز ان يكون في تباين الاولاد مردا وان كان فيها ذلك يدل على ان اسباب اصحاب
 المثلث وغير مما لمزيد هذا الحكم الذي هو لستاد ما عرفت في نظره والذي حال
 تحقيقه هي ان لو كانت السماوات اوشى منها غير دائم الوجود او كان في حركتها
 العان اوشى من احوالها غير ثابت لا يصعب الى تلك احوال اخرى تحرك على
 الدوام حركه دوريه لا يغير في شي من ذلك لما سبق ان لا حركه الا وهو مستقيم
 من الحول الدوريه واما الاعراض الاصابية التي ليست بقا من حركتها اصلها
 فيها فان حركتها الحوليه تحصل بتدبيرها اصلها اضافات كالتسب والربع والستاد
 والمعاره والمباينه واصناف من الاصل في مضارح سواناها واصراجات مع بعضها
 لست في قعر السراستدانة وطول حصلت الاستدانة الحوليه في الماخذ
 والكواكب المساهدة في التماثل بها سعة شانه لا يمت بسعة اوضاع بعضها من حركتها
 وحدها بها بسعة اوضاع بعضها الى بعض محفوظه لم يغير عتاس في الارض والسموات
 ولا في من التواريخ التي عرفت السواد وحدها الباقي حركه بطه نظرها المثلث في
 السمن الطوله وهو على ما وجد الماخرين في كل ماء سنة قريب دمج وحدها دور
 العاك الذي مجموع دور مقتوم ثلاث مائه وستين درجة وسميت السبعة بالمجهر وهي
 القمر وعطار والزهرة والبرج والمشرى وزحل والباقي سمي التوابل وهي كبريت بقوت
 الاحصاء كمثل ان يكون الحركه منها كواكب مقارنه الوضع فرائد الطلوع والحدود في حركتها

فيها

من المحرر لثابت الثوابت وحول منها نحو المشرق واما الثوابت فلان لو كان
 المحرر لثابت الثوابت لو كان منها في ناحية من المغرب وعاد اليه في مدة معلومة ومضى عليه
 بعد متعادله وحدث مسامته له في اجاب الشئ من ذلك الموضع فدل على ان
 الثوابت تحوّل نحو المشرق ثم كل واحد المحرر واكثر الثوابت المشاهد حول من المشرق
 للمغرب في كل يوم ببليله دور واحد وهو دال على وجود ذلك محيط بكها عكها ملك
 لولاه ولو كانت الدواكب كلها موزنة في ذلك واحد حول حركه الى المغرب وحولها العكس
 الحظ الى المشرق لساوت حركتها الى جهة المغرب في السرعة والبطء ولم يجد الامر كما
 ان في هذه اطلال يحيط بعضها بعض وقد وجد الفرجت ذلك عظامه ونقص ذلك
 لظلال تحت تلك الزهرة ولما كانت الزهرة كاسفة للرج والمرح كاسفا للشمس في المشرق
 كاسفا للرجل ورجل كاسفا لبعض الثوابت علم ان ذلك الكاسف تحت ذلك المكسوف اصل
 كون الثوابت في ذلك واحد او في اطلال متقدده متساوية الحركة والملك المدير
 لكل شئ من سطحة معدل النهار ومحوره ومحور العالم وقطباه وطبي العالم وحركته
 السببه الى الاماكن اعني الدوائر الموهمة التي يفصل بين كل موضع بين الظاهر من الملك
 والظن منه ووسط معدل النهار على نقطتين متقابلتين لشيء احدهما شرقه والاخرى غربه في
 على عمه استقام اما د ولايه وهي في خط الاستواء واما حركه وهي في المواضع المتساوية
 القطب العالم واما حركه وهي في غيرهما من المواضع وحدثت الشمس في المساكن التي يدور
 الملك فيها ولا سيما عالمه الى الشمال تارة والجنوب اخرى وسبب حركه الشمس في
 احد الحاسين وقرت صفها في غايب الاخر فاذا ايوها خطا خرج من مركز الارض يمشي
 الى سطح الملك الاعظم ما دارا حرم الشمس ودارت الشمس عكها الخاصة بهادون
 احد ما في رسمه يتلخ ذلك الملك دايه عظيمه مقاطعه لمعدل النهار ليس فلك البروج
 ونقطه العاطف منها التي اذا حادها الشمس حصلت في الشمال من نقطه الاعتدال

المحرر وتنصف ما من عطف العاطف في الجهة الشمالية هو نقطه الاعتدال الصلي في
 الجهة الجنوبية هو نقطه الاعتدال الجنوبي واذا يوم اعتدال من كل نقطتين من القطب
 الاربع عليه استقام متساوية وتوحيث است دوائرهم كل واحد منها على نقطتين
 من القطب الاثنى عشر اعظم سطح الملك الاعظم ما من عشر منها على قسم منها لشيء زجا
 واذا كانت الشمس فما من عطف الاعتدال الرسي والاعتدال الصلي كل الزمان رجا
 واذا كانت في الربع الذي يليه من الجهة الشمالية كان صفا واذا كانت في اربع النصف
 كان حركتها واذا كانت في الربع الرابع كان سنا والمساكن المتساوية لمعدل النهار
 السنين لما سميت ردتهم في عطف الاعتدالين الرسي والمشرق وكل واحد من الوترين
 هو عديم صف وبعد كل نصف حركه وسنا ورسم فمال رجان وصار حركتها
 وسنان وان كانت كل هذه دوائر المتساوية عندهم بحسب مسامته الشمس واما
 هذه المواضع تمر كلها على قطبي العالم ويقطع معدل النهار والدوائر الموازية لهما من القطب
 الى القطب بعشرين مساوي من على دوايا قائمه يكون لكل لولب فمال طوي وعرض
 ويساوي زمان المثلث فوق الارض ويحتها ومتساوي الليل والنهار هناك ابدا
 ونقاط الاعتدال معدل النهار في المواضع المائلة عنه لافل زوايا قائمه فربما هناك احد
 وطبي العالم عن الاقطر وخط الاخر عنه ويكون بعض الدواير ابدى الظهور وبعضها ابد
 الحفا ويكون الاقطر قاطعا للدوائر الموازية لمعدل النهار بعشرين مساوي من اذ اكل
 القطب الشمال فاهرا كانت الدوائر الظاهرة من الدوائر الشمالية فوق الارض اعظم
 من التي تحتها ومن الجنوبيه خلاف ذلك ويكون النهار اطول من الليل اذا كانت الشمس
 هناك في البروج الشمالية واقصر اذا كانت في الجنوبيه والمواقع التي فيها من دايه البروج
 ومعدل النهار ينهي الشمس لما سميت ردتهم في كل دور شمسيه دفعت والى

من

ن

ن

مساحة الانقلاب الحسني يثبت ودرجتها رتبة واحدة فقط ولا يتجاوز ذلك
له معنى في سمت الارض والمواقع التي يكون مدار نقطة الانقلاب الحسني فيها ان
يكون في السمت في جهة الدور الواحد فوق الارض عند وصولها الى تلك النقطة
وتظهر مما بعد ذلك خلوع وغروب وانما السمت الى نقطة المطلق السنوي
في مدار واحد تحت الارض والمواقع التي يقطع فيها تلك البروج على
سمت الارض يقطع فيها تلك البروج على الاقرب فاذا انما انقطعت نحو
رسم نصف تلك البروج عن المشرق دفعه من محض نصف الارض دفعه والمواقع
التي يقطع فيها قطب العالم على سمت الارض يقطع الارض على معدل النهار ويكون
نحوها عالم فاما على سطح الارض وتدور الكرة حركة دورية وحرة وعلى نصف تلك
البروج ظاهرة ابداء نصفها ابداء كون السنة لها رما وليلة تسمى فيها
كون نهارا وقرب بعضها كون ليلا وانما كان قرصا من النصف لا النصف منه سبب
ما يظهر من ظهور حركة الشمس في بعض الفلك وتغيرها في بعض وحركة الشمس ليست على
محيط فلك مركز مركز العالم والا لما اختلف بعدها عن جميع المواقع المتساوية لفلك
البروج فاما كيف اختلف انوارها في تلك المواقع ولما وجدت انوارها التي من مقتضات
شعاعها لتشرق الارض وتولد الاخر في ناحية الجنوب المرافقة من وجودها في ناحية
الشمال والذين من طريق الجوارح مساويا الى ما وجد بالمرصد من اختلاف حرارتها في بعض
سمت البروج الشرقي والبطون من كون حرارتها في التسويات في واسط زمان البطون
فليلا منه في واسط زمان الشرقي على كونها في البطون بعد في مركز العالم وفي الشرقي
رسمه في كون حرارتها اذالم كثر خارقة الفلك اما على محيط كثر سائل لا من
مركزها خارج عن مركز الارض مغرب ما من الارض وسعد اخرى وابتعد عنها حتى

الادراج اقرب قربها حتى يخصص وذلك المشاهدة على القمر اذ في حركته
الى الشرق فيخرج نهاره ومع اخرى من غير ان تفسر ذلك موضع من من الفلك في موضع
من جميع انوارها وهذا انما هو من حركتها في سمتها اعطى ولا فرق في حركتها في
مركزها على ان يكون على فلك من حركتها نهارا الى المغرب ونهارا الى المشرق في بعض
له ان يمد والبطون ولما صارت نهارا سائلا على الشمس واخرى حركتها على فلك الارض
ان فلك المدوير لا حول في مساحة بل في التراجع بل على محيط دائرة مائلة عنه فاهم
للدائرة المرسومة على كره القمر الموازية لفلك البروج على نقطتين متقابلتين في
الارض هما المشرق وهي التي اذا احادها القمر حصل في الشمال والارض والارض
التي اذا احادها حصل في الجنوب ولما وجدنا ان انوارها كانت في القمر في سمت
الاعطى ووضع هناك كسوف ثم عادت الشمس حركتها في الارض في تلك النقطة
وذلك بها كسوف ثم كثر الحسوف الذي في ذلك الموضع من اعداء حركتها في
موضع آخر ما بل عنه الى جهة المغرب استند للمناجيد على ان فلك الارض يقطع الارض
والدنيا الى جهة المغرب ويستمر ذلك فلك الجوارح ثم القمر كما قرب من ربع الشرق
شرع السير فان اردنا ان نرى كسوفه يكون اشده من اردنا وان سارع امره هو دليل على
اذا قرب من القوس كان اقرب الى الارض عما اذا كان في موضع آخر وتلك من على ان كان
المدور يحول على محيط فلك خارج المركز لقرب من الارض نهاره وسعد اخرى وذلك بسبب
على وجود فلك آخر يحول بوجه الارض ليس موازيا له وانما من الادراج والخصائص على
دور من كل ذلك على تقدير عدم الاختلاف في ان له السمت دفعه الى الفلك
هنا سبب التور في القمر بسبب اختلاف اوضاعه من الشمس على فلك الارض في بعض
وانما هو من الشمس فاما انوارها كان وجه المظلم مواجها لنا ولا في بعضه والاعمال
تحت جوف وجه المظلم في الارض هذا لا واذا صارت النور منه من الشمس في الارض

في يوم من هذه الدنيا واذا صار مثالا لها كان وجهه المضي كله النافير في
 اليوم واذا اعرف على المناظرة اختص نورها وازدادت ظلمة الى ان ختم بالشمس فلا
 عالم من نور شي واذا حصل القمر على مقابلة الشمس ودفع في ظل الارض انما يكون
 الشمس من الارض فيبقى على علامته الاصل فان لم يكن له ميل عن شامه الشمس انصف
 كله وان كان له ميل اقل من مجموع نصف قطر القمر والظل انصف بعضه اما اذا كان
 الميل متساويا لمجموع نصف القطر او اكثر لم يقع في ظل المدور ولم يصف واما دليل
 على ان حرم الشمس اعظم من حرم الارض ولولا ذلك لوجب احتجاب القمر في الشمس
 كلها ومن اذا توجهنا نحو طالع من طرف قطر الشمس الى طرف قطر الارض جازا القمر
 بالاستقامة فانها سلاقي على نقطه ويكون الارض حرمها شفا ما فاس يكون السطح
 وجب ان يقع لها ظل محصور فاما من تلك الخطوط على شكل مخروط ومن ماضا القمر
 في نقطه التقاطع من منطقه القدر المائل ومن فلك الدروج وكما في الشمس مسانه
 لنقطه التقاطع انما ولم يكن للقمر ميل عن مسانه الشمس فيصير حلالا منها ومنها
 وجهه فانه شواذ على محيطها وذلك هو كسوف الشمس على وان كان له ميل عن مسانه
 الشمس وكان الميل اقل من مجموع نصف قطر الشمس والقمر انكسفت بعض الشمس وان
 كان الميل اعظم او متساويا لم تنكسف والقواب اجتهد المحيرة وهي التي هي غير الشمس والقمر
 قد حرم لها ان يزل يمتد جهة المشرق في رجع الى المغرب ثم يستقيم ولا يمتد ذلك موضع
 مسن على جميع اطراف فلك البروج محورها ان لم يمتد في السطح منها اختلاف ولم يمتد في
 القدر في على محيط فلك المدور وما من حركة منها في من مواضع الفلك اتسع وان فيها
 ايضا فلك مدوره غريب من الارض ومن عنها فلكها تلك الخارج المذكور حول فلك المدور
 ولذا ما من من الشمس محورها القدر في مواضع الفلك فان حرمه يوجب دونه البعد
 اعظم دونه يوجب دونه اصغر والذات من يدون المدور كذلك هو عطاره والزمه

وقد استدلل على ان اوج عطاره وحضيضه يقرب من الارض وسوى وهو نحو الى
 خارج مركزه احرله ولجميع النواك حركات اخرى اقل من المذكور وحتاج على الاموال
 الساعه الى افلاك اخرى يستند اليها لم يذكرها وقد ذكر بعضها في انساب المفسر
 وكل حركه قلت انها بحاجة الى فلك صغره كذا فانما اعني بذلك احسابها اليه اوال
 ما يدوم مقامه واحدا كان ذلك العام معانه او المراد اذ اقل فلك البروج في
 فلك فلكها او ان لا يكون فلك واحد وظله ما قد حصل من اجزاء
 هذه الاحتكام الساعه ان منها افلاك ساعه ومنها نواك صغره والافلاك ليس
 منها ما مكره من مركز الارض حتمنا او حرمنا ومنها ما مكره من حركتها
 وهو اما محيطها وهو المشتق بالخارج المركز او غير محيطها وهو يدور في العود واما
 النواك فالأخرى من ارض والذات قرب منها بالزمن من مظهر والذات من مظهر
 كونا حواض وهذه الحواض البرهاس على ان الساعات لا بد من لها اعمدة من مظهر وهو
 ولا اعراف والبيام ولا على محيط ولا حرم ولا اعطاء من ارض ومن مظهر من
 حرم ومن من فلك ان النواك لا تستقل حول الارض فان حركتها اعمد الافلاك على ساعها
 فيسب حركه الافلاك المذكوره فيها وان يكون حركتها الحاصله في الزمان مستندة الى
 مسن ساعها وذلك الحاصله لا يمكن ان يكون له مسيطر على فلكها من فلكها ساعها على
 منها مسانه على حركه ساعها فلو انها ان فيها في الارضه المستاوعده في ساعها فلكها
 حركه له ذلك فان كانت هذه الاموال الحاصه في فلكها لا بد لكل فلك من حركه افلاك
 لمكانه المشاهده بانها على حركه فلكها من حركتها في الساعات في الافلاك وسلكها افلاك
 كل ذلك ويستند البرهان في فلك الارض في فلكها من حركتها من حركتها في فلكها
 او حركتها على دور من حركتها في فلكها من حركتها في فلكها من حركتها في فلكها
 بل هو من حركه الفلك الحاصل له ولعل من حركتها في فلكها من حركتها في فلكها

فان حرمه اقل من كل على ان الظل يستند في ظلالها وعلى ان الشمس تشرق في ظلها واما
الحدود بالقرتب والواحد بالقرتب وان تشبه رجل اليها تشبه شبه عشر الفارماس ومائة وتسعة
وثلثة الى واحد وان اصغر اللواتي المائة هو طار من لبعه الاف وتسعين مائة وثلثة
وسبعين مائة وسبع دقائق ومن ان اقرب قرب القمر وهو مائة ماكل ان يكون اربع
الاسطوانات بمائة نصف قطر الارض ايضا الف ومائة اربعة وتسعين مائة ومن
البعد الاقرب والادنى والابعد عن مركز الارض ليل واحد من المجرى حتى اسفل
كبر النواص ومن ان القدر الذي علم من غيرها وهو نصف بعدا من مركز الارض
هو مائة واربعون الف مائة وسبع واربعون مائة مائة قطر الارض واحد وان
قطر الارض بالقرتب هو سبعة الف وسبعمائة وسبعة وثلثون ميلا واسان وعشرون
دقيقة كل ميل مائة الف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبع كل اصبع مائة شعرا
ملص بطون بعضها الى بعض والاشهر ان الاصبع يكون ثلث شعيرات بده الصفة
وعلى هذا يكون الميل اربعة الاف ذراع والاساوت الاف الاصطلاح فقطل المقدار
واحد والقرتب مائة على انه اقل ما يكون وقطع به من حبيب القلعة ولم يقطع من
حبيب القمر وعلى هذا فابعد ما دفعوا عليه من قطر النواص يقطع من المساحة من
من لبع مائة جرم من شاعه مستوية مائة وثلثة وخمسة الف ميل وسبع مائة
ومائة عشر ميلا وربع بالقرتب بموجب ما مضيه المساحة والحساب والله اعلم بما
حقق ذلك من الاملاك ونجاها ومن اراد تحقيق ذلك على اصول علم الهيئة فعليه مطالعة
كتاب هذا الفن واما ذكرت هذا القدر منه لما فيه من الاما تجيب الدال على عظمة هذه
الاحرام وحكمه صانعا وعظيم قدرته التي بهر العقول وبعد ان تكلمت في الاسلام
بعد في الكلام في الحركات وما يتعلق بها ومن الله سبحانه الهداية والنور هـ
الباب الخامس في النور وضائها وانوارها هـ

فان حرمه اقل من كل على ان الظل يستند في ظلالها وعلى ان الشمس تشرق في ظلها واما
الحدود بالقرتب والواحد بالقرتب وان تشبه رجل اليها تشبه شبه عشر الفارماس ومائة وتسعة
وثلثة الى واحد وان اصغر اللواتي المائة هو طار من لبعه الاف وتسعين مائة وثلثة
وسبعين مائة وسبع دقائق ومن ان اقرب قرب القمر وهو مائة ماكل ان يكون اربع
الاسطوانات بمائة نصف قطر الارض ايضا الف ومائة اربعة وتسعين مائة ومن
البعد الاقرب والادنى والابعد عن مركز الارض ليل واحد من المجرى حتى اسفل
كبر النواص ومن ان القدر الذي علم من غيرها وهو نصف بعدا من مركز الارض
هو مائة واربعون الف مائة وسبع واربعون مائة مائة قطر الارض واحد وان
قطر الارض بالقرتب هو سبعة الف وسبعمائة وسبعة وثلثون ميلا واسان وعشرون
دقيقة كل ميل مائة الف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبع كل اصبع مائة شعرا
ملص بطون بعضها الى بعض والاشهر ان الاصبع يكون ثلث شعيرات بده الصفة
وعلى هذا يكون الميل اربعة الاف ذراع والاساوت الاف الاصطلاح فقطل المقدار
واحد والقرتب مائة على انه اقل ما يكون وقطع به من حبيب القلعة ولم يقطع من
حبيب القمر وعلى هذا فابعد ما دفعوا عليه من قطر النواص يقطع من المساحة من
من لبع مائة جرم من شاعه مستوية مائة وثلثة وخمسة الف ميل وسبع مائة
ومائة عشر ميلا وربع بالقرتب بموجب ما مضيه المساحة والحساب والله اعلم بما
حقق ذلك من الاملاك ونجاها ومن اراد تحقيق ذلك على اصول علم الهيئة فعليه مطالعة
كتاب هذا الفن واما ذكرت هذا القدر منه لما فيه من الاما تجيب الدال على عظمة هذه
الاحرام وحكمه صانعا وعظيم قدرته التي بهر العقول وبعد ان تكلمت في الاسلام
بعد في الكلام في الحركات وما يتعلق بها ومن الله سبحانه الهداية والنور هـ
الباب الخامس في النور وضائها وانوارها هـ

المفصل الاول في بيان وجود النفس وبيان ان معقولا بالذات
هو الانسان انه مدعيه ذاتا مستغنية في الفعل الذي هو كمالها الداعي الى
فعله من الالحاد بالنفس هو جوهر ليس بحتم ولا حرة ولا حال فيه وله خلق
الحتم من جهة المدبر له والحرية منه والاستقلال به فحتاج الى ان يكون وجود
موجود جدا سانه ومن ذلك ما عده صاوي راعن الانسان من الادراك والحركة
فانه لو كان حسيه لكان كماله الخسرية متوكفا بالارادة ومدركا لشيء حركه وادراك
لشئ العناصر والحدوات لذلك وهو على خلاف الوعدان ولو كان متحركا حسيه
النفس ساعده او مجموع بدنه مع انا بعد المراج دائم البذل وسدله بتدل
لشئ العناصر وحده البدن لما كان الانسان سيرا ما يسه شعورا مستمرا وهو
محقق انه هو الذي كان منذ سبعين سنة اذ اكر والمبتدل غير بالنفس بتدل بالبدن
ساعده هذه الاشياء ثم المراج كنه واحد لا سدر عنها اذ يعمل مختلفه وانما الانسان
لشئ لذا ويرى المراج مانع الانسان كذا حال حركه في جهة حركه كالتصاعد
ويضع على ان مزاج بدنه لعلة العناصر العقلية فيه بعض حركه الى اسفل وقتران
لشئ الحركه كالتأني على الارض فان مزاجه يقبض السكون عليها ولو كان مزاجه
هو الحول لما غرول البتة الا الى اسفل ولو كان المدرك منه هو مزاجه لما ادرك بالشئ
ما سببه لانه لا يتفعل عنه ولا بد من الادراك من الانفعال ولا ما سببه لانه لا
عند العناصر فلا يبقى معه موجود فكيف لمشبه وهو معدوم وكيف يشئ المزاج
المحدد وعن تعلم ان اللاتس اولا هو اللاتس باسا والعناصر طباعها متداعيه
الى الامكان والذي يحرمها على الاكسايام والاحتجاج هو غير ما يتبعها ولا يشئ ان
مزاج مانع لها ولا الانسان ما بعد مزاجه الشئ الى حالة الملايه عند التكم من ذلك
مع المزاج المعدوم لا يمكن ان يحد منه او سله وليس الجامع للعناصر العالدين والا

لما يمكن في بعض الحيوانات ان يولد وسواء كانا فيكون مجموع العناصر يتبدل الى
او مجموع الاعضاء هو النفس لما في الشاعر داه مع مقدار عمو وعن عدد من اشياء
اما لو كان قد صلوا دفعه على كمال من عقولنا من غير ان يستعمل حواسنا من شئ اخر
وحصلنا لذلك خطه ما في هو غير من كنه شعورها واعضاءنا صفره لانه لا يشئ
لكنا في مثل هذه الحالة بعد ان كل شئ صرف احسا فاعلم ان الاحتكام والادراك في
يعمل عندها مع هذا الفرض من غير اعطائها الظاهر والباطنه وغير جميع الاحتكام والادراك
والقوى والامراض الخارجة عنها وانت متي غلبت دالت في حال من الادراك مع عقل
عن هذه الاشياء كذا في العلم بان دالت معاين لها ولهذا انسر الى دالت
بانا وسير الى كل حرم وعرض فيه من بدل وغيره بانه هو فثبت لك وجود
حدوث فيه فاصل في تعريف النفس الا الحصرية فاذا ثبت انه جوهر فبال
النفس المعر به ثبت وجودها وبذل على جوهره انه لو كان برضا لكان موضوعا اما
حتم او غير حتم فان كان حتما فان الحال فيه مستقرا باستقامه لكن المدرك مناسط
لا يعمل الاحتكام والالتوفى العلم به على العلم عن لكن العلم عنه سوف على العلم لانا
لا يعلم شيئا من الاشياء الا بعلم انا فالشئ به فعله داسا مع العلم به بالقدرة فهو علم المر
داه للزم الدور وان كان غير حتم فهو اما جوهر او غير جوهر فان كان جوهر انا ما ان كان
له صفة في البدن عرض فيه هو النفس ايضا فان الاعراض التي تعرض لادوا ما تعرض
صدور افعال عنها عسها بالقدرة والارادة وتساير الدواعي لا يشئ الادعال لانا
بل في مستوي الى ذواتنا التي جعلها وان كان جوهر فلا بد من اسباب الى الجوهر وجود
الكلام فيه وهذا الجوهر هو عمل الصور العقلية وليس من بلل عمل الصور بدني وضع
والالم بل مسرورة من ذوات الاوصاف المختلفة وكل حال في حتم ادراك وضع فهو
دو وضع نفس من هذا انما ان المدرك من النفس حتم ولا حال فيه وبذل على دالت

انما تذكر الكلمات المنطقية على كل واحد من مراتبها كما يدل الحيوانية المطلقة
 التي تستلزم فيها البقعة والفيل ولو كانت في جسم او في شئ حال في جسم لو كان لها نسبة
 الى احد هما المصور عنده ان لم يصدق عليها الاطباع لزمها على جميع هذه العقاد روي
 خاص ومقدار خاص فلم يكن مطابقة للصفات في هذه واد قد كانت ذلك فكلها
 ليس مستند ولا بدى وضع لثبات كان ولذا اذا اعتقدنا مفهوم الواحد المطلق الردى
 مفهوم مقدار ووضع ولذلك مفهوم السعة فاما لو اصبحت بالاعتناء على كل
 حيز من مراتبها لكان سعة جسم لم يزل يرقى من الكل واخر فان كان سعة مع راد
 لمع من مقدار وغيره فقد نزل اخر على الكل وان كان لا هذا فلا سعة حر
 هو لا من وكل هذا محال ومن المعلوم ان عمل المفعول العبر المسمي هو عمل سائر المفعول
 ولما الذي حضر عنده مدرك غير دى وضع هو غير جسم ولا حتماني في ذاته ومن
 فالمدرك مثل الذي وضع ولغير دى وضع هو غير جسم ولا حتماني في ذاته ومن
 بالمدرك ان التي لا حركتها بالحرية الاصلية كالساعة والحن والهور وملاكم
 اللفظة والعلم علم انها لا تحصل بالحتم ولا عرض تارة ولا اصبحت العبر الانشائية
 ولا حصل ايضا بحركتها من الحتم ولو كان كونه في ذاته حركتها لا حركتها هذه الانشائية
 بالمرحمة ذات او ضاع وادراكها لذاتها لا يحصل على داسا فان لكل لا تقع الشعور
 به دون الشعور باجرائه وكما استمر شعور الانسان بذاته مع العقل عن اجرائه
 قلبه والدماغ وغيرها فلهذا يستمر شعوره بذاته مع عقله عما هو من فعله للفتن
 مجهولا ولو كان شعوره بذاته لصور يحصل في ذاته من داسا لكان مشار اليها هو لا بالمرحمة
 ادراكه لذاته امر زائد صور كان او غيرها وجودا او غير وجودى وعدا ما عند ما
 لشعير داسا وعند ما نشر اليها لا حركتها داسا الا امر مدرك ذاته وما هو من
 سلكه موضوع او محل او اضافته بدن او امر اخر اى شئ كان فهو عرضي خارج عنها

ولو كان لها فضل مجهول مع انها مدرك لذاتها غير موصوف وداتها كما في غير عاين عنها
 فكانت مدركه له فلم يكن مجهولا هذا خلف فلا عذر في ادراك مفهوم اما الا
 الحس التي في وجود الشئ عنده هي مفهوم اما ادون ما وراءها وجودا كان
 فان او عدمها لازما او معارفا ولا يلزم ان يكون الحس حاصلا لشي لا حركته له وجودا
 بالاحتمال فانه لو كان وجودا هو عينه كونه عشت تصدر عنها افعال الحس
 بكان مفهوم الحتم هو مفهوم الحس الحاصلة له فكان كل حتم حيا مثل الحس وان كان
 لها ذلك لانها احتسام ما قد عصبته بامر وما ليس بحتم ولا تمتع ان يكون وجوده
 بعينه كونه هذه الصفه والحس ليست ما به يكون الشئ حيا بل هو الشئ حيه على سائر
 ما قبل في الوجود والسنن الاساسية لشي لها من الحس الا ادراك داتها واما ادراك
 غيرها واقامتها في القوى البدنية وبغيرها العقلية فادون حركتها من دور ذلك
 حركتها ما قد عصبها الكمال تارة وبغيره اخرى وبذلك المعنى ان يكون ادراكها الكمال
 والنقصان عشت ذلك ولو فرضت العنصرية مدرك داتها معنى ان يكون ادراكها الكمال
 صفة في غيرها المتدبنت داتها على الادراك فكانت مجهولة وهو محال واذا لم زد
 ادراكها لذاتها على داتها فلا تصور ان يعمل عن داتها الشئ واد قد ثبت وجود الشئ
 وبنت اسما انه لا يجوز ان عمل معتقلا لها في حتم هي غير معتقلا بالمدرك بل ولا حركته
 العالم الحتماني ولا مصلته عنه معنى الاتصال الذي مدخل الاتصال مقابلة العوم
 للمفكر ولذلك معمولها لا تصور عليها الاتصال بالاحتمال والاتصال عنها بذلك
 المعنى ولا تندرج في ذلك قول العاقل مشير الى سته دخلت وخرجت وصعدت ونزلت
 مع ان الدخول والخروج والصعود والنزول من خواص الامتصاص والخصائص فان التمسك
 بجوهر اللفاظ لا حاصل له وسبب الخلق هذه كون الامور العقلية لا كاد معنى على المحاكاة
 الخصال والوحيه والحال والوهم لا تصور ان الخردات فالاشارات القولية العرفية لا تقع الى

العمليات دون مصاحبه امور حاله واذا كان مستوعبا بذلك فلا بد وان تقع
الى البدن ايضا تصاف امور الى النفس وفي البدن وامور الى البدن وفي النفس للعلام
المناكدة من النفس والبدن والمملكة الحاصلة للنفس من مشاهد الموجودات معارف مستوعبة
والخبرات من الموجه لاسيلا الوهم حتى حكم عصا الموجود فيها ومناوله العلوم البرهانيه
الرجوع الانسان الى باطل حال مسدود هو الدافع لذلك والموت للاعتزاف بوجود
المعارف وحيث امور ادعاءات هي وان لم يكن كل واحد منها موحيا للنفس في وجود
رواسا واستغناها بما في العقل عن البدن فقد يكون مجموعها موجب عند بعض الناس
لما فيه غلبتها انها لو ادركت بالبدن لما ادركت ذاتها فان شارب القوى البدنيه لا يدرك
ذاتها كالمصر لصر نفسه والسم لاسم نفسه والخيال لا يحل نفسه فان هذه الالات لها
الى الاله ولا الاله ادراكها ولا تعمل لها الا بالاله والقوى العقلية خلاف ذلك فانها
تدرك ذاتها وادراكها وجميع ما يظن انه اله لها ومنها ان النفس لو كانت حتمية
تدرك ذاتها او لا وقد كانت بكل تكرار الا باييل القوى لاسيما اذا لم تقع الراحي من
الافعال دل على ذلك الحرمة وبله ان لا فاعيل بالقوى القائمة بالانسان يتفعل عنها
موضوعات تلك القوى والاشغال لا يكون قاهر بغير طبعه المتفعل منه عن
المقاومه حيوده بوضوح القوى القائمة به معه والقوى العقلية مادراك المعقولات
تدرك قوتها واذا مرضت النفس بلال عند التفكير في المعقولات فانما ذلك باعتبار القوى
التي هي لو كان ذلك لكان النفس لما كان موجب كلالها بغير قوتها ومن تلك الحجج التي
لها لو كانت حتمية لما ادركت الصدف عقبت القوى فلا بد من الرأيه الصعيقة
التي هي لا بالقوى البدنيه بعد القوى والقوى البدنيه وما قواها ادراك القوى على ادراك
الصدف هذا ليس له لاحصاها عنه وما صحح ايضا انه لو كانت النفس حتمية لكان بعد
سواء في وجودها عند الانحلال وعند ذلك في القلب بعد الاربعين وكان يلزم ان الشعور

بذاتها ومفعولاتها وليس كما ولو كان الحرمان لكان النفس لا حركه من سحر وفطانت
الموديه الى العلوم مصعقة الارباع وعن عدد كبير من المشايخ ضعف جميع قواه الا العقل فانه
يكون اما تاما واما في طريق الادراك يعرف نفس المساجع في فعله لانه لا يعمل في نفسه
وقد ذكر في بيان هذا المطلق ادله كثيره لم ار الطويل يذكرها على ان بعض ما ذكره كان
في ما بها فان البرهان على ان المدرك بها نفس سماه يقتضي من بيان انه ليس بمراعي
ولا مستند العنايه وبعض ما عدت به ذلك حتى من كلفه ولكن لما كان معنى النفس سيرا له
السميه من برهان ومعناها لا يتضح له من ذلك البرهان بل انما يصح له من غيره اختلاف
النفس في الاسباب وان لقول النفسات وغيرها لا حركه كان كثير الادله على مظهر واحد
لظاهر القايده وله فائدة اخرى هي ان لم يستند النفس لقول النفس من ليل ما يستند سائر
من مجموع ادله ما ذكر في الاقسامات ومن جعل له النفس برهان واحد استغنى به عما سواه
الفصل الثاني فيما ظهر عن النفس من القوى الساميه والى لا تدرك
انه تدرك فيها الانسان والحيوان والنبات فقد علمت ان اصول القوى الساميه ثمة
اسان لا يعمل النقص واما العاديه والناميه وواحد لا يعمل النوع وفي المولد وهذه فلا تدرك
حسرها للنفس ولهذا سميت ساميه بخلاف الادراك والحركة الاراديه فانها مسلوكة بحسرها
التي الاولى العاديه وهي التي تجعل الفضا الى مشابهه المعتدي بخلاف بدل ما جعلت به مع
ذلك المدرسه والنق والتوليد فعلمنا ان الاسباب الى مشابهه المعتدي ويجعل ذلك العمل هو
العدد وانما هو اختلاف بدل المتخلل مواضع الساميه المذكوره وعدم هذه قوى اربع منها العاديه وهي
التي اتيها بالمدد وهي موجوده في كل حيوان والنبات والاشجار من غير ان تدرك
اراديه والاشكال العاديه اجسادا ولا طبعيه والاشكال الاراديه اجسادا لا تدرك الاشكال في ان تدرك
مدد من موقوف على مدد من العضو لما عده من مدد الربوي والمدد للضغام من الهم عند الخلق السيد
من غير اراديه الحيوان ولان المدد عذب الطعام للبدن الى غيرها ولهذا عرج الخطر الى

وعلم ان يكون ذلك المدد هو النفس وجاز ان يكون غيرها لكن لا يحصل الا عند تعلوها بالبدن
 فانها لا تتحرك في الانسان وغيره وهذا الاعتبار سبب هذه القوى في النفس وجعلت
 في الارواح وعلى ارباط هذه القوى النفس ما يعبرى مستشعر الخوف من سقوط النفس
 في النار الطبعية والعجز عن كثير من الافعال الطبيعية ولهذا اذا عرف النفس اسقطه الى
 منتهى ما تعلم او عبادته او القات الى معشوق ونفس الاعمال الطبعية المذكورة او صعب
 ولغير من هذه القوى اصفها لها ادوار لانها لا تخرج الا من دور وادوار وكلف حسب الركب
 النفس الذي في ابدان الحيوانات وخاصة الانسان الى قوه تحريك الشعور والادراك
 في حاله في جسم مشابه في الحس وهو المثل في البدن احدث صفة الاعضاء وصورها في
 قوه هذه القوه في حيز الطيفه اما مشابهة في الحس كاه مشابهة في الحس وليس
 فان كانت الطيفه اما مشابهة في الحقيقة وجب ان يكون اسفل احدث من تلك القوه في تلك
 اما انظر لان القوه التي تعمل لا شعور اذا كانت شارب في المادة وكما انما مشابهة
 في الارواح والادراكات مشابهة وان لم تكن الطيفه مشابهة مع اما مشابهة في طبعه ومقتضى
 ان لا يخطئ فيها ركب الاخر ولا يشبه بعضها الى بعض فكان معنى ان لا يخطئ في ركبها او صحتها
 في شئ واحد في الاكثر وليس الامر لعدم لا بد في النمو من ورود مادة وشدت جعل في المورد
 طبعه وحركات الواردة ليست الى جهة واحدة بل الى جهات مختلفة حسب الاعضاء وهي في كل
 تحقوا الى اصوات في الطوب والعرش والعين فليست هذه الحركات مما يصح صدورها عن قوه
 واحدة متشابهة في الحال وكذا الحال في التعبدية عند سدا على والصاق العبد بالاجرا
 المتشابهة في الادراك لانها هذه الحركات المختلفة والاتصافات وهي تعلم نظما ان هذا
 الادراك المدد ليس النفس الانسانية فان افعال هذه القوى في البدن في النفس فاعلم
 عليها وعلمت حتما موجبا لليقين ان الحيوانات العجم ايضا لا تدرك افعال هذه القوى في ابدانها
 وان هو كذلك موجود في معنى هذه الانواع في المتشابهة الحس فيه سائر في الموضع الاسبق

الفصل الثالث في قوه الحس والحركة الارادية وهي ان تصدر عن النفس

الاستقلال والحس في اياها حاصله لنا في الحيوانات ما صدر عن الارادة من الحركات له بعد
 اربعة مبررات اولها الادراك وهو ابعدها عن حركته بالاما اذا احتسنا او علنا او بها
 بعقلنا في شئ من الاشياء انه مانع او ضار متوكان ذلك مطابقة لما في نفس الامر او غير مطلق
 له اسبق من ذلك الادراك سوى اما ان يخلطه ان كان ادراكا بالاما او اما الى الحربية او دفع
 ضده ان كان ادراكا ضارا وهذا السوق هو المراد الثانيه دليل على مقارنة الادراك في حاله
 وحسب السوق منهم والاشفاق الى طلب ما يحسد مانعا او لدن ما يسمي قوه شوانيه والى دفع
 المكروه والمودى يسمى قوه عصبية وجميع هذا السوق اجماع على الطلب او الحرب وهو المراد الثانيه
 والاعمال على مقارنة للسوق لوزن السوق قد يكون حاصل ولا اجماع وقد تفرق في الاستشبه
 ويسمى بالاريد ما دله وكاه حال السوق والكاه فان السوق قد يكون ضعيفا قوه حسي
 صير اجماعا وهذه المراتب الثلاث هي الناعمة على الحركة واما الداعية المتشابهة لخاصية المراد الرابع
 وهي قوه منعش في الاعصاب والعضلات من سائر ان يستجيب العضلات عيب الاوتار والارياح
 وارطابها وتعديدها ودل على مقاربتها لما قلنا من المادى في الشقاق الجمع قد لا يقد على
 التبرك وكونه من الاستباق قد يقد عليه وهذه هي الحركة على الحقيقة وغيرها يقال له يحول
 بالمقادير وحكم التلايه الاول حكم الامر المحذور وحكم هذه حكم المأمور المحاذم للطلب والاختيار
 الموجود في الانسان وغيره من الحيوان اما احسان الخواص الظاهرة واما احسان الخواص الباطنة
 والخواص الظاهرة على حسب ما وجدناه لا على وجه الجزم بانه لا يخل بينها اولم يوجد في طبعه
 الاول الحس وهو امر الحيوان اذ لا يصح ان يفهم ويكون صامعا عند ذلك لان الحيوانات التي
 تشاهد حركاتها الاول من ذات الحسب الملوثة ونزاجه منها ومنشأه لاجلها الحس
 كطبعه للحس وعلم ان يكون للطبيعه قوه تدل على ما يدع به التشاؤم في تنظيم الصلاح وذلك
 هو الخواص في سدد ان يكون حواس الحس لا قوه حركه فيه لانه ان احس بالماضي فليكن وان

حس المذاق حبيب منه ومعدركاثة من الحارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الملائمة
والخشونة واللين وما يتبع هذه كالتصايف واللين واللزوجة والحساسة وغير ذلك
ويعلم ان كون قوى النفس كغيره من القوى وكل صفة من هذه القوى وحدها ان يكونا في العقل
والحس والصلب وغيرها ضرب من غير اتصال او انفصال له لكن ادراك الحارة
والبرودة لا يعرفان كغير ذلك والحالما دفع الاحساسين هما احساسا يساهبان في جميع مواقع
النفس بل كان مقصورا على موضع التعريق ولا يتم التعريق عضو واحد اعلى الشايف وهذه القوى
موسومة بجمع جلد البدن لشدة الحاسة اليها ولا يتم النفس الا بالماسته والمودى له الى القضا
هو العصب كما سبقت به المباحث الطبية وليس معلوما بالعصب دون اللحم الكمال الحاسن
شيئا مسيرا كالتلف بل هو قابل ومود وما كان من امرجه اللامسات اقرب الى الاعتدال
كل في ظرف احساسا ولا يشتر ما تفهمه مثل كفته العضو المدرك فان الادراك لا يتبع
الانفعال والانعزال لا يقع الا في جديد اذا الشئ لا يستعمل عن دانه ارفع شأوه
الاساسه المراسية المدون والنية في الانسان وما عرفة من الحيوان هو العصب المدون
على سطح الشان وهو الالنس في المنفعة ولستهم في الاحساس الى الملائمة وتعارفه
الان ينس الملائمة لا تودى الطعم بل المودى له فمادة الانسان هو رطوبة عنده
فادمة الطعم في شها سعت من الاله المسماه الملعنة مودى الطعم صحة لتكسها بها
الاجال الطاعم كما ان بعض الامراض وانما يعلم انه قد يركب من الطعم والنفس في واحد
الجمهر في الحس صغير ذلك كطعم حس كالحرقه فانها تفرق وليس يستعمل عنها سطح اللحم الغفلا
لشها واما التردد في التميز اذراكها النفس المدون والحاسة الثالثة الشها وهي في
الانسان ضعيفة ولستهم رتوم الرواح في نفس الانسان ادراك ضعيفا يصححها من
ولستهم الحيوانات الاخرى قوى اذراكها كذلك من الانسان والاسنان الملح حله منها
بارة الرواح انكاته وجد الاحساس الشها كما حال انفعال الهواء ولا يمكن على الحار

من ذي اربعة فان المستل السيرا احتمال ان يمر بحر يحصل منه راحة مستمرة لصار
يمكن ينشئ منها في مواضع كثيرا وواح كل واحد منها مثل التي احس بها اولاد الخوان
الهوا المتوسطه كنف كنفه ذي اربعة ويوردها الى الاله الشاه وحاصل هذه القوى في
الانسان هو الرادمان بالاسنان في مقدم الدماغ الشها في حلقى العدى ولستهم اربعة
الموافق من دون ان يكون في الحس الذي يضاف اليه فان العقل السليم يشهد بان لا يمكن
في العنبر ملاد اربعة ما كلب تزداد بحره ولما كان الانسان بحال في صور الحار وضايف
البدن ويعد الى صفة الى العضو الشام وهذا يدل على ان العنبر مدخل في ادراك
الرواح الحاسة الرابعة الشها وهي في مرس في الانسان وحالات اخرى العنبر
في سطح الصماخ مدرك صور ما راد الى الشها تتوجه الهوا المتوسطه من اربعة ومقنوع بمقادير
له انضغاطا عنف مدرك منه صوت وهو مادي مما حال الهوا المحصور الزائد
في مخوف الصماخ وحوله شكل حركه وبما شامواج شكل الحركه على العنبر وفن سيق
الكلام في شها ادراك الصوت واخرى الحاسة الخامسة البصر وهي في مرس في الانسان
في العنبر الخوفه الى مادي الى العين تدرك منها الاموا والالوان بطباع مثل صور المدرك
في الرطوبة الجليده من العين التي تشبه البرد والجهد فانها مثل مرآة فاذا ما لها متحول
الطبع مثل صورته فيها كما يطبع صور الانسان في المرآة لانها يسيل من اللون في شها
الى العين بل ان يحصل مثل صورته في المرآة وفي عين الباطن يكون استعداد حصوله المتأمله
المخصوصه مع توسط السداف اما توسط خدرى في الرويه واما توسط انفاق لعدم الخلا
ولستهم المراد حصول الصور في العين وفي المرآة ولا يطباعها بها الحصول والاطباع المختص
على ان يكون للطبع على مقدار والالتزم اطباع العظم في الصغير عند اصاها نصف الشها
وكذا في المرآة بل العقل شرط في ظهور تلك الصور على وجه لا يعلم لسته ولو كان الصور
المرآة لما احلقت رؤسك الشها فيها اذا تدل موضعك والمرآة الشها الحار لم يتفلا

ان وضعها ولا بعدا وعن بعد الشجر في الماخذ مواضعها باصلا في مقامات النظر
 وحمل ان يحصل الانطباع حينئذ لكن لا يطبع صورة العظم على مقدار بل على مقدار صغير متض
 ادراك الشئ على عظمه ويكون على هيئه بعيد ادراك الاعداد من الازاي والمرأى كما تقتضي الصور
 على السطوح على وجه يدرك الناطق فيها اعماق تلك الاحتمام واعداد ما بينها من شأن الاضواء
 والالوان المشتهة الانعكاس على مقابل ما هي له فاذا قامت العين فلا بد من بكتنها انضواء
 ولهذا الحد الذي يستضي بصوما تقابلها وتكون لونه كاحمرار الحداد واحمرار من السات
 الخضر والجر ويصير في الابصار انضواء خروج شعاع من العين على شكل مخروطي قاعدة عند
 الميصر ورأسه عند العين وعلى هذا يسمى علم المناظر ويدل عليه كون الجوامد التي هي موضعها
 كسر وهي التي يرى عنها في الظلمة لضيؤها بصر في الليل المذلم ومن قوى نور عينه قوى
 انصاره ومن قوتها في نور العين محسوس ما يحدوه ويثر فيما تقابله اسضاءه وليس المراد
 خروج الشعاع من العين المخرج المحسوس بل يقال له خروج بالخارج كما يقال الضو يخرج من
 الشمس مع انه قد بين قبل انه يسمع ان يخرج منها شئ على غير كون الشعاع حسيا وان كان
 ذلك بالاطلاق على غير لونه عرضا وهو الحق ثم كيف تصور ان يخرج من الحدقه ما يتبسط
 على نصف كره العالم ويسمع ما من السماء والارض والكلام في الابصار طويل والعلم المتكفل
 به هو علم المناظر والمراد وقد ظهر ان الانطباع وخروج الشعاع بالمعنى القديم ذكرهما
 فلاهما معبران فيه مع شرايط اخر بحلول المرأى لشيء في عالم القوت ولا في عالم البعد
 ولا في عالم الصغر وان يكون مضاء ومعالا اذ في حكم المقابل كونه الوجه تسبب المراه وان
 لا يكون منه ومن الاله حجاب وهذا كله حازا ان يكون شرا في الابصار عند علق الشئ باليد
 هذا التعلق المحسوس لا مطلقا وحازا ان يكون مطلقا شرا للذلك ويمكن ان يكون بعض هذه لشي
 هو شرا بالذات بل بالعرض وذلك كالقرب المفرد فانه من المحتمل ان يكون منه من الروم
 تسبب ان الاستقراء او التورع شرط للمرى فبقية الى نور من نور باهر ونور مبهر

والحفظ اذ اعترض الاستقراء بالانوار الخارجية وليس لنور البصر من القوة التورع ما يكون
 فلا يرى لعدم الاستقراء لا يكونه قرنا وكذا كل منظر القرب والبعد المفرد في حكم الخراب
 لقلة المقابلة ولعله كلما كان الشئ اقرب كان اول المشاهد ما في نور ويستشير بالمش
 لو كانت في القرب مثل الخن في المرات ما هو مرى بالعرض كالوضع والسكل والعرف
 والاتصال والعدد والبعد والملاسة والحسنة والحركة والتكون والسفوف الظلمة
 والسماء والبعث والحسن والفساد والاصناف والخلق واليبكا والطلاقة والعسرة
 وغير ذلك فان كل ذلك انما يدل بان شاكل البصر قوة اخرى او قوى احراد او اعداد
 كما في الظلمة يكون برسا بالخارج والخواص المتعلقة بالاشياء على ما وجدناه وان احتمل ان
 غيرها لم يعد من استباحته ايضا بعدد الظاهر اولها احسن المشقول والها
 الخويف الاول من الدماغ وهي تدل لجميع الصور التي تدركها بالخواص الظاهر مادية
 اليها والها يرجع اثرها وبها تتجمع وكانها روض هذه القوة ولولاها ما امكن لنا ان نعلم ان
 هذا المشهور هو هذا الاضواء الحاضر في ان احسن الظاهر منفرد احدها والحاكم كدله
 من حصول الصور من حتى يحكم جمع او يفرق بينها واسمها المصور وتسمى الحال ايضا
 ويجمع فيها سبل جمع الحسنيات بعد عينها عن الخواص الظاهر وهي جراء لتلك القوة وهي
 في ذلك القوت ايضا وحازا كونه في موضع اخر منه ويدل على بقاها ان القول قوة غير
 اقوة التي بها الحفظ واعتبر ذلك من الما فان له قوة قبول النفس وليس له قوة حفظ كما
 ان النفس لا تتدبر على الحكم في الجمع الاقوة مدركه للجمع وكذلك لا تتدبر على الاقوة حافظ
 للجمع والاسم صفة كل واحد من يدركات القوة عند ادراكها الامر والغايات اليه وبها
 العرف من غير القطر النازل خطا مستقيما والنقطة الدائرة تسرعه خطا مستديرا على شاكل
 المشاهدة لا على شاكل عييل او يدرك والبصر لا يدل الا على المعادل وهو قطره او نقطة على قوى الانسا
 قوة يودى اليها البصر فتشاهد ما ادى اليها وحمل عيونه تلك الصورة ادى اليها ذلك في

في ملاحظتها للصورة الحسية والحالية الى ان يكون مرتبة في امر مادي ملاحظه الصور فيه يكون
 الى النفس في ادراك تلك الصور او المالا لها في ذلك هو التحميل كبيرا وصغيرا من نوع واحد
 والنفس العادات للنوع فانه واحد ولا يتأخوذ عنه تلك الصور فقد يكون مأخوذه لما في امر خارج
 فليس الحمل مستقار ونحن اذا تخيلنا شيئا على مقدار ما مالا فاما معرفتنا ما على اليقين
 والتمسار وليس اليقين والماسر باعتبار ما منه فقد لا يكون ذلك الشئ مأخوذا عن
 امر في الخارج ليكون منه ويسان عن نفسه ويسان ولا اصلا في النوع فان نوعا واحد
 ولا شيء من الامراض لا نأخذ بساها فيهما ولا مدخل لها في اليقين والماسر وليس موضع
 نفس وسائر كمن فان المدرك الحالى يدور متشجعا فليس الاوضع حامله ولو حصل صور
 الاستعداد المعنى الذي لا وجود له في الاعيان في مورد عن المادة لما اضع ما نعرض امره في
 واحد اذ لا شيء لتلك الاخرات تب وجم فلا بد من قدر وقد فرض محذور هذا محال ويكون
 الصور الوهمية لا تدل الا في صور حسية او صالية اصغرت النفس في ادراكها ايضا
 الى الحسية ولا تنجح في ذلك دون الجيول لا مقدار لها في جداتها مع ان الحسية والقدار
 سطمان بها فان الجيول لا يحصل موجوده الا بها فلا توجد الا لها وضع وذلك خلاف
 النفس وكل مجرد فانه لا يجوز كونها ذات وضع البتة

الفصل الرابع في القوى التي لا تعلقها حاصله لغير الانسان من الحيوان والاعراض

النفس الناطقة الانسانية مستقيم قواها الى قوة علمية وقوة بطرية وكل واحد من القوتين
 يسمى عقلا الاستدلال فالعلمية قوة هي تبدأ حركتها بدرا لانتان الى الافاعل الحركية الخاصة بالادب
 على مقتضى ارادتها صلاحية ولها نسبة الى القوة التذمعية ومنها تولد الفلك والحمل واليك
 وغوها ونسبة الى الحواس الناطقة وهي استمعا لها في استخراج امور مصلحة وصناعات
 وغيرها ونسبة الى القوى النظرية ومنها يحصل المقتضات المشهورة وهذه القوى هي التي يجب ان
 تسيطر على سائر قوى البدن على حسب ما توجه احكام القوى الاخرى حتى لا تفعل عنها البسول

سيفعل من عنه ويكون مقترعه دونه لئلا يحدث فيها عن البدن مرات استاديه مستفاده
 من الامور الطبيعية في التي تسمى اصلا فارد عليه بل يجب ان يكون غير مفعلة الشئ وغير مستفاده
 بل مستسلطه فتكون احلاق فصله والنفس وقوى البدن كل منها سيفعل من الاخر والاولاد
 لما كان بعض الناس اشد عضاضا ويحوى من الملكات من بعض ولما كان من يتكر في عقله الله تعالى في حركته
 سيفعل به عن ذلك والنفس جوهر واحد وله نسبة وقياس الى حقيقة حصة من حصة وجبة في قوله
 بحسب كل حصة قوه بها نظم العلاقة بينهما فاذن القوه هي التي لها بالناس الى الحسة التي في قوتها سيفعل يستفيد
 البدن وسياسته والقوه النظرية هي القوه التي لها بالقياس الى الحسة التي قوتها سيفعل يستفيد
 منه ويتقبل عنه كما سبق لك ذلك فيما بعد ويجب ان يكون هذا الوجه داما المتكامل عما قاله الفلاس
 منه ولهذا في ادراك الطيريات من المعقولات مراتب اربع وذلك لان الشئ الذي من شأنه ان يتقبل
 شيئا قد يكون بالقوة فالماله وقد يكون بالفعل والقوة قد يكون قربة وقد يكون بعيدا فاول مراتب
 هو الاستعداد المطلق الذي لم يخرج الى الفعل منه شيء ولا انما حصل ما به عرج الى الفعل البتة
 الفهم على الكتابه واذا كان حال النفس بالنسبة الى قبول المعقولات هذه الحال سميت بالفعل الجوهري
 تشبها لها بالقبول الاول التي ليست بذات صورة وهي موضوعه لكل صورة وباني هذه المراتب
 ان لا يحصل للشئ الا ما يمكنه ان يتوصل الى الكتاب بالفعل بلا واسطة لقوة العصب الذي يربط
 ويعرف العلم والقدار وتساير الحروف على ان يكتب ويظهر ذلك في النفس بالناس الى معقولات
 المكتسبة بالنظر ان يحصل بها من المعقولات الاوليه ما يمكنها ان تتوصل منها بها الى المعقولات
 الثانيه وصيغة تسمى عقلا الملكة وان كانت بالناس الى ما قبلها بالفعل والاستدلال من الاول الى
 الثاني قد يكون بالذكور وقد يكون بالنفس ان يمثل الحد الاوسط في النفس دفعه اما عند طلب وشراف
 من غير حركه واما من غير اشتياق وحركه وعمل معه المطلوب وما يلزمه فلا فرق من الفكر واخذت
 الا وجود الحركه في الفكر وعدمها في الحدس ولا خلاف في حصة النفس في قلبه وكبرته وطوره وشرافه
 وكل هذا جليل القضاة فمنه الى عدم الحدس وغير مستفيع الفكر فاخر ان الحجاب الذي على الزاوية يمكن

لا

ها

استلزامه ان معنى في اكثر احواله عن العلم والفكر والى المراتب المذكورة هو ان يكون له
 ان يفعل من شانه غير حاجه الى التماسه بل بقية ان يقصد فقط لقول الكاتب المستعمل
 الصانع اذ كان تركابا بالفعل ونظيره ان العنصر ان حصل لها الصور المعقوله المكنسبه بعد
 المعقوله الاولى الا انه ليس طالوبا ورجع اليها بالفعل بل كما عند مخروجه فليس طالوبا
 معقولا وعقل ايه عقلا وتسمى عقلا بالفعل وان كان بالقوة اذ اقيس ان ما بعده الا انه في نفسه
 ان الفعل جدا وراجع تلك المراتب هو ان يحصل بالفعل ما كان الاستعداد استعداذا
 فالمستعمل لصانع الكتاب في حال مباشره لها وهذه هي الفعل المطلق وحصل النفس اذ كانت
 الصور المعقوله طاهره لها في مطالعة لها بالفعل وقاطعة بالفعل ما بها عاقلة لها كذا وتسمى
 مستعد عقلا مستعدا او انما هي مستعدا لما يستفيض فما بعد انه انما يخرج الى الفعل لتب
 يخرج اليه اذ الاتصال به نوعا من الاتصال هذه هي مراتب العقل النظري والخلع لفظ
 العقل عليها الاستدلال ايضا وبعد العقل المستعد يتم الحس الحيواني والنوع الانساني
 وهو الراس المطلق والوايه القوي وكل القوي خادمه له الست ترى كيف يخرج العقل
 بالفعل المخدم للعقل الملك المخدم للعقل الحيواني المخدمات كلها العقل العلي اذ الغايه
 من علامه البدنيه هي كمال العقل النظري والعقل العلي هو المديرك للاثلام وهو مخدم
 القوي المخدم لقوة بعد في الحافظه واخرى قبله في الصلة وتبشر القوي الحيوانيه ثم المحل عديها
 نومان عديها الماضين بالقوى التروعيه عديها الامار بانها تعين على العود والعودة الى حاله
 عديها عديها الصور المخروجه فيها المهمات لقبول التركيب والتفصيل ثم هذان ريسان لها من
 اما القوة الحساليه دانه عديها الحس المشتمل المخدم لخواص الطافره واما القوة التروعيه
 تعينها الشبه والعصب واما محله وعان بالقوى المحركه في الفعل وهما معنى القوي الحيوانيه ثم
 القوي الحساليه بالجله عديها القوي الساتيه ولولاها واروسها المولده ثم المرسه عديها المولده
 ثم العاده عديها عديها ثم القوي الطبيعيه الاربع عدم هذه والحافه عديها عديها

ومن جهة الحاذيه والدافعه وعدم عديها الكسفات الاربع لكن الحوان عديها البرود
 وعدم كلاهما البروده والطويه وجاز ان يكون الطويه والعليه مجرد اعتبارا في النفس لا
 غير وجاز كونها سبب قوي ماس في النفس او عبات ولا مانع ان يكون كمال القوي
 وعصاها سبب استودادات لحق من القوي البدنيه واحوال المهيله وكثير المعاني
 النفس وقته الى احد الحائزين اعني العالي والسافل ولا حوال المزاج مع بعض كذا في
 يكون بعض الناس مزاجه شائبه الغضب اكثر وبعده الامور الشهوانيه وهذا الخوف
 والهم وغيرها ولا تعرض ذلك للنفس من حيث هوها بل بعضه تعرض للبدن من حيث هو
 نفس كالنوم والنقطه والالم للنفس من حيث هو بدنه كالشبه والعصب والحاذيه
 عافيا عديها في النفس مدخل عظيم قد تبين منه اغوج والنفس في اصل القوي كمال النفس
 فينا نفس استانيه واخرى حيوانيه واخرى سايه لا يسطوع عمل بعضها بفعل بعض وان كان
 مقول احسست بعصب وادركت تحرك فبدا الجميع اسب ولب نفس من كل القوي
 من لوازمها وهي حملها الات لها اذ الحركة ليست الا الحلب الدافع او دفع الضار والمديرك ليست
 الا المراسيست التي يسهل الاحبار والمصوره والداكره في حفظها وعلى هذا حال جميع القوي اذ
 اعينها ولذا كل عضو من البدن دانه لما بعد تعرض رجوع الى النفس ولتساع مع هذا القول
 ان سعلق البدن الواحد مستان او نفوس مستعمله اسكالا ما يجرى في علمها وجاز ان يكون
 هذه النفوس متفاديه في ربه الاستكمال ونسبي الوجب الى نفس واحده هي رسته اسكلا وعمل واه
 النفوس من القوي الطبيعية هذه الرسته اما الذي لا يجوز ان سعلق مستان بدنه ولقد علقا
 هو كذا السلي الذي بعد لتسايم بدنا دانه لو امكن ذلك لوجب اختلاف احوال البدن ان
 يحصل به المتعادلان معا كالحركة والتكون والنوم والنقطه والى عديها ثم به ونمعه هو ان عديها راك
 ويحركها الاراده الصادره عن اذراكها في نفس واحده عديها جميع اضاف الادراكات لجميع
 اضاف الحركات ولولا ذلك لما حكمت بعض المركات على البعض فالعالم كذا في سلع عديها ان

سما

لأنه قد ركب كل منهما وان كان بعضه باله بدنيه وبعضه بغيره اليه بدنيه وهي الموصوفة
بالسوء والعدم واللذ والالم والارادة والقدره والفعل ولولم يكن الامر كذلك لما انهم
من ادراكها حصول هذه الاشياء ولا ارسطت به هذا الارباط الذي يحده من استئنا
وهذا استد الباقيل له والنبية عليه اولى عند العقل لاماحه الي كسنا به جرهان
الفصل الخامس في الممانات والوجن والاطهام والمجرات والكرامات
والامار الغريبة الصادرة عن النفس ودرجات العاديه ودرجاتهم ولقد ارساهم
ذلك التجربه على ان النفس الانسانية ان تطلع على بعض المعينات في حال النوم ثم انفس من
تلك ذلك من نفسه ومنهم من جرحه من غير ان خلقا كثيرا يستحيل التوصل اليه فقام على
العلم بكون من انفسهم رؤيا ممانات في المنامات او غيرها وقد سمعوا من
المؤمنين والخاص من سئل ذلك حال اليقظة والذم من علم عند احوال الكاليع والفتى
فقد حررات قوامه احسبه والطراد ذلك افادنا ان لعله السوا على احسبه مدخلا
لشيء ان يلقى الغيب من يفيد وهذا علم ان القات النفس في اجانب البدن مانع لما يلقى
المعاني واما ما يتعلق الغيب من اجانب الامل ولهذا قد يستعين بعضهم بخلق الزمان في
تجربة النفس الظاهر موقعه لخال ويستعدون به ولتلقى ما يتلقونه منه بحسب الاستعداد
المخصص له والمدركات التي تدركها النفس في حالة النوم وما عجز مجراه من الاحوال التي
تستعملها اما ان يكون ادراكها بسبب اتصال النفس بعالم الغيب عند ما يحصل لها اقراء
ما في عمل البدن او لا يكون ادراكها لما لذلك فان كان الاول فذلك الادراك اما ان يكون
عند كون الانسان نائما او عند لونه يقظا فاما الذي عند النوم فسيده ركود اخوات
يشهد اجناس الروح الحاملة لقوة الحس عنها لان النفس لا تزال مشغولة بالتفكير فيما تورد
الحواس عليها فاذا وجدت فرصة الفراغ وارتفع عنها المانع استعدت للاضمان بالحواهر
الروائية فانقطع فيها ما في تلك الحواهر من صور الاشياء لا سيما ما هو البهرى تلك النفس

من احوالها واحوال ما يقرب منها من لاهل والولد والبلد ويكون لطباع تلك
الصور في النفس منها عند الاتصال كالطباع صورة شاة في مرة اخرى فبالطبع عند
ارتفاع الحجاب بينهما وقد عرفنا المراد بالانطباع ههنا وانه يطلق على الارضية وهذا
دليل على ان تلك الحواهر غير صحيحة عن انفسنا بحجاب الله من جهة اما الحجاب هو
قوتنا اما الصغرها واما لا شغلها بغير الجنة التي عندها يكون الوصول اليها واذا لم يكن
المعنيين فان الاتصال بها يبدول ولست نحتاج استئنا في ادراكها الى شيء غير الاتصا
بها ومطالعها ثم ان تلك الصور اما ان يكون كلية او جزئية فان كانت كلية فاما احسبه او
تتقوى شرفا فان تحسنت فالمختلة لما فيها من الغيرة المحاكية والمنقلة من شيء الى شيء
ما احسنت وقد قدس به او فقه او مناسبه كايبر من يتقن من انه يشاهد شيئا فينطق
عليه التحيل الى سبب اخرى يحضرها مما تقتضي به بوجه حتى يتسبه الشيء الذي ادركه أولا
فهو في التحيل الى سبب اخرى يحضرها مما تقتضي به بوجه حتى يتسبه الشيء الذي ادركه أولا
حضر في الخيال ابعاد اي صورة تقدمه وتلك لا يجرى وكذلك حتى حتى الله ويذكر
ما يشبه لتلك وهو عليل باله كس فعل التحيل حتى يفتي الى الشيء الذي يكون النفس شاهدة
حين اتصالها بذلك العالم فاحذت المختلة تنقل عنه الى اشياء اخرى فاذا احاطك التحيل
تلك المعاني الكلية التي ادركتها النفس بصور جزئية ثم انطبعت تلك الصور في الخيال
وانقلت الى الحس المشترك فصارت مشاهدة فان كان المشاهد شديدا المتشابه لما
ادركته النفس من المعنى الكلي حتى لا غاوت بينهما الا بالكلية والجزئية كانت الروائية
عن التعبير وان لم يكن كذلك فان كان هناك مناسبه بين الوجود عليها والقبه لما اذا
صور المعنى بصورة لايه او سبب احيى حينئذ الى التعبير وقاية التعبير هو التحيل باله كس
على الوجه المذكور حتى يرجع من الصورة الحياتية الى المعاني المتشابهة وان لم يكن هناك مناسبه
فذلك الرواية مما تدين اصفاء الاضلام وان كانت الصور التي ادركتها النفس من الالمادي

منه ان يثبت ذلك الصورة وقد ثبت وان لم يكن ان فطرتها الحافظة على وجهها ولم
تعرف النوع المختلف المتخيلة للاشياء حتمها فصدق هذه الروايات والاعجاب الى عبود
الله المتخيلة خالصة او ادراك النفس للصور ضعيفا سارعت المتخيلة بطبيعتها الى تبديل ما
تأين ان تعود اليه حزنه من التحليل فهو رقا منتقرا الى التعبير والادب من اصعاع الحظام
ايضا هذا حال ما سلفه النفس من ذلك المبادى عند النوم واما ما تعلقه عند النقطة
التي هي واحدة من احداهما ان يكون النفس قوية واقية بالحيوان المتخيلة لا يستطاع المدرك ان يتناول
الحيوان المدورة ولون المتخيلة قوية بحيث تقوم على اشياء من الحس المستعمل في اعراض
الطاهرة فلا يبعد ان يقع لعل هذه النفس في النقطة ما يقع للنايم من غير تعارضه بها
مورث صحيح لا يبعد الى ما دل عليه ما نفس لذلك فتفكر اليه او يكون شيئا بالملامح
التي هي اجزاء الحظام ان معنت المتخيلة في الاعمال والمخالفات وشبه مشاهدة تحولات
هيوان القوة المتخيلة الموضوعة بين قوتين مستعملتين لها ساقلة وعالية فالساقلة هي
حس فانه يورد بها صور المحسوسة صنفها بها واعايد من عمل فانه يهر بها من
تحليل الحاديات التي لا يوردها الحس عليها ولا يستعملها العمل فيها واهتمامها من
القوتين على استعمالها ليجول بينها وبين الحس من اعداد افعالها الخاصة بما على التمام
حين تكون الصور التي عندنا بحيث يحس بها بالحس المستعمل مشاهدة فاداء امور غيرها
احد القوتين لم يبعد ان يعاود الاخرى في كثير من الاحوال فلم يمنع عن فعلها للمنفعة
فان لم يخلص عن محاد به الحس فعوى على مقادير العمل وبعض فها هو فعلها الكامن غير
مستعمل في معادة العقل وهذا في حال النوم عند احصاءها الصورة كالمشاهدة وتارة
تخمس من سياسته العقل عند فتشاد الاله التي يستعملها العقل في تدبيره فيكون
على الحس ولا يملكه من شغلها بل يقص في انبات اذاعيلها حتى يصير ما يطبع بها من الصور

كالمشاهدة لانطباعه الى الحيوان على الوجه الذي يتم منه الاضمار ذلك قوله في قوله
هذا الحيوان والمرس ووجهه في صورة عند الحروف فانه من بين ان النفس في حال
وسيلة الفطن والوهم المعين للتحليل على العقل وما يبين ان لا يكون النفس في صورة
الوجه المودم ذكره في كتابه الى الابد فانه قال في النقطة ما يصدق ان النفس في صورة
مبين من الاكثر الفانيون ومن في شعاع العقل ومن في صورة الفطن في صورة الفطن
ما هو وقد يستعين بعض من يستطاع بالحس والعقل في صورة الفطن في صورة الفطن
يقص عليه ونسب ما يملكه في درجته استعمل من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما
ايه لتعوده ان يتأمل في من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما
اهام من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما
كله من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما على من سائر ما
فصدق ما بين وموقع النفس الطرية في المدة في الحس من الحس في الحس في الحس
والصغير ووجهه في الروي وما سائر ذلك مما لا بد من الحس في الحس في الحس في الحس
وهو ان لا يكون ادراك النفس المدرك المذكور في الحس في الحس في الحس في الحس
لها من الفراع عن ابدان فهذا ان كان في حاله النوم فهو الذي قال له اصحاب الحظام وهو
المبادى الكائن وقد ذكر له اشياء منه السنية الارسان ما يصدق له الاشياء في حال
النقطة من الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس
فمشاهدة ما هو به ان لم يصدق به المتخيلة او ما يثبت شعاع الحس في الحس في الحس في الحس
ان المدة او التي سائر اشياء في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس
والسبب الثالث في اعتبار من الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس
من حبه الى مرآة الصديق في الاشياء المستعمل في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس في الحس
الحار وان عشت العبدية فاكمل انقراض استعدان طلبة الصور اليه الاشياء في الصور

والنقصان والولدان والغلمان ان المطر في ذلك تمامه من السحابة وينزل المطر من السحابة
 ان من انظر الى السماء والارض والخال والجار والمعاودة الى الانسنة هذه مما جعل الى فائدة
 الخلق وبها المسميات والالوان المعترضة بسلام مشتمل على انما الله تعالى من كل
 وجهه المريد من كل الكلام واستماعه وان يكون شئ في كل الجبال والقواصع والارض
 والارض من كل شئ من العواطف وبها المسميات والالوان المعترضة بسلام مشتمل على انما الله تعالى من كل
 تعاهد فاعلم مراعاة حال الاقرب فالأقرب من الامور الضرورية وبها المسميات
 ان بعض من الملبوس على ما يدعى به ضرر البرد وحر الصيف والشمس من كل الاقرب
 وليست من كل ذلك بالصوم وقلة الاكل واشغال المدين والذل الدمام وكل الخصال المذكورة
 وقطع الخواطر التي تجري في هذا العالم هو من اقرب العبادات على حصول الغفران والعتق والاولاد
 يعاخذ التوحيات اذ تعالى في مجمع من كل شئ في انما لا شئ من ذلك في العبادات والاحكام والالتفات
 في انما في التوحيات في مجمع من كل شئ في انما لا شئ من ذلك في العبادات والاحكام والالتفات
 في انما في التوحيات في مجمع من كل شئ في انما لا شئ من ذلك في العبادات والاحكام والالتفات

الفصل السادس

في سيرة النفس الخواص من حوائج الدنيا والآخرة
 ان من بعض ما ينبغي ان يتفكر فيه الانسان في انما لا شئ من ذلك في العبادات والاحكام والالتفات
 في انما في التوحيات في مجمع من كل شئ في انما لا شئ من ذلك في العبادات والاحكام والالتفات
 في انما في التوحيات في مجمع من كل شئ في انما لا شئ من ذلك في العبادات والاحكام والالتفات

فإن لا يراه من قوماً يوجد الجوه من أم لا قل له العقل السليم والثالث وهو أن يكون
 المستحيل بالشيء عين المقدم في الوجود هو غير موجود بل تقدم بعده أولاً ثم المقدم
 من غير فرض عدم المتأخر بل يجب أن السبب المتقدم في وجوده ليس مستبعداً عنه البدن وإن
 فساد البدن بتسببه به ليس فساد البدن بل هو تسببه به في وجوده من غير الحرج والركب
 من حيث البدن لا لعدم النفس بل هو ما كان سبباً آخر لكل قد علمت أنها
 تسببه تأييداً لها وكما من لزاماً لكون عدم وجوده بالنفس فالأول لعدم وجود
 عدمه فاعلم أن ما كان ما هو بالفعل وقابل لعدم وقوع وجوده وعدمه بل من قال
 عدمه هو بالفعل لا يكون مستبعداً عنه بالنفس وإن كان عدمه من البدن فيكون البدن كقولنا
 ما هو موجود وهو مستبعد وتبرها وإذا ما علمت قلت أن البدن ليس عاقل لقوله وجوده
 فيكون ما على ما فاقه قوة فعلها به وعدمه علمها به فإن من كون الشيء محلاً لا مكان وجوده
 من هو موجود لوجوده فيه من كون ما في وجوده مستبعداً وتبين أن إمكان اشتاد شيء
 نفساً فمع أن كون الشيء محلاً لاشتاد شيء بل البدن إنما كان مع شيء محصور محلاً لا
 مكان له وهو محدود صوراً بغيره وعدمه نوعاً محلاً والنفس هي المبدأ القوية ليس
 صورة ولا نوع وجود الشيء دون وجوده سواء وذلك لأن الاستعداد لله هو من على
 عدمه وإن كان ما كان البدن مع محلاً لا مكان ذلك في الهيئة المحصورة وإن كان محلاً
 فيكون فساد الصورة المقابلة له وذلك أن الأرساط الذي هو على النفس به تبيين البدن
 في هيئة المحصورة سرها في وجود النفس من حيث هو جوهر مجرد بل من حيث هي صورة
 من حيث هي نفس أي بسببها فليست تزلزل من قوه فإليه لاشتاد مقابلة لغيرها
 في الوجود بل الذات لا من حيث هي بل من حيث هي القوة هو الاستعداد في الوجود لا يمكن الكلام
 في الوجود بل في الوجود لا يمكن التركب لكونه ليس أمراً وجوداً فاعلم أن ذلك هو
 في الوجود من حيث هو ما إذا لا قابل لها فتقوه بظلالها لا يكون في غير ما فإذن قوه بظلالها

لو كانت مما تبطل لكان إما في ذاتها أو في شيء آخر لا يحال قيامه بذاته وأذ ليس هو في
 أحد الأمرين فليست سالحة الله وكلما مثل الشاهد ولا حامل له ففقد من مثل الشاهد
 وعرض منه بحوى مادة الجسم له رشي نشد بالفعل وعرض بحوى صور الجسم له فالنفس
 لو كانت الشاهد لكانت هذه المشابهة لكونها مجردة فكون مادتها أيضاً مجردة بل وجدت
 الشاهد بعد الكلام فيها وبذلك المادة كونه في العاقل المدركة لا محالاً إذ هي التي
 وجودها لذاتها دون الصورة أو ما هو كالصورة كونه ما هو كالمادة للنفس هو
 النفس هذا طيف وسعدان لا يكون حلقاً بالمطلوب وهو ما النفس فاعلم أنها
 وكل مركب لا يكون حالاً في شيء فلا بد أن يكون بعض شاطئه عرضاً أن لم يكن كل واحد
 منها لذلك وسيد يكون ذلك الجز لكونه مجرداً وقائماً بذاته هو النفس ولا بد من
 غير الآخر في ذلك وهذا كله إنما يدل على امتناع عدم النفس أن لو كانت عليها العلم
 المعطية لها الوجود لا لعدمها الوطأ عدمها فلا صورة لها النفس على قدر وجوده
 فإن الوجود والنقلا لا يستفاد أن في إمكان الوجود لأن ذلك الذي يستند إليها
 والنفس لا تصور عدمها عن الخارج إلا ارتفاع علمها الناعية عنه وأدنى تبسطه وقايمتها
 فعلها الناعية كما علمت لابد وأن يكون لذلك فمع عدمها العدم عليها التي هي البدن وذلك
 حتى يبين الأمر إلى واحد الوجود وهو مع العدم والنفس بمشعة العدم في الوجود
 وهو المطلوب ومن البراهين على عدمه النفس أنه لو طلب لا مفر بظلالها إلى تبيين هو غير
 إذ الشيء لو امتنع عدمه فمستبعد لما وجد أصلاً بل كان ممسكاً وذلك الأمر مع أن تبارك وجوده
 وجود النفس والألمكن على تمامه أحد فإن العلم التامة لا يمكن عنها المعقول وكلها هذا
 شأنه فلا رفاع مدخل في وجودها هو صدها وإن كان أمراً موجوداً وشروطها أن كل معده
 للنفس لا يحل لها لعدمها عدم بما علمت عليه ومما فيها أنه إذا كانت العلم المعطية لغير
 بأحد كما علمت ولا يحل لها لبراهين على وجه ماها سقائاً في مستفاد الوجود منه

والكمال الخاص بالفتى الماطقة من جهة القوة العقلية ان يصير عالما عقليا من شرافة صور
 الكل والنظام المعقول فيه والحرارة الفاضلة فيكون حديد موارثا للعالم الموجود كله ساقدا
 لما هو الحسن والخير المطلق وهذا انما وافصل من كالات القوى الاخرى التي هي في مرتبة
 معها ان يقال انه افضل وانما ادلاسه له اليه فصلة واما وكبره وسائر ما في الدنيا
 المدركات مما ذكرتم كيف عايش دوام الابدى بدوام الفاضل المسير والرفيع حال
 ما هو له مما لا فاه السطوح الى ما هو متعلق في كنه المدرك وكيف عايش حال الادراك
 الى الادراك والمدرك الى المدرك فان العقل الكرم عدد مدركات من احسن واشد مصفا
 للمدرك ويحيد له عن الروايد جميعها في باطنه وظاهره وشواغل البدن وغواصه مع
 من الاستباق الى ذلك الكمال استباقا مستمرا متبعه فان استعمال النفس المحسوسا
 منعها من الانشغال الى المعولات فلا يحد منها ودوافع يحصل لها اليها سون كالصبر الذي
 لا يسبق الى الجماع والامم الذي لا يسبق الى سماع الالحان واستمرار وجودها هو
 اعداد كالات النفس وكثرها مستغلة بغيرها عنها عن ادراك ما فيها من حبه هو
 منان لها ولا سالم حصولها كالمزور الذي يعلم عيش بمرارة ثم انه الى ان يصلح مزاجه
 والذي هو لزم النفس اذا عمل عوصا بهم وعرض عليه سهو وحسن الخيرة في السمع
 بالسهوة والانشغال العامة ايضا قد يرى الغرامات والالام الفاحشة يستلزمها
 او سوق الى امر عقل اذا اعطينا عن البدن وكلت النفس ما تهيئ منه لكانها الذي
 هو معسوقها ولم يحصله وهي تطعمها بارع اليه الا ان استعاطها بالبدن استعاطها بالما
 حتى المرضع الاستعداد بالخلو ونسل الى المكروهات بالحسنة بالمتبعين بالما كبر
 وكان لها مثل الحذر الذي لم عيش بمولده فلما زال عائقه احسنه واذا كانت القوة العقلية
 بلغت من النفس حدها من الكمال مكنها به عند مصادقة البدن ان شكل الاستعداد الذي
 لها ان يبلغه ويصل اليه وحده لعل ما كانت ادركه وبهت له لذة عظيمة في اصل من كل لذة

التي هي من باب وجود شئ في الله وهو ظاهر من اصول سبق تقريرها والشرط الذي
 من ان يكون معه لها ان يكون ماسا لها فظاهر ان مع شئ العلة التي تضي افاضة الوجود
 لها بما لا يامر لعدم ذلك المانع في ارتفاع ذلك الوجود الفاضل منها وان لم يكن ماسا
 بنفسه يجب ان يكون كمالها او اول الاعراض ان يكون معدوما لها هو الاعراض
 التي هي كالات لها ولو كان معدوما معدوما لها كالات النفس العديدة الكمال لاسم
 البدن وكالات الاعراض المضادة لكانها حذرة بان يسطوا كالات الاعمال في البدن وكل
 المراتب فكان كل نفس شريرة لا تحت في حال علقها بالبدن ولا في حال عدم علقها به
 فانه لا يامر للعلاقة الاضامه لها مع البدن في ذلك لما مر ونحن في النفس التي قد
 رعاها ليست شامعا لادراكها وانها لا يصير ولا تستضي في ادراكها وانها
 صبر انما هي واصلا بها بل هي كالاتها او نقصا ما هي اذن لا تنعم البتة واستعلم
 ان النفس اذا فارت البدن ولم تعلق بدن احرقه نزل عنها الاستعمال تقوى
 البدن لخاص لها استعاطها بذاتها فتشاهد ذاتها متشاهدة تامه وقد عرف معنى
 هذه المتشاهدة ولا شك ان الشعور بالوجود متعاده واذا فارما البدن كان
 شعورا بدوا انما انا لا شعور واسمع العلاقة البدنية الاحملها بالشعور
 بالبدن ولذلك يكون معقولا سا اتم عردا وذلك ما لا عقل شئ وعين يدور الا
 وعين في حيا او ما نسه بحال فاذا استطعت العلاقة من النفس والبدن وذا في هذا
 السوء صلات المعقولات العقلية والشعور بالذات متشاهدة فكان المداد النفس
 حيا بها اتم وافضل ولينفس اعصار كل قوة متشابهة لذة وصبر وادى ومن يخص ملك
 الله فلهذه السهول العنيفة المذابة ولذة العصب الطغرى ولذة الوجود والرجاء والاحتفظ
 بغير الامور الماصية وادى كل واحد منها ما يتعاده وظل كاله افضل وانما وادوم والكر
 وانما الى اليه فاللذة له المعنى ولذا الذي هو في نفسه اتم فعلا وانما واشد ادراكا

واخرى وهذه هي التواءه الحسنة واما العوض الساذج الذي لم يكتسب النور
هذا الكمال لعدم تهيئتها له وان كانت مكنته الهيات البدنية الردية فربما اشاق الى
معنى تلك الهيات فعدت عدائا شديدا اسعد ان القدر ومنه سواء من غير ان
المساق الى اليه لانه قد طلب وحق التعلق بالحق قدس والعوض الذي
استيب هذه الهيات لاسي وانما الزوال هذه الهيات بعد الموت سواء حالها
اسما بما التي حصلت منها لذلك وتمامه الذات لها وهذه محاف في رد الرداءة فيها
وفي سرعة الزوال وبطوري مختلف ما يكون منها من العيب عشت الاله الاصل ويحي ان
نعلم ان السعادة الحقيقية لاسي الانصلاص القوة العلية من النفس ان يستعمل المتوسط
من الخلق الصديق فيحصل للنفس الهبة الاستعلاء على البدن فلا تستعمل من قواه لانا
لا فعل افعال المتوسط دون ان يحصل ملكه المتوسط التي في سره النفس الناطقة على الهيات
الانسانية ونفسها في جعلها فان المتوسط غير متناهي لوجود النفس ولا الى الله
البدن بل عن حتمه لانه سلب عنه الطرفين وانما والوساطة المذكور في العالم وقد
عرفت انها منه وسكانه وحكمه وان هذه هي اصول الفصائل الخفية ومخرجها العدالة
والعفة مسوية الى القوة الشهوانية والجماع الى القوة العنصرية والحكمة الى القوة
العقلية واعني بالحكمة ههنا الملكة التي تسد رعاها الافعال المتوسطة من الخس والعلى
اي ملكة متوسط اسعمال القوة العلية فيما يدبر به الحزم وما لا يدركه كالشجاعة
ملكه الاوسط من النهور والجنس والعفة ملكة المتوسط من الجمود والنور وهذه
الاطراف كلها رذائل عيب احسانها وبالحكمة كمال النفس الناطقة من جهة علاقة البدن ان
تسول على القوى البدنية ولا تستول على عليها وان يكون شوق الانسان وعرضه ومكره
في يد الحزم وعرضها على الاعتدال وعلى ما مضى الراي الصحيح ومن شارب الحكم هذا
المعنى العظيمة والسان واصاء الراي والحزم والهدى والرفا والكرمه والحاد عظم الهمة

ومستحق العهد والنواضع فهدى احدى عشر فصيلة حسن الخلقه ومقابل كل واحد من
في رذيله ومن عارض الشهوانية القاعية والتجارية فافضل ان يكتسب كل واحد منها
ومن عارض العنصرية العنصرية والحكم وسعة الصدر وكتمان السر والامانة ومعاينة
الحسن وذابل ونديان من مجموع ما ذكر ان كمال النفس الطيب ان يمتد بحوره من المان
من جميع الوجوه بنفسه مع الوجود ولا يمتد بالحد بالكلية الا بعد زوال البدن والاعا
عنه اعطاكها وعلامة البدن مما هي في عقل النفس من الشوق الذي فيها العقل صا
ومن طلب الكمال البدن لها ومن السعد لانه الكمال ان حصل لها او السعد لم العنصرية
وليس ذلك لان النفس متطوعة الى البدن ومعتقة فيه ولكن بعلاقة بينهما من الشوق
الحاصل الى تربية والاستعمال لانه وما هو به عليها من عوارضه وما حصر فيها من ملكات
هو يبداهها فاذا رافق فيها الملكة الخاصة لتسبب العلق به كانت قسرة السعادة
حاله ومن سئلته ثم ان الهبة البدنية متناهي لوجود النفس مودعة له والكمال فيها من
ذلك البدن وتمام انوارها فيه فان اطارف النفس البدن احسن كمال المصانير والخص
بها وذلك الهبة عقل قد لا يلائم مع زوال الافعال المعبودة لها كرهها حتى زوال النفس يطلع
الشعائر التي فيها وهذا كله على قدر ان جرد النفس الى العلق بالحق مطلقا لعا اذا فعلت
بعد الموت شي من الاهتمام فذلك غير مانع من ان يحصل لها اليات والام عطف في العلية
والالام احسنه الخاصة تسبب العلق بالحق وهذا العلق قبل وفاته من وجودها ما
هو مقبول من الشرح ولا يتقبل لنا الى ابناء الانس طر من الشرح وهو من وجودها من وجودها
التي لا بد عند النفس وهو المعاد الذي حركات البدن وشوقه معلومة ولا بد ان يكون
الخير والشرور العقلية ومنها ان يعلق النفس بعد المعاد في البدن من اهتمام السامع
ما عجز بها وما يكون ذلك الاهتمام الى الجلال النفس متساوية بالحدود والالام النفس
الصور الحسنة لاسي من الحسنة بل وما يرداد عليها ما يرا ويصفا ما شاهدت الختام فربما

الايدي من السور بالبلد المحصورين والحركات السلكية حرسه فاذا اصدر عن
سور منبهر من لوججها المصور من القوة الى الفعل في امرها هو غير الحركة فان الحركة
لا تطلب لذاتها بل انما تطلب لغيرها كما شئت وليس عرضها من الحركة امر استحبابي
عنده لا بالوجود او قطب لوقفت على السور من فادامت حركاتها وسيرتها
على دوام حركاتها فليها ارادة هذه وصورة كل انضمام الحركة المقترنة ليست على
صحة الحركة ساخر بل كل ذلك له ارادة هذه بلانته الحركة هذه تلك الارادة الله
مع الوصول الى نقطة موجب ارادة حرسه للحركة من تلك النقطة الى نقطة اخرى وهكذا
دائما بلون الوصول الى كل نقطة مع الارادة الكلية على الارادة وحركة حرسه فلو لا
الارادة الكلية ما وجب عدد الارادات والحركات الحرس على الدوام فالارادة لكون الجسم
منه ما من المتشابه ما لم يوجد لم يجب حركته الحتم اليه فاذا وجدت اسع ان كل الحتم
اي حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يريد ان ارادة الاتحاد لا يعلق بالوجود
بل كان في حد اخر قلنا وامتنع ان يحصل في الحد الذي يريد حال كونه في الحد الذي فيه
فان في الحركية في الحد الذي يريد عن وجود الارادة لا يرجع الى الحتم الذي هو العالم لا
الى الارادة التي هي الفاعلة ومع وجوده الى الحد الذي يريد تلك الارادة ويحدد غير ما يغير
كل وصول الواجب سببا لوجود ارادة في ذلك الوجه وهو كل ارادة سببا
لوصول سائر غيرها في الحركات والارادات اسير ارتش غير قابل على تسلسل تقويم وقد
والشأن لا يكون بان ارادة على الاصح بل هو شرط ما يتم العلة باصنافها اليها ولو طلب الملك
عنه وسعاً معاً موجودا لكان ذلك حصيل لا يحصل بل طلب وضعاً عرساً بقصد وجه اليه
بالحركة وليس هو فرضاً صنف عنده والاقول في الحركة وهو حال لما ساق فلان وان طلب
وهو معاً فرضاً لها ولا ساقه من كونه معاً ومن كونه كلها ما انك له مع كونه غير متماز
عن سائر الوجودات وصوره بالحتم الحركي الواحد لا حركته وقد عرفت ذلك فيما مر فلا بد

من ارادة كليه عقليه فله نفس باطنه كالنا وان كانت في جوهرها دل مرتبة من الوجود
افضل بما لا يمكن الاطلاق على قدر التفارب فمد بل الاسه ان يسبه بعونها الى عونها في امر
كسبه اندانها الى انداسان ذلك وليس حال الفلز لما في انوكه فان لها حطوان ومزج
محوها سعين ارادها الحرس للحركة من حد الى حد والفلز فارضاه متساوية وما يفرس
فيه متساوي حركه حرسه من القطع ليس باول من بطة اخرى وانما عطف مدد حركه ساقه الى
غيره كماله ودرسه ولسدته وغير ذلك من المتناسبات الكوكبية وهذا القدر كفي في
اختلاف اراداته الحرسية وبين حدود حركته ولسدته حركته بالجرد اخراج الاوضاع من القوة الى الفعل
فانه لو كان كداسا دام دورها على طين ثامن ثامن مع سات حركتها على العطن اوضاع من كل
سائر العطن القوة اندا مل الحرس حكم ما بها سال لذات ووطاه سوت عنها الحركات والحركات
معد حصول تلك اللذات وكبر لما سفل انداسا بالحركة حرسها يحصل في مغزتها كما حول اللذات
والنفس وما شتهرهما عن طرب وارتاح يحصل للنفس بمكدا سعت حركتها لا فلا فلانها من الاصل

المباب السادس في العقول والارها في العالم المحسوس والوجود

الفصل الاول في العقل صور متعدد وجود العرش لها اذا ظهرت في

خواص الواجب والممكن من حيث هو واجب ويمكن فلا يشك ان العقل ليس الارضية والاشياء يمكن
الوجود لا واجب الوجود شواكات قدرية او حادثه وكل من الوجود فست على علة وعلة النفس
اما الواجب الوجود او غير لا حارس في الواجب الوجود لان الشئ كبير وواجب الوجود واحد
حسني لا صدر عنه كما عرفت فلا واسطة اكثر من معلول واحد فلا بد ان يكون له علة فترد على الواجب
ولا النفس من حيث هي نفس لا يوجد الا سعلقه حتم فلا تقدم وجودها على وجوده وما لا سعلقه
الا واحد لا سدر النفس والحتم عنه معاد النفس من حيث هي نفس عليها القرب غير وادب الوجود
لذاته وذلك الغير المثل لا علوا ما ان يكون مستمرا او غير مستم وعبر الحتم اما جوهر او عرض والعرش
فعل بوسطة الجوهر فانه لا لا سفل سفل سفل فاعلمته فان الفاعل عالم سفل سفل سفل

عاشت عنها صورة معقولة فإن عرفت في استعدادها إلى الشيء حديد وكان لا عرفت
استعدادها إلى ذلك والصورة المدركة إذا كانت حاضرة عند القوة المدركة لم يبق فيها
القوة بل كانت مدركة لها بالفعال رأت القوة ان غاب عنها ثم ما ودتها والتمسها
هل يكون قد حدث هناك غير مبدل لها فجب ان يكون الصورة المحسب عنها قد زالت
عن القوة المدركة والاما فان زالت ولم يحفظ في قوة اخرى يكون لذلك القوة المدركة
كالحرارة انصرفت القوة المدركة في استعدادها إلى عشم قتب مثل بحر الكسب الذي كان
في ادراك ذلك الصور اولاد ان انحطت في قوة اخرى كالحرائر لم تغير القوة المدركة في
استعدادها إلى اكثر من مطالعة الحرائر والالنيات إليها من غير اصلاح إلى ان كانت
بما اكتسبت في اول الامر ولو انصرفت إلى عشم كسب حديد كان الدهول والتمس
واحدة والصورة العقلية اذا عانت ولم يحفظ استرجاعها إلى كسب حديد لا بد ان
يكون محفوظه في شيء والام يستغن عن بحسب الكسب المذكور وذلك الشيء لا يجوز ان يكون
حتميا ولا حتميا لا سيما حصول المعقولات الجردة فهما فهو ان مجرد وهذا الجرد
اما النفس المدركة لذلك الصور او غيرها لا يجازي ان يكون هو النفس والام من عانت عن ذلك
الصور لما مر ولا جازي ان يكون هو جرها او لا من النفس كما عرفت فلا بد ان يكون جوهر اعطى
او منهي إلى جوهر عقلي اما انه جوهر فلاه لو كان عرضا لكان محله عرضا والالكل العرض
حتميا ما هو بالحل وذلك الجرد هو الجوهر الذي كلاً مناهة واما انه عقلي او منهي إليه فلاه
لو كان مستاد كانت المعقولات فيها بالقوة وجرحت إلى الفعل انصرفت إلى مكل ومعدا
ولا بد من الالها دفعا للتسلسل او الدور المحال إلى ما لا يكون المعقولات فيه بالقوة بل يكون
فيه بالفعل وليس ذلك هو الواجب الوجود فانه يستلزم لك امتناع كونه محلا للصفات فهو
امن عقلا مطلقا او منهي إلى ما هو لذلك واعني بقول مطلقا انه عمل من جميع الاعتبار
لنفس عقلا باعتبار ويستأمر غيره فهذا الجوهر الجرد هو الذي يعطى السور كالأدب

عاشت كانت كان فلا بد من الاستي إلى نفس لا يكون عليها القرينة مستأمر ولا غير نفس ما شق
الحال لو كان عليه فاعليه لها فلم من ان يكون عليها الفاعلية من غير واسطة الا العقل فكل
النفس يستعد في وجود دأها إلى عقل اما بغير واسطة منهما ومنه دأها واسطة
نفس ولكن لا يبرهن في وجود النفس المعقولة لها فانها من تلك الحسية عقل الاستعدادها
في ذلك العقل في دأها وفي فاعليتها على الحس وقد مر فزعم وليس بمسح ان يكون شيء واحد
مستأمر عقلا باعتبار او مستأمر في زمان وعقلا في زمان اخر فان الجرد الذي يعطى
عقلا باعتبار حلقته بعض الاستام ويقع فعلا اخر باعتبار مجردة عن تلك العلاقة في
وقت آخر هو هذه المسألة والقوى الناطقة بعد موت البدن ان لم يتعلق من يد عشم
البته في عقول في ذلك الحال لا عرفت وقد كانت مثل ذلك عرفت لا عقلا بهذا عمالا
معهم مرجع الفعل بمررت بل ان كان ممسحا فحتاج في زمان امتناعه إلى دليل متصل بعمل
من جميع هذا ان النفس ليس عليها الفاعلية القرينة هو الواجب الوجود ولا عرض ولا حتم ولا
احد حريم اعني المادة والصورة ولا عرفت اخرى مررت في نفس فهو ان عقل اما مطلق او منهي
الاعساب اولاد وان منهي إلى ما هو عمل مطلق يستند كل النفس إليه وهو المظهر
الفصل الثاني في انه لولا العقل لما حرجت السور في عقلاها من القوة
إلى الفعل وان إليه مستند كالأدب الداعي لشيء من الاشياء عرج دأته من القوة إلى الفعل
فان من الامور فان انه لو انصرفت الخرج إلى الفعل لما كانت بالقوة اصلا وكل من عرج دأته
من القوة إلى الفعل باعتبار كونه بالفعل اسرف من اعتبار كونه بالقوة فجب ان يكون دأته
لوصلت عن شئها الكمال اسرف من دأته وهو محال ثم التسيط الواحد من حيث هو بسيط
وواحد لا يصح ان يفعل ما كان ملائمة والا لكان فعله جهه وجوبه فانه كان في مكانه ركب
ما هو مختلف واذا قد ثبت هذا والنفس التي كانت عاقله بالقوة ثم صارت عاقله بالفعل لا بد
فان عرج في ذلك إلى الفعل هو اما عقل او مستند إلى عقل وبرهانه ان النفس اذا

في الاشياء الجارية بعد النفس يقول الصور النكية المتشابهة لغيرها في الصور
الاشياء المتشابهة من الطرفين في حال حركاتها والصور الصداقة المجردة عن العواطف
المادية من الطرفين في هذه الصداقة تلك الصداقة وهذه الصفات في اشياء من الخصائص
للاستعداد انما لصوره صورة من الكلمات وقد سدد هذا الفصل معنى على معنى
كصور المحدود من احد والمرسوم من الرسم واللازم من المعلوم والصحة من القاس ولا يفسر
ان المتقدم يحصلان للشيء بان سدا وجودها بل هما معدان للنفس استعدادا قريب
لحصول صورة الشيء فيها من المبدأ المعادق وكان الادوات لا توقف الحكم بها على غير حصول
الطرف والاحتجاب فيها عن الشيء طالما للصدق فكل ذلك اذا لاقت المتذمات والصفات النفس
ايها حق الاتقان يحصل للشيء عنه واذا اطلب اليه الصدق لم يكن ان يحجب شي ولم من
يخص به من عليه امر فلا يمتد علم اليه وسد غير علمه عسا وطامه روحه بكل
هذه وسائط العلم واما واهه بعينها وعن فحد حصر النفس في الاطوال جالبا عن كل
صوره عقليه ثم حصل له المعقولات الذهبية من غير علم ولا دونه وليس صورها فيه
يحد الحس والحركة الا استعدادا في حدودها حكما كذا لا يوسن وجود شي بخلافها اذ حكم
حكما ان لكل اعظم من حده فلا ليس لانا احتسنا كل حده احواله ولذلك القول في
صدقنا بالبراهين اذ احب فان استعدادا حجبها لا يبعث تعلم والا يذلل شيئا في ما
لا تسمع ولا ذلك مستند من الحس اذ لا عند الحكم انكل فلهذا الاشياء اذن من صف
التي سبل النفس الطمعة وسبل يحصل فيها هذه الصور العقلية والدي فآخر منه ذلك
لا بد وان يكون هذه المعقولات حاصل فيه لما من وجوب كونه فاعراضها واذا كان ذلك
لم على شيئا ولا حتمنا انما المعقولات لا يحصل في حتم ولا شيئا في لا بد وان لا يكون فيه القوة
والا لا حاج الى كل آخر وخرج له فيها الى الفعل فلا يكون مستملا فيها باله مدنيه فهو من
هذه الحتمية ليس نفس وليس لها الواجب الوجود لما ستعلم انه لا يكون علما في هو

في الاشياء الجارية بعد النفس يقول الصور النكية المتشابهة لغيرها في الصور
الاشياء المتشابهة من الطرفين في حال حركاتها والصور الصداقة المجردة عن العواطف
المادية من الطرفين في هذه الصداقة تلك الصداقة وهذه الصفات في اشياء من الخصائص
للاستعداد انما لصوره صورة من الكلمات وقد سدد هذا الفصل معنى على معنى
كصور المحدود من احد والمرسوم من الرسم واللازم من المعلوم والصحة من القاس ولا يفسر
ان المتقدم يحصلان للشيء بان سدا وجودها بل هما معدان للنفس استعدادا قريب
لحصول صورة الشيء فيها من المبدأ المعادق وكان الادوات لا توقف الحكم بها على غير حصول
الطرف والاحتجاب فيها عن الشيء طالما للصدق فكل ذلك اذا لاقت المتذمات والصفات النفس
ايها حق الاتقان يحصل للشيء عنه واذا اطلب اليه الصدق لم يكن ان يحجب شي ولم من
يخص به من عليه امر فلا يمتد علم اليه وسد غير علمه عسا وطامه روحه بكل
هذه وسائط العلم واما واهه بعينها وعن فحد حصر النفس في الاطوال جالبا عن كل
صوره عقليه ثم حصل له المعقولات الذهبية من غير علم ولا دونه وليس صورها فيه
يحد الحس والحركة الا استعدادا في حدودها حكما كذا لا يوسن وجود شي بخلافها اذ حكم
حكما ان لكل اعظم من حده فلا ليس لانا احتسنا كل حده احواله ولذلك القول في
صدقنا بالبراهين اذ احب فان استعدادا حجبها لا يبعث تعلم والا يذلل شيئا في ما
لا تسمع ولا ذلك مستند من الحس اذ لا عند الحكم انكل فلهذا الاشياء اذن من صف
التي سبل النفس الطمعة وسبل يحصل فيها هذه الصور العقلية والدي فآخر منه ذلك
لا بد وان يكون هذه المعقولات حاصل فيه لما من وجوب كونه فاعراضها واذا كان ذلك
لم على شيئا ولا حتمنا انما المعقولات لا يحصل في حتم ولا شيئا في لا بد وان لا يكون فيه القوة
والا لا حاج الى كل آخر وخرج له فيها الى الفعل فلا يكون مستملا فيها باله مدنيه فهو من
هذه الحتمية ليس نفس وليس لها الواجب الوجود لما ستعلم انه لا يكون علما في هو

من العدد من ما هنا الواحتمت التجزئ لكل واحد من تلك العدد اما ان لاقتل الشدة والضعف
مثل عقليا ان الواحد نصف الاثنين او ثلثها كل واحد من عدد الحركات فان كان الاول فلا بد
وان يقوى البعض على شئ من ذلك ومحال ان يقوى على احاد مثل احاد ما يقوى عليه الكل وهي
غير متناهية واللام من فريش الكل وحده ومحال ايضا ان يقوى على احاد كذلك وهي
متناهية واللاكتات الحلة ايضا تقوى على مساها فلم ينق الان يقوى لبعض على احاد كل
واحد منها اقل من احاد الكل اما متناهية او غير متناهية ولنف كان هو يوجب ان يكون
الاحاد قابله للاقل والازيد وهو خلاف العرض وان كان الثاني فالبعض من القوة ان لم
يعو على عرل ما حركه الكل فلا شك انه يقوى على عرل ما هو اصغر منه ثم الكل يركه عرل
ذلك الاصغر حركات اشرع بحرك في مثل زمان عرل اجر عرل كما اكثر عدد ما يكون العدد المستدا
من وقت معين ان صدر عن الحركات اقل منه لو صدر عن لكل ادهو ايضا يكون هو بعض الصادر
عن الكل وابتداهما واحد فوجب ان يقوى القوة عليه لان جمه المستدا وما تقى من جمه فهو متناهية
والصادر عن اجر متناهية من الجهات ووجه الحال المذكور وبهذا يظهر استحالة استراكمها في الفعل وكذا
الخلافا في ان فعل الكل اشده من فعل اجر وكل قوة في جسم فانهما على التجزئ فليس شئ من القوى غير
المساوية موجودا في الجسم ولا قوة من القوى المحتملة غير مساوية التحريك شوكان على انما يتم
علق الخلل او علقا على وجه الحركات لعبر المساوية لو حرك جسم متساوية ما لكل قوتها لا
سعتها حتى لا يكون الارادية منها مستند عن شدة الحركة لتعريف كالمها ان دوام التحريك وحركته
الشمع عينه في تلك المسافة بعضها اخرى متناهية فكل منهما عرك في زمان لا محالة وربما بينهما
بالضرورة نسبة وكذا الشريعة حركتهما وطولهما ولا شك ان قطع الجسم لتلك المسافة بالقوة
الغير المتساوية انما هو في زمان اقصر من الزمان الذي تقطعها بالقوة المتساوية واللام يظهر ايضا
من العوض التي زمانها اقصر من التي زمانها اطول ونسبة القوة الى القوة كسبته
الزمان الى الزمان فكل نسبة الزمان الى الزمان فكل نسبة متناه الى متناه ونسبة القوة الى القوة

ان حصر عقلي يقوم للنفس الناطقة مقام الضو البصر لان الضو يفيد البصر القوة على
الادراك فوط لا للصورة المدركة وهذا الجوهر يفيد ما نراد دانه للقوة الناطقة القوة
على الادراك يحصل لها الصور المدركة ايضا والاسعال المدسه يعوق النفس عن الاتصال
به فلا تقبل به الا لفرق القوى البدنية وحسبها اما رصا بالكلية وكما غير ممكن للنفس
علق بالبدن او رصا دون ذلك وليس شئ يمنعها عن دوام الاتصال به الا البدن
والحرية والحدس بل ان على ذلك فاذا فارقت البدن ولم تنق فيها شئ من الهياكل المكتسبة
منه التي تجعلها عند مفارقة كالمها لم يعا وقد لم ير مصلحه ممكنها ومعلته قد
عرفت ان الله المحقق في الله العقلي هي الكمال الحقيق للنفس والعقل هو الكمال
السعسي ومن علق الاتصال به قوة بعيد في العقل الهولاني ومتوسطه في العقل بالملك
وقربه في العقل بالفعل الا ان العقل الهولاني بعد السعسي للاتصال حصوله الاول بوسط
تصدق فكرى من النفس والقوى الاخرى بعد ان مع صدما
في ان استنباد ما لا يناسب من الحركات والحوادث في العقل
القوة اذا كانت غير متناهية من جمه اعطا المدة لا يمكن ان يكون قابله للقوى بوجه من الوجوه
ولا بالعرض لان كل قوة عزات فان كل واحد من اجزاها يقوى على شئ والحلة تقوى على مجموع
تلك الاسيا واذا كان كذلك فان كل حراضعف واقل معوا عليه من الجله فان قوى كل
واحد من هذه الاخر او بعضها على ما لا ساه من وقت معين لم يقوى الحلة اريد منه ولا زيادة
على غير المتناهي الا ان جمه المطرف الذي ساهي اليه يعني ان كل واحد منها يقوى من ذلك الوقت
المعين على مساها فكلون الحلة ايضا مساوية وقد فرض غير متناهية هذا حلف ولذا اذا
كانت القوة غير متناهية من جمه العدد فان العدد اذا كانت متناهية لزم ان يكون المدة التي
وقع فيها العدد الغير المتناهي غير متناهية ويعود الخلف المذكور وان لم يكن العدد متعاما
مطلان عدم ساهية اظهر ومن ايضا امتناع عدم ساهي القوة باعتبار العدد على كل واحد

في كذا ان ايضا والقوة التي في غير متناهية في متناهية هذا ظرف ولا صور نوع تحول
 في مكان غير متناهية في الشدة والالكان محكمها لاني زمان اذ لو كان في زمان مع ان كل زمان
 هو قابل للقسمة لما عرفت لكان كونهما في بعض ذلك الزمان بعضي لونها اشدهم التي في كلة فلا
 يكون الحركة في كلة لا ياب لها في السد وهو على خلاف ما فرض واد قد يقرر ان كل قوة حاله
 في الجسم او مصلته به كلف كان لا يجوز ان يكون غير متناهية في دائها اي لا يكون تحت صدر
 فيها مالا يناسب في المدة او في العدة او في الشدة فمن الواجب انه ان كانت حركا غير متناهية
 او حركا واحدة لذلك فلا بد من استنادها الى عمل واحد فاما ان كان المقدم حق فاما ان
 شدة اما ان صدق المقصود فلان ما عدى العقل اما حتم او معلق به او لا حتم ولا معلق
 به كل حتم وما معلق به لا صدر عنهما مالا يناسب فالصادر عنه ذلك هو ما ليس حتم
 ولا معلق به وهذا ان كان هو واجب الوجود فممتنع ان لا يكون منه ومن المحل الحتم في واسطة
 فما سيعلم سواء كان ذلك المحل مستا او غير بعض وبعد الظلم في الواسطة وان كان
 حركا فذلك هو العقل اذ لا معنى العقل الا الحركا الذي هو هذه المسألة واما ان حركا
 المقدم فلا بد لولا وجود حركا غير منقطعة لم يحدث حادث اذ الحادث لا يوجد بعلة دايمة الا
 الا اذا وقع احكامه على حادث آخر والا لكان وجوده في بعض الاحوال دون بعض كرحا
 من غير مرجح فلا بد من توقف على حادث وذلك الحادث متوقف على آخر وهكذا الى غير النهاية
 وهذه الحوادث لا يجوز اجتماعها في الوجود لاستحالة وجود امور متزبد بالطبع الى غير النهاية معا
 مثل حادث فسقة احرا الى اول والساقي لا يجوز ان يكون علة تامة لوجود اللاص لانه غير موجود
 حاله وجوده فلا بد وان يكون العلة التامة لوجوده حركا من موجود دائم الوجود ومن شق حادث
 اخر من الحادث اذ حصل وله علة سات فسقة اليها ليست دايمة والالذات ولكنها حادثة للشيء
 علة حدوثه واثبات ثم يعود الكلام الى سببه السببه في سببها الى علة البات ويسئل العقل
 لانه الى غير النهاية ولا بد من وجود شيء ماته على سبيل الغير والحادث معنى ان ماته في الغير

والجود ولا مفهوم له واذ ذلك فدوام هذه الماهية وسابها هو دوام الغير وماتته واثبات
 الشيء هو الحركة الدايمة ولون فرض انقطاعها في حاله لاستحالة بعدها حدوث حادث فانه اذا لم
 يحدث في حاله فما الموجب لحدوثه بعدها مستقر الحادث وذلك الحادث مستقر ايضا الى مثله
 فلم تصور الحدوث ومما فرض حركا دايمة انقطع الاستدحام ولم ولا بد وان يكون هذه الحركة
 دورية والا لفرق انقطاعها بدليل ان الحركة المستقيمة لا تدفع في جهة ان غير النهاية لوجب تافه
 الجهات والعداد لا بد لها من الانقطاع لوجب التكون من كل حركا مستقيمة متضادين
 محتمل من كلف كما اذا حركات المستقيمة لا بد ان يكون حركا دورية ولا بد ان يكون مثل هذه حركا
 مني اليه والمحل الموصل اليه الى ذلك احد سواء كان هو السبب او الضميمة او شيء كان يجب ان
 يكون مغايرا للمحل له من ذلك الحدال جهة اخرى مخالفا لها ولا بد ان الموصل الى احد يكون موجودا
 حال الوصول اليه ضرورة لونه علة الوصول والوصول الى الوجود والسبب المقص للحركة
 من ذلك الحدال امر عالته في الجهة لا عام وجود وجود السبب الموصل الى الحد الاول فهو
 حادث بعد ان الموصلي بعده لا عام العقلي لا كالعديد الدائمه وهذا الحادث هو ان
 الوجود ايضا سيرا الى الموصلي الى الحد الاول وان الالموصلي اليه وهو الا الذي بعده
 سبب الحركة من ذلك الحد الى ما است اليه الحركة الى الجهة الخالفة اما ان يكون زمان او
 لا يكون فان لم يكن لزم سالي الالاب وان كان فذلك هو زمان التكون مسقط الحركة فلا يخط
 الزمان بالتي تحفظه في المستند ثم ار حدوث المحل من ذلك الحد تستدعي وجود حركا
 متصلة مستمرة فلو كانت مستقيمة لغاد الكلام وجب كونها مستديرة سواء كان من الحركا
 المستقيمة زمان يكون اوله من فلا حادث الا وهو منفع من الحركات الدورية التامة وهذا
 لو كانت السماوات احدى منها حادثا لا مقرب الى السماوات اخرى حركا على الدوام حركا دورية يكون
 هي التي كلامنا فيها فالتساويات ماته دايمة على حاله واطد في دولتها وانما فيها الغاء يكون حركا
 المختلفة لصلان اضافات كما مر ولا يفرق هذه الحركة الدورية الى حركا حادثة لكونها ليس لها ابتدا

يعلق ويحدها بما اعتبر به استعنت على العلة الحادثة وحادثه ما عساه به كانه مستند
 الحوادث فان المراد بالحادث الذي هو موضوع قولنا كل حادث فله علة حادثه هو الماهية
 التي عرض لها الحادث والحادث من حيث هو معرض له والحركة ليست كدابل في حادثه
 لذاتها يعني ان ماهيتها هي الحادث التي تعني به ههنا نفس الغير واللايات فاذا كان
 ذلك الحادث او الحادث او الغير ما يعبى سببت ان يعبر عنه دائما لم يكن مقترا الى ان
 يكون علة حادثه الا اذا عرض له عدد ويعبر زائد ان عليه كقولنا حادثه بعد ان يكن
 خلاف المنفصلة الدائمة التي قد عرفت كنهه تعلوها بالارادات الكلية والجبره وحديث العلة
 الذي مستقر اليه المعلول الحادث لا يلزم ان يكون روي اربا والام يحج اسباب الحوادث الى
 الحركة الدائمة فلما حصل ان كل واحد من المعينات على الماهية دايمة في نفس الغير وفي الحركة
 المعزوم ما يماهي مع شأنها لذاتها فلهذا لم يكن عليها حادثه ولكنها نفس العبر صحيح ان يكون
 علة للمعيرات ولولاها للزم من دوام تأثير الواجب لذاته في معلوله الاول على ما استعمل دوام
 معلول معلوله ولذلك حتى لا يمتد الى الحوادث الغضبه الله والزم من وجوب حدوث علة
 في حادثه عنصري لتسلل على ومعلولات حادثه موصوده معالانا به لما والزم من عدم اي شئ
 كان بعد وجوده عدم علة وعدم علة لذلك الى ان يمتد الى امر ال واجب الوجود لذاته لعدم
 ما منع عدمه وهذه اللوازم كلها باطله ووجه لزومها قد عرفت من اصول سبق تقريرها بوجود
 الحركة المستمرة لا يلزم شئ من هذه المنتهات فلو لا وجود عقل او كثر موجب لهذه الحركة لما وجد ولا
 يجوز ان يكون العقل مباشر لهذه الحركة والا لكان له معلول بالحق من طرق العرف فيه فلم يكن عقلا
 بل معنى ساد هذه الحركة الى العقل هو انه لا راي دايمة الغض على النفس المحركة هذه الحركة مد الها
 مرتبة التي لا تساق ويقتل منه ذلك الغض ويرى ما يبر اغيرة مثله على سبيل الوساطة
 لا على سبيل المداهمة التي من امتناعها فما سعلق بالحتم لا يصدر عنه ما لا ينافي لو انزل
 لكن يجوز ذلك اذا لم يزل مستمدا من مبدأ عقل وليس مسموع على الاحتمال الاعمال الغير

الحكمة في الساعات

فصل في معرفة حركتها

الفلك و القمر و الارض و الشمس و النجوم

العلم في معرفة حركتها
 في معرفة حركتها في معرفة حركتها

معرفة حركتها

فقد علم ان حركتها في معرفة حركتها
 في معرفة حركتها في معرفة حركتها



في معرفة حركتها في معرفة حركتها
 في معرفة حركتها في معرفة حركتها

